

مطبوعات
مكتبة الملك فهد الوطنية
السلسلة الثانية
(٦٥)

الإيداع القانوني للمنشورات الإلكترونية على شبكة الإنترنت

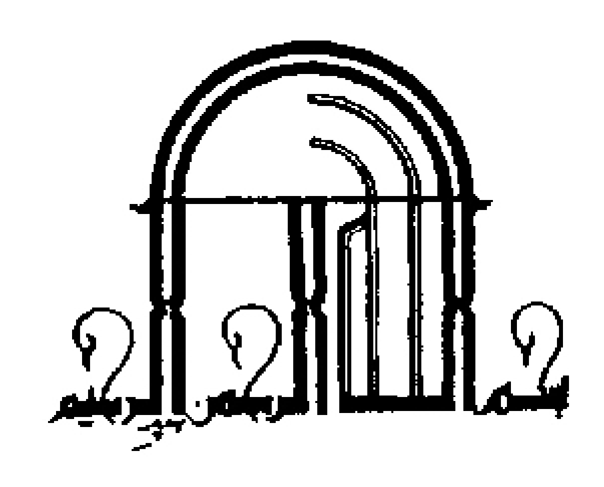
دراسة في المفهوم والتطبيق في ضوء جهود الدول المتقدمة

LEGAL DEPOSIT OF ELECTRONIC PUBLICATIONS ON THE INTERNET

Study on concept and applying with relation developing countries

هاني محمد علي حماد

الرياض
١٤٣٠هـ / ٢٠٠٩م



الإيـــداع القـــانـــونـــي

للمنشورات الإلكترونية

علـــى شبكـــة الإنـــترنت

ⓒ مكتبة الملك فهد الوطنية ، ١٤٣٠هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

حماد ، هاني محمد علي
الايداع القانوني للمنشورات الالكترونية على شبكة الانترنت : دراسة في المفهوم والتطبيق في ضوء جهود الدول المتقدمة. / هاني محمد علي حماد .- الرياض ، ١٤٣٠هـ

٣١٦ ص ؛ ٢٤ سم .- (السلسلة الثانية ؛ ٦٥)

ردمك: ٩٧٨-٩٩٦٠-٠٠-٣٣٧-٥

١- الايداع القانوني ٢- النشر الإلكتروني أ.العنوان ب.السلسلة

ديوي ٠٢١,٨٤ ١٤٣٠/٢٦٨٣

رقم الإيداع: ١٤٣٠/٢٦٨٣
ردمك: ٩٧٨-٩٩٦٠-٠٠-٣٣٧-٥

ص ب : ٧٥٧٢

الرياض : ١١٤٧٢ المملكة العربية السعودية

هاتف : ٤٦٢٤٨٨٨

فاكس : ٤٦٤٥٣٤١

مطبوعات

مكتبة الملك فهد الوطنية

السلسلة الثانية (٦٥)

تهتم هذه السلسلة بنشر الدراسات والبحوث

في إطار علم المكتبات والمعلومات بشكل عام

المحتويات

المقدمة:

يعد مجال المكتبات من أكثر المجالات تأثرًا بالتطورات التقنية التي أحدثت به بعض التغييرات، وقد كان استخدام الحاسب الآلي في المكتبات من أكثر صور التقنية تأثيرًا في هذا المجال حيث رفع الاستعمال العام للإنترنت وعي القضايا القانونية التي تحيط باستعمالها في المكتبات، فهناك اعتماد متزايد على المصادر والشبكات الدولية حتى يمكن لمؤسسات المكتبات والمعلومات أن تؤدي خدماتها بصورة جيدة، ومن هنا نجد أن التقنيات الجديدة قد أدت إلى ظهور قضايا تشريعية جديدة.

والحقيقة أن التشريع بكل مستوياته هو قلب العمل ولبه في المكتبة، فهو الذي ينظم العمل، ويحدد العلاقة بين المكتبة والهيئة التي تتبعها، والعلاقة بين المكتبة والمستفيدين منها، بل وأيضًا بين المكتبة والمجتمع الذي تقوم فيه.

والمكتبة التي لا تقوم على تشريع لا يمكن أن تستقيم أمورها؛ لأنها سوف تتأرجح بين ممارسات فردية واجتهادات شخصية، ومن ثم فإن وحدة التطبيق من جانب العاملين فيها، وسهولة الإدراك من جانب المستفيدين ستكون حتمًا أمرًا مشكوكًا فيه، ومع غياب "التشريع" فلن تتمكن المكتبة من تقديم خدماتها للمستفيدين على المدى البعيد، ولاسيما مع ظهور النشر الإلكتروني على الإنترنت.

ولقد حفظت لنا المكتبات عبر العصور تراثًا عالميًا ووطنيًا على وسائط مختلفة، تباينت ما بين الحجارة والرقم والكاغدى والعظام والرق والخشب، مرورًا بالورق والميكروفيلم، وانتهاء بالأسطوانات المرنة والأقراص المدمجة ثم الإنترنت.

ومنذ عصر الطباعة خضعت المنشورات لتشريعات مختلفة من أجل الحفاظ عليها كان من أهمها تشريع حقوق الملكية وتشريع حقوق المؤلف وتشريع الإيداع القانوني. وقد هدف الأخير إلى تكوين مجموعة شاملة من التراث الوطني تكون المرجع للأجيال القادمة، ولكن مع ظهور النشر الإلكتروني على "شبكة" الإنترنت، واتجاه الكثير من الناشرين والمؤلفين إلى استخدام هذا الوسيط، فقد برزت قضية الإيداع القانوني للمنشورات الإلكترونية على الإنترنت، كمشكلة ملحة تستدعي الدراسة في مجال المكتبات والمعلومات وما يستتبعها من تشريعات.

ومن المعروف أن النشر على" شبكة" الإنترنت ذو طبيعة مختلفة عن وسائل النشر الأخرى من سرعة في النشر والزوال، وسهولة في التنقيح والإضافة. ومن هنا أوصت مجموعة العمل المنبثقة عن مؤتمر رؤساء المكتبات الوطنية Conference of Directors of National libraries (CDNL) بأن تكون المشاريع التشريعية الجديدة شاملة، قدر المستطاع، حتى يمكن للمنشورات التي تنتج في الشكل الإلكتروني فقط والمنشورات التي تنتج في أشكال متوازية من الدخول تحت مظلة التشريع.

أولاً: أهمية الموضوع ومبررات الدراسة :

تأتي أهمية الموضوع، ومبررات اختياره من الأسباب التالية :

١- الاتجاه القوي داخل المكتبات ومرافق المعلومات نحو التعامل مع البيئة الإلكترونية، ووسائط المعلومات الرقمية.

٢- تصاعد أهمية الإيداع القانوني للمنشورات الإلكترونية على شبكة الإنترنت في ظل التزايد المطرد لاستخدام الإنترنت، وتضخم المادة

المتاحة من خلاله.

٣- الحاجة الملحة إلى وضع تشريع جديد يخدم جميع وسائط المعلومات وأساليب النشر وما يستجد منها مستقبلاً.

٤- ندرة الدراسات التي اتجهت نحو التقعيد ، والتشريع للإيداع القانوني في ظل البيئة الإلكترونية ، حيث اتجهت معظم الدراسات إلى التركيز على الإيداع القانوني في البيئة التقليدية.

٥- حداثة التجارب الخاصة بالإيداع القانوني للمنشورات الإلكترونية على الإنترنت على المستوى العالمي ، بما يستلزم مشاركة عربية في هذا المجال.

ثانيًا: مشكلة الدراسة :

تظهر مشكلة البحث في ظل البيئة الإلكترونية في قضية أساسية تواجه المكتبات ومراكز المعلومات في العالم عامة ، هي التشريعات الخاصة بالإيداع القانوني للمنشورات الإلكترونية على الإنترنت باعتبار أن هذه المنشورات جزء هام من التراث الوطني لكل دولة ، من واجبها الحفاظ عليه حتى يصل إلى الأجيال القادمة؛ ولذلك كان من الضروري التعامل مع هذه المشكلة بالدراسة لمعالجة الجوانب التشريعية والتطبيقية للإيداع القانوني للمنشورات الإلكترونية على الإنترنت.

ثالثًا: أهداف الدراسة :

تحاول هذه الدراسة من خلال تتبع الإنتاج الفكري موضع الاهتمام الوصول إلى ما يلي :

١- وضع تصور لنموذج إيداع قانوني للمنشورات الإلكترونية.

ويتفرع من هذا الهدف الرئيسي للدراسة عدة أهداف فرعية هي :

٢- رصد التطور التاريخي للإيداع القانوني في البيئة التقليدية والإلكترونية.

٣- التعرف إلى أهم الأدبيات المتعلقة بالإيداع القانوني للمنشورات الإلكترونية على الإنترنت.

٤- تحليل الإنتاج الفكري بهدف التعرف إلى العناصر المؤثرة في الجوانب التشريعية للإيداع القانوني للمنشورات الإلكترونية على الإنترنت.

٥- دراسة الخصائص المتعلقة بالمنشورات الإلكترونية على الإنترنت.

٦- تحليل خصائص النشر الإلكتروني، وأنواع المنشورات الإلكترونية التي يتضمنها الإيداع القانوني على الإنترنت.

٧- دراسة الاستراتيجيات المختلفة لإيداع المنشورات الإلكترونية على الإنترنت.

٨- رصد أهم التجارب الخاصة بالإيداع القانوني للمنشورات الإلكترونية على الإنترنت من خلال ما نشر منها.

٩- دراسة سياسات تنمية المقتنيات الخاصة بالإيداع القانوني للمنشورات الإلكترونية على الإنترنت ورصد العوامل المؤثرة فيها.

١٠- دراسة سبل معالجة عملية الإيداع القانوني للمنشورات الإلكترونية على الإنترنت.

١١- دراسة آليات السيطرة الببليوجرافية والمعايير القياسية للمنشورات الإلكترونية على الإنترنت.

١٢- دراسة سبل تحديث عملية الإيداع القانوني للمنشورات الإلكترونية

على الإنترنت.

١٣- دراسة قضايا إتاحة المنشورات الإلكترونية المودعة واسترجاعها.

رابعًا : حدود الدراسة :

الحدود النوعية :

تقتصر الدراسة على الإيداع القانوني للمنشورات الإلكترونية على الإنترنت ولا يدخل في ذلك أي من الأقراص المدمجة CD-ROM ، أو الأسطوانات المرنة. floppy disk.

الحدود اللغوية :

تتم الدراسة على الإيداع القانوني للمنشورات الإلكترونية التي يتم نشرها بأية لغة على "شبكة" الإنترنت.

خامسًا: منهج الدراسة وأدوات جمع البيانات والعينة :

تعتمد الدراسة على المنهج المقارن للتشريعات التي قامت بها الدول الرائدة في مجال الإيداع القانوني للمنشورات الإلكترونية على الإنترنت، ومنهج دراسة الحالة للتجارب الرائدة في هذا المجال، ومنهج تحليل المضمون لنتائج الدراسات الخاصة في مجال التشريعات المكتبية للوصول إلى الملامح الأساسية لتشريع مكتبي خاص بالإيداع القانوني يتوافق مع البيئة الإلكترونية.

وقد اعتمد الباحث عينة قصدية لتشريعات وتجارب الدول التي لها دور ريادي في مجال الإيداع القانوني للمنشورات الإلكترونية على الإنترنت، ومبررات اختيار العينة ترجع إلى أن هذه العينة هي الأبرز والأهم، سواء من حيث

التشريع أم من حيث التطبيق.

وقد تمثلت هذه التشريعات في :

تشريعات المنشورات الإلكترونية على الإنترنت	السنة
تشريع الإيداع القانوني الكندي	١٩٩٥م
تشريع الإيداع القانوني الأسترالي	١٩٩٥م
تشريع الإيداع القانوني الدانمركي	١٩٩٧م
تشريع الإيداع القانوني النرويجي	٢٠٠٠م

كما تمثلت هذه المشروعات في :

مشروعات إيداع منشورات الإنترنت	الجهة
المشروع التجريبي لحفظ منشورات الإنترنت (EPPP)	المكتبة الوطنية الكندية
مشروع باندورا PANDORA	المكتبة الوطنية الأسترالية
مشروع Netarchive.dk	المكتبة الملكية الدانمركية، ومكتبة جامعة ولاية كوبنهاجن، ومكتبة جامعة Aarhus.
مشروع PARADIGMA	المكتبة الوطنية النرويجية

سادسًا: تعريفات إجرائية :

الإيداع القانوني :

تختلف الدول في مسميات نظام الإيداع في قوانينها مما انعكس على المصطلح ذاته، فهناك مصطلح الإيداع القانوني Legal Deposit وهو يشير إلى التزام مفروض بتشريع أو قانون تضعه كثير من الدول، سواء أكان هذا القانون مستقلا أم جزءاً من قانون آخر. وعلى الناشر، أو الطابع، أو المؤلف، أو كلهم

متضامنين أن يقدموا إلى بعض المكتبات في الدولة نسخاً مجانية من المنشورات التي يقومون بنشرها ، ويتم توقيع الجزاء على من يخالف هذا القانون. وهناك مصطلح الإيداع الإلزامي Mandatory Deposit وهو يستخدم تبادليًا مع السابق. كما أن هناك مصطلح الإيداع الطوعي Voluntary Deposit بالنسبة للدول التي لا تلزم ناشريها بالإيداع.

ولأغراض هذه الدراسة يعرف الباحث الإيداع القانوني بأنه التزام على الناشرين والمؤلفين والموزعين وكل الأطراف المنتجة للمنشور الإلكتروني متضامنين بإيداع نسخة من المنشور، سواء أكان مصدر الالتزام نصًا تشريعيًا أو من قبيل الواجب الوطني.

المنشورات الإلكترونية :

يختلف تعريف المنشورات الإلكترونية في الأدبيات المعنية بذلك، ولأغراض هذه الدراسة يعرف الباحث المنشورات الإلكترونية بأنها: "عمل في شكل رقمي يمكن قراءته أو إدراكه أو نشره للعامة بشكل إلكتروني. وهو يتضمن الدوريات الإلكترونية، والمطبوعات الإلكترونية، والمجلات الإلكترونية، والصحف الإلكترونية، والكتب الإلكترونية، ومواقع الويب، وغيرها. وبعض المنشورات الإلكترونية التي تصدر على الخط المباشر سواء كان لها أصل طباعي أو رقمي النشأة".

الأرشيف الرقمي :

هو نظام مصمم لاستقبال المواد الرقمية وحفظها وتخزينها وإتاحتها على المدى الطويل. وقد يستخدم الأرشيف الرقمي مجموعة متنوعة من طرق وأساليب الحفظ ليضمن عن طريقها أن تظل تلك المواد قابلة للاستخدام

والإتاحة كلما تغيرت التقنيات، ومن هذه الطرق المحاكاة Emulation والتهجير Migration، ومثال الأرشيفات الرقمية برنامج الحفظ والبنية التحتية المعلوماتية الرقمية الوطنية والتي تعمل عليه مكتبة الكونجرس الأمريكي.

وتجنبًا للخطأ والالتباس، فإن الأرشيف الرقمي أو أرشيف الويب داخل مكتبة أو مؤسسة الإيداع سيكون نتيجة طبيعية لتطبيق نظام الإيداع على المنشورات الإلكترونية علي الإنترنت، بل هو الآلية التنفيذية للإيداع القانوني لهذه النوعية بالذات. وبالتالي فإننا عندما نتكلم عن الأرشيف الرقمي أو أرشفة الويب فإننا نقصد هذه الآلية التنفيذية وتلك العملية التي تنتج عن تطبيق نظام إيداع، سواء كان هذا النظام إلزاميًا عن طريق التشريع القانوني أو الواجب الوطني، أو يتم تطبيقه اختياريًا على منشورات الإنترنت أو الويب.

سابعًا: الدراسات السابقة العربية :

قام الباحث بمسح للإنتاج الفكري بموضوع الدراسة في المصادر المطبوعة العربية والأجنبية المتاحة، وقواعد البيانات المتخصصة في مجال المكتبات والمعلومات مثل: LISA – ERIC – DISSERTATION ABSTRACT. بجانب البحث في الإنترنت من خلال عدد من محركات البحث، وتبين قلة الدراسات السابقة في الموضوع، وتوافر الدراسات ذات العلاقة به.

الدراسات السابقة في مجال المكتبات :

١- بسام عبد الغني صبرة :

الإيداع القانوني وتطبيقاته في مصر وبعض الدول العربية: دراسة مقارنة .-

إشـراف محمـد فتحـي عـبد الهـادي .- جامعـة القاهـرة، كلـية الآداب، قـسم المكتبات والوثائق والمعلومات، ١٩٩٧م .- رسالة دكتوراة.

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف إلى نظم الإيداع القانوني في مصر وبعض الـدول العـربية والتعـرف إلى أوجـه الـضعف في هـذه الـنظم الخاصـة بالإيـداع القانوني.

٢- نرمين أحمد حسن :

تشريعات المكتبات في مصر: دراسة وصفية تحليلية؛ إشراف يسرية زايد.- جامعـة القاهـرة - كلـية الآداب - قـسم المكتـبات والوثائـق والمعلـومات، ١٩٩٦م.- رسالة ماجستير.

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف إلى التشريعات المنظمة لخمسة أنواع من المكتبات في مصر هـي المكتبات الوطنية والجامعية والعامة والمدرسية ومكتبات الأطفال، والتعرف إلى أوجه الضعف بها لمحاولة علاجها. كما توصي باقتراح تعديل اللوائح القائمة حاليًا.

الدراسات السابقة في مجال القانون :

١- ناصر عبد الحافظ محمد:

ضوابط الحماية القانونية للحقوق الذهنية: إشـراف علـي حسين نجـيدة.- جامعة القاهرة، كلية الحقوق - قسم القانون المدني، ٢٠٠٤م.- رسالة دكتوراة.

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف إلى فكرة الحقوق الذهنية سواء من خلال تعريفاتها وتقسيماتها وتطورها، وتهدف أيضًا إلى التعرف إلى ضوابط الحماية القانونية للحقوق الذهنية وتطبيقاتها في النظام العام والآداب العامة والجدة والابتكار والمنافع والمضار مع إيضاح تطبيقات هذه المعايير في قانون الملكية

الفكرية المصري والقوانين السابقة له وتشريعات الدول العربية والاتفاقيات الدولية والقانون الفرنسي، والتعرف إلى مشروعية الرقابة وأنواعها والغرض منها وجهاتها.

٣- هلال إبراهيم الخطيب :

القيود التي تحكم حقوق الملكية الفكرية: دراسة مقارنة/إشراف يزيد نصير .- المفرق - الأردن: جامعة آل البيت. كلية الدراسات العليا، ٢٠٠٤م.- رسالة ماجستير.

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف إلى البنود والشروط القانونية التي إذا توافرت يتم تطبيق حقوق الملكية الفكرية، وتناولت هذه الدراسة بالمنهج المقارن الاختلافات بين النظم القانونية لبعض الدول فيما يخص هذه القيود.

٣- جمال حسني هارون :

الحماية المدنية للحق الأدبي للمؤلف في التشريع الأردني/ إشراف محمد يوسف الزعبي .- عمان: الجامعة الأردنية - كلية الدراسات العليا، ٢٠٠٣م.- رسالة دكتوراة.

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف إلى الحماية المدنية للحق الأدبي للمؤلف في التشريع الأردني، فتناولت الدراسة بالمنهج التاريخي التشريعات الأردنية مع منهج تحليل المضمون لهذه التشريعات للرصد والتطور والوقوف على الوضع الحالي.

٤- عبد الرحمن عبد الله السند :

أحكام تقنية المعلومات: الحاسب الآلي وشبكة المعلومات (الإنترنت)/ إشراف محمد جبر الألفي .- المدينة المنورة: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية -

المعهد العالي للقضاء - الفقه المقارن، ٢٠٠٣م.- رسالة دكتوراة.

تهدف هذه الرسالة إلى التعرف إلى الوضع التشريعي لتقنيات المعلومات، وخاصةً تقنيات الحاسب الآلي وشبكة الإنترنت، وهل هناك مسيرة تشريعية تتواءم مع ثورة تقنيات الحاسب وشبكة الإنترنت، مع إبراز أوجه القصور في التشريعات القانونية فيما يخص تقنيات المعلومات.

٥- روزا جعفر محمد الخامري :

مشكلات الطبيعة القانونية لبرامج الحاسب الآلي/ إشراف سعد محمد سعد.- جامعة عدن، كلية الحقوق، قسم القانون المدني، ٢٠٠٢م.- رسالة ماجستير.

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أحكام كل من تشريعات براءة الاختراع وحق المؤلف في اليمن، للنظر في مدى إمكانية اتفاق أي منهما مع الطبيعة الخاصة لبرامج الحاسب الآلي.

٦- محمد كمال عبد الرحيم البياري :

قانون حماية حق المؤلف: دراسة مقارنة في القانون المصري والقانون الأردني/ إشراف إبراهيم أحمد إبراهيم .- القاهرة: جامعة الدول العربية - معهد البحوث والدراسات العربية، ٢٠٠٢م.- رسالة ماجستير.

تتناول هذه الدراسة التطور التشريعي لقانون حماية حق المؤلف والاتفاقيات الدولية الشارحة له، والمنظمات الدولية في مجال حق المؤلف، والتطور التشريعي لهذا الحق في تشريعات كل من مصر والأردن، والحقوق المعنوية للمؤلف. كما تناقش الإطار القانوني لحق المؤلف، وتعريفه والمصنفات

المشمولة وغير المشمولة بالحماية، والاسم المستعار والأشخاص التي تتمتع بالحماية دون المؤلف الأصلي، وحماية المؤلفين الأجانب، والحالات التي يجوز فيها استعمال المصنف دون إذن المؤلف. كما تشير إلى الحقوق المعنوية للمؤلف، وحق تقرير النشر وحق المؤلف في نسبة مصنفه إليه، وحقه في تعديل المصنف، والحق الأدبي بعد وفاة المؤلف، وأنواع الحقوق المالية، وطرق الحماية القانونية لحق المؤلف، وصور التعدي على هذا الحق، والجهات المرتبطة بتنفيذ القانون.

٧- عامر محمود الكسواني :

القانون الواجب التطبيق على مسائل الملكية الفكرية في القانون الأردني والقانون المصري: دراسة مقارنة/ إشراف إبراهيم أحمد إبراهيم.- القاهرة: جامعة الدول العربية - معهد البحوث والدراسات العربية، ٢٠٠٠م.- رسالة دكتوراة.

تتناول هذه الدراسة المبادئ العامة في مسألة تنازع القوانين وماهية حالة التنازع وشروط قيامها ونطاق تطبيقها والتطور التاريخي لها والنظريات القديمة التي كانت تحكمها وصولاً لحالتها المعاصرة، ومن ثم إلقاء نظرة مشابهة على مسألة الملكية الفكرية. كما تتطرق للملكية الفكرية والقانون الواجب التطبيق على الملكية الصناعية والتجارية، مع تعريف كل من الملكية الفكرية والملكية الصناعية والتجارية، وتقوم بتحديد طبيعة الملكية الفكرية، وأهمية التصدي لنشأتها التاريخية والوضع الحالي لها، كما تستعرض القانون الواجب التطبيق على الملكية الأدبية والفنية، والقانون الواجب التطبيق على برامج الحاسب وحق المؤلف، باعتبار أن هاتين المسألتين تمثلان مفردات الملكية

الفكرية كافة.

٨- فارس مصطفى محمد المجالي :

حماية حق المؤلف طبقًا للقانون رقم (٢٢) لسنة ١٩٢٢م في الأردن وتعديلاتها / إشراف إبراهيم أحمد إبراهيم.- القاهرة: جامعة الدول العربية - معهد البحوث والدراسات العربية، ٢٠٠٠م .- رسالة ماجستير.

تحاول هذه الدراسة إبراز اهتمام المملكة الأردنية الهاشمية بإصدار القانون رقم (٢٢) لسنة ١٩٢٢م لحماية حق المؤلف في حماية نتاج فكره وابتكاره، والتعديلات التي أدخلت عليه بهدف الانضمام إلى الجات. كما توضح الأشخاص المشمولين بالحماية، خاصة من حيث الموضوع، ويشمل الحق المالي والأدبي ومميزات كل حق، كما تبرز القيود الواردة على حق المؤلف ونطاق الحماية مكانيًا وزمانيًا، وأنواع الحماية المقررة للمصنفات المشمولة بالحماية والواجب توافرها في المصنف حتى يتمتع بالحماية. كما تتناول أهمية حماية حقوق المؤلفين في ضوء الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وكيف كفلت معظم الدساتير العالمية حماية حقوقه وجعلتها من ضمن حقوق الأفراد الشخصية.

٩- لبنى صقر أحمد الحمود :

أثر انضمام الأردن لاتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية على قوانين الملكية الفكرية الأردنية النافذة/ إشراف جورج حزبون حزبون .- عمان: الجامعة الأردنية - كلية الحقوق، ١٩٩٩م .- رسالة ماجستير.

تحاول هذه الدراسة عرض التعديلات التي طرأت على التشريعات القانونية

الخاصة بالملكية الفكرية بالأردن نتيجة لانضمام المملكة لاتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية.

١٠- خالد حمدي عبد الرحمن :

الحماية القانونية للكيانات المنطقية (برامج المعلومات)/ إشراف محمد لبيب شنب.- جامعة عين شمس - كلية الحقوق - قسم القانون المدني، ١٩٩٢م.- رسالة دكتوراة.

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف إلى أنظمة المعلومات والكيان المنطقي والغش المعلوماتي والاعتداءات التي يتعرض لها الكيان المنطقي والعلاقة بين أنواع الكيانات المنطقية وطبيعة الاعتداء الوارد عليها واثبات الحق في الكيان المنطقي والملكية الفكرية ومدى ملاءمة أحكام الملكية الفكرية للكيانات المنطقية.

١١- سهيل حسين الفتلاوي :

حقوق المؤلف الأدبية ووسائل حمايتها في القانون العراقي والقانون المقارن.- بغداد: جامعة بغداد - كلية القانون والسياسة، ١٩٧٦م .- رسالة ماجستير.

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف إلى الوسائل القانونية التي تحمي قانون حقوق المؤلف الأدبية في القانون العراقي وقوانين بعض الدول الأخرى.

١٢- عبد الرشيد مأمون شديد ندا :

الحق الأدبي للمؤلف "النظرية العامة وتطبيقاتها"/ إشراف محمود جمال الدين زكي .- جامعة القاهرة - كلية الحقوق - قسم القانون المدني، ١٩٧٥م.- رسالة دكتوراة.

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف إلى النظرية العامة للحق الأدبي وتطبيقاته العملية.

ثامناً: الدراسات السابقة الأجنبية :

١/٨ المفاهيم :

من أبرز الدراسات في تناول المفاهيم دراسة Lynne Brindley عام ٢٠٠٦م وهي تهدف إلى اكتشاف التحديات التي تواجه المكتبات في العصر الرقمي، وتقدم الدراسة مجموعة كبيرة من المواد المنشورة حديثًا في الفترة من ٢٠٠٣ وحتى ٢٠٠٦م، كما تتناول المكتبة البريطانية كدراسة حالة لإعادة تعريف وتحديد مفهوم المكتبة. وركزت على بعض الموضوعات الجوهرية التي توضح مفهوم المكتبة كالمستفيدين والحفاظ على التقارب معهم، والتسويق والتكامل بين إدارة المكتبة وموادها(١).

٢/٨ التشريعات :

تركزت معظم التشريعات في البيئة الإلكترونية على حق المؤلف وعلى الإيداع القانوني ٢٠٠٤م، ومن هذه الدراسات دراسة Alenka Kavcic-Colic عام ٢٠٠٣م التي تناولت التغيرات التي طرأت على مفاهيم المنشورات وإعادة الإنتاج والتوزيع، نتيجة للتطورات التقنية. وذهبت إلى أن الإيداع القانوني من شأنه حماية حق المؤلف للمنشورات الإلكترونية بالإضافة للدور الأساسي وهو حفظ التراث الوطني. وقدمت الدراسة بعض الجوانب القانونية لأرشفة صفحات الويب(٢).

---

(١) Lynne Brindley. Re-defining the Library.- Library Hi Tech, Vol.24 (4), 2006.- pp.484-495.

(٢) Alenka Kavcic-Colic. Archiving the Web – Some Legal Aspects.- Library Review, Vol. 52 (5), 2003.- pp.203-208.

تلتها دراسة Adrienne Muir عام ٢٠٠٤م عن الحفظ الرقمي واستخدامه للنسخ، وتوضح أن القانون البريطاني لا يسمح بمطلب النسخ، ولكن كان من واجب مؤسسات الإيداع أن تتفاوض على هذا المطلب على الرغم من أنه يستهلك وقتًا كثيرًا وأن التفاوض في حد ذاته عمل معقد. كما تتناول الدراسة الإتاحة أو بالأحرى وسائل النماذج الامتلاكية التي قد تجعل المكتبات قادرة على حفظ المواد، والترتيبات الأخرى يجب أن تكون متوفرة. كما تغطي الدراسة مناهج متعددة صالحة للتعامل مع القضايا، ومن هذه المناهج توسيع قانون الإيداع القانوني، وتعديل قانون حق المؤلف والقوانين المتعلقة بذلك، وتطوير استخدام بنود الحفظ في التراخيص أو الترخيص الجامع، وتزويد الميتاداتا الخاصة بحقوق الحفظ. وتنتهي هذه الدراسة إلى إجمال النتائج حول عدم وضوح الموقف القانوني البريطاني بالنسبة للحفظ الرقمي(١).

وهناك دراسة Nicholas Joint وهي دراسة حديثة نشرت عام ٢٠٠٦م وتهدف إلى مقارنة مبادئ إدارة المجموعة الوطنية لمجموعات الإيداع من المواد مادية الشكل ومجموعات الإيداع الرقمية، كما تتناول هذه الدراسة الأدلة الاختيارية للإيداع القانوني الرقمي والحفظ الرقمي. وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن الطبيعة الشاملة لمجموعة الإيداع من المواد المطبوعة التقليدية يكون من الصعب بمكان تحقيقها، حيث تلجأ المكتبات الوطنية إلى الاختيار لتكوين مجموعة تمثيلية من التراث الثقافي الوطني، وهذه المشكلة متلازمة مع إيداع

(١) Digital Preservation: Awareness, Responsibility and Rights Adrienne Muir. Issues.- Journal of Information Science.-: Vol.30 (1) , 2004.- p.73.

منشورات الويب فيطبق عليها أدلة انتقاء للمنشورات التي تمثل التراث الثقافي لهذه الفترة. وتتضمن الدراسة توصية فحواها أن قضية تنمية المجموعة وأساسيات الاختيار في بناء المجموعة الرقمية يحتاج إلى دراسات عميقة جدًا قبل وضع السياسات للتطبيق السريع في ضوء معايير إدارة المجموعة التي يمكن التوصل إليها. وبالتالي تؤكد هذه الدراسة على الجوانب الاجتماعية والسياسية لقضايا الإيداع الرقمي، وخاصةً الجوانب التشريعية والتقنية(١).

٣/٨ التجارب :

التجارب الأوروبية :

توجد بعض الدراسات الهامة التي تعرضت للتجارب الأوروبية وهي في مجملها دراسات حديثة يعود أقدمها إلى ما يقرب من عشر سنوات فقط، وهو ما يظهر مدى حداثة هذا الموضوع. ومن أوائل هذه الدراسات دراسة Patricia Manson عام ١٩٩٥م والتي تناولت قضايا مجموعات الإيداع الوطنية، عندما بدأت اللجنة بعملها على المكتبات الوطنية الأوربية. وقد استعرضت الدراسة جهود المؤسسات والجمعيات المعنية بالمحافظة على التراث، ثم تناولت الإيداع القانوني للمنشورات الإلكترونية، والمشكلات والقضايا التي تواجه عملية إيداعها، ومن أهم هذه القضايا قضية الانتقاء للمواد والمنشورات الإلكترونية التي يتم إيداعها، وكذلك قضية خزن وصيانة مجموعات الإيداع الإلكترونية، وقضية التحكم الببليوجرافي في المنشورات الإلكترونية، وانتهت الدراسة إلى

---

(١) Nicholas Joint. Legal Deposit and Collection Development in a Digital World.- Library Review, Vol.55 (8), 2006.- pp.468-473.

نتائج، كان من أهمها هو مبدأ التعاون وتوزيع الأدوار[١].

ومن أهم الدراسات للإيداع القانوني للمنشورات الإلكترونية تلك التي جاءت ضمن عرض أعمال مؤتمر لمديري المكتبات الوطنية، الذي عقد عام ١٩٩٦م حيث تضمنت هذه الأعمال دراسات وتقارير حول مفهوم الإيداع القانوني للمنشورات الإلكترونية على عمومها والمشبكة بشكل خاص. كما تناولت قضايا وتحديات ومشكلات الإيداع القانوني للمنشورات الإلكترونية، وبعض الإستراتيجيات التي تمثل حلاً لكثير من القضايا. كما عرضت الدراسة بعض التجارب والخبرات للدول التي تقدمت في هذا المجال، منها التجربة الأسترالية، والتجربة الكندية، والتجربة الدانمركية، والتجربة الفنلندية، والتجربة الفرنسية، والتجربة النرويجية، والتجربة البريطانية، سواء من الشق القانوني أو الشق التقني. كما تناولت الدراسة معالجة المنشورات الإلكترونية، كتنمية المجموعة، والتحكم الببليوجرافي، وعملية التسجيل والفحص الأولي، والتخزين، والإتاحة والاسترجاع، والحفظ. كما عرضت للمصطلحات الرئيسية التي يجب أن تستخدم في صياغة تشريع للإيداع القانوني للمنشورات الإلكترونية وكل أنواع المنشورات التي يمكن أن تستحدث في المستقبل[٢].

---

(١) Patricia Manson. Workshop on Issues in the Field of National Deposit Collections of Electronic Publication, December 18, 1995.

http://www.cordis.lu/libraries/en/depo-rpt.html

(٢) Working Group of the Conference of Directors of National Libraries (CDNL): the Legal Deposit of Electronic Publications.- United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization, 1996.

وقد حظي مشروع مكتبة الإيداع الأوروبية بعدد من الدراسات المتتابعة، فمن أوائل الدراسات التي تعرضت لمشروع مكتبة الإيداع الأوربية NEDLIB دراسة Johan Steenbakkers عام ١٩٩٨م والتي تناولت الخلفية التاريخية للمشروع منذ أن بدأ والدعائم التي كانت سببًا في ظهوره وتطوره، كما تناولت هذه الدراسة الشركاء في المشروع وهم من المكتبات الوطنية الأوربية ودور ومدى إسهام كل منهم، والاستراتيجيات التي اتبعت في إدارة هذا المشروع. كما استعرضت مراحل تصميم المشروع، وأهدافه، والأدوات التي يتم استخدامها لتحقيق تلك الأهداف، والمراحل التطويرية للعمليات الإجرائية لنظام الإيداع[١].

ثم كانت دراسة Titia Van der Werf-Davlaar عام ١٩٩٩م حيث تناولت مشروع NEDLIB من حيث البنية التركيبية له، وخاصة فيما يتعلق بنظام الأرشفة المسمى بنظام الإيداع للمنشورات الإلكترونية DSEP، وقد أظهرت الدراسة أن هذا النظام يرجع إلى نظام معلومات الأرشيف المفتوح OAIS بما لهذا الأخير من خصائص تمكن من التعاون والمشاركة من قبل أطراف متعددة ومتنوعة في خصائصها، ونظام معلومات الأرشيف المفتوح والذي قامت عليه وكالة (ناسا) للفضاء، حيث أقر الأطراف المسئولون عن مشروع NEDLIB إمكانية تطويع هذا النظام للعمل في المكتبات بشكل ناجح جدًا مع إضافة تعديل بسيط على هذا النموذج، ونتج عن هذا التعديل نموذج نظام الإيداع للمنشورات الإلكترونية DSEP، وتناولت الدراسة عمليات النظام والوحدات الرئيسية

(١) Johan Steenbakkers. NEDLIB: Towards a Networked European Depository Library.- European Library Automation Group, 1998.

المكونة له[١].

وقد اتبعتها دراسة Catherine Lupovici Masanes عام ٢٠٠٠ والتي تعرضت لعمليات نظام إيداع المنشورات الإلكترونية DSEP، كل عملية على حدة، فتناولت الإطار الداخلي للميتاداتا الخاصة لنظام إيداع DSEP بمشروع NEDLIB ، وعرضت الإطار في شكل تكاملي بين أجزائه، كالميتاداتا الوصفية، والميتاداتا الإدارية. كما تعرضت الدراسة لأجزاء الإطار ابتداء من قضايا إدارة الإطار نفسه، إلى وضع نماذج من الميتاداتا الخاصة بكل عملية داخل نظام الإيداع للمنشورات الإلكترونية بهذا المشروع. وتناولت الدراسة النموذج المرجعي لمشروع NEDLIB وهو نموذج نظام معلومات الأرشيف المفتوح OAIS، والمعيارية التي يتناول بها هذا الأخير للمادة المعلوماتية وتصنيفه لأجزائها[٢].

ومن الدراسات الرئيسية لرصد معايير NEDLIB تقرير المكتبة الوطنية الهولندية حيث تناول التقرير آليات عمل نظام إيداع المنشورات الإلكترونية DSEP، وكان التركيز على المعايير التي تحكم هذه الآليات، كمعايير حزم المعلومات في نظام إيداع المنشورات الإلكترونية، ومعيار صيغة حزمة المعلومات، ثم تناول التقرير عناصر الميتاداتا المقترحة للمعلومات التقديمية، وكذلك معايير عملية الاستيعاب، ومعايير تسليم حزم المعلومات الواردة، ومعايير الإتاحة،

---

(١) Titia Van der Werf-Davlaar. Long term Preservation of electronic publications: the NEDLIB project.- D-lib Magazine, Septamber,1999.

http://www.dlib.org/dlib/september99/vanderwerf/09vanderwerf.html

(٢) Catherine Lupovici Masanes. Metadata for Long Term Preservation.-NEDLIB REPORT SERIES, Koninklijke Bibliotheek, Den Haag, 2000.

http://www.kb.nl/coop/nedlib/

ومعايير تحديد المستفيد والتفاعل مع النظام، ومعايير تخزين حزم المعلومات الأرشيفية، ومعايير التحديث، ومعايير اكتشاف الأخطاء، ومعايير التعامل مع الكوارث، ومعايير عملية إدارة البيانات داخل النظام، ومعايير التشفير، والكثير من المعايير التي يتم تطبيقها على كل المراحل والعمليات في النظام. ثم تناول التقرير بعض البروتوكولات كبروتوكول نقل الملفات FTP، والبروتوكولات المتفرعة منه، وتناول التقرير أيضًا قضية اعتبارات الأمان، وتم التركيز بشكل كبير على عملية التخزين وما بها من آليات ومعايير وبروتوكولات. كما غطى التقرير قضية حيوية أيضًا وهي قضية إدارة النظام وما تتضمنه من معايير وبروتوكولات، ثم عملية الحفظ واستراتيجياته المختلفة(١).

ومن الدراسات الأخرى التي تعرضت لتجارب وخبرات بعض الدول التي تقدمت في مجال الإيداع القانوني للمنشورات الإلكترونية دراسة Andrew Charlesworth عام ٢٠٠٣م التي تناولت دول بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة وأستراليا، حيث قسمت هذه الدول إلى فئتين، فئة تقدمت في الشق التقني، وفئة تقدمت في الشق التشريعي للإيداع القانوني للمنشورات الإلكترونية، وعرضت الدراسة لبعض الاستراتيجيات الناجحة في تطبيق المفاهيم الجديدة للإيداع(٢).

---

(١) NEDLIB Consortium. Standards for DESP: Satndards for the Implementation of a Deposit System for Electronic Publications (DESP). http://www.kb.nl/coop/nedlib/results/dsepstandards.pdf

(٢) Andrew Charles Worth. Legal Issues Relating to the Archiving of Internet Resources in the UK, EU, USA, and Australia: a Study Undertaken for the JISC and Welcome Trust, February, 2003. http://www.jisc.ac.uk/uploaded_documents/archiving_legal.pdf

كما كانت دراسة Juha Hakala عام ٢٠٠٤م والتي تناولت تجارب جامعة Helsinki في فنلندا وتركزت حول التعاون في تطوير آلية جمع منشورات الإنترنت بمشروع NEDLIB. وهي التجارب التي استفادت بدورها من مشروع Kulturarw3 السويدي ومبادرة أرشيف الويب الشمالي، حيث قدمت هذه الأخيرة مناقشات عامة حول التحديات التقنية التي تقابل أرشفة منشورات الإنترنت، وكذلك قدمت حلولاً متطورة لجمع منشورات الويب وأرشفتها(١).

وكذلك دراسة Mel Collier عام ٢٠٠٤م الذي رصد فيها المرحلة التحضيرية لمشروع المكتبة الأوربية TEL الذي يسعى لإعطاء إتاحة رقمية للمصادر المجمعة بالمكتبات الوطنية الأوربية، وذلك بالعمل تحت مظلة توصيات مؤتمر المكتبات الوطنية الأوربية CENL، والذي يتم تمويله عن طريق الاتحاد الأوربي، وبدأ العمل فيه من يناير ٢٠٠١ وحتى يناير ٢٠٠٤م. وقد واجه هذا العمل تحديات كثيرة، وكان من أكبر تلك التحديات الطبيعة المتنوعة والمهام المختلفة للمكتبات الوطنية المشاركة، مما أدى إلى صعوبات في تطوير خطة الأعمال(٢).

وقد عزز Mel Collier هذه الدراسة عام ٢٠٠٥م بدراسة أخرى تصف أعمال ونتائج التخطيط العملي لمجموعة العمل بمشروع المكتبة الأوربية TEL، والذي

---

(١) Juha Hakala. Archiving the Web: European Experiences. Program: Electronic Library and Information Systems.- Vol.38 (3), 2004.- pp.176-183.

(٢) Mel Collier. Development of a Business Plan for an International Co-operative Digital Library – The European Library (TEL).- Program: Electronic Library and Information Systems, Vol.38 (4), 2004.- pp.225-31.

تتعاون فيه ثماني مكتبات وطنية في العمل بمنهجية واحدة للوصول إلى مفهوم المكتبة الرقمية سواء من ناحية التصميم أو المنهجية أو المدخل، وتتكون المنهجية من ثلاثة أجزاء، الأول: مراجعة وجهات النظر التخطيطية الخاصة بالشركاء وإنتاجهم الرقمي، والثاني: مراجعة التصميم والقيام بمسح للوقوف على متطلبات الشركاء بمشروع المكتبة الأوربية TEL والتوفيق والتناغم فيما بينهم، والثالث: فهم النتائج التي يقف عليها عناصر التخطيط لتقديم خطة عمل نهائية. وترصد الدراسة نتائج هذا التخطيط بأنه لم يتم تقريره حتى الآن بشكل كبير، حيث قدمت المنهجية المعتمدة في هذه الدراسة طريقة فعالة لإبرام الاتفاقيات المتبادلة للأرشفة بين الشركاء مع اختلاف أهدافهم وخصائصهم بشكل كبير، حيث وجد أن مشروع المكتبة الأوربية يطمح لتوفير إحدى عشرة خدمة متوافقة فيما بينها، وهي تهدف إلى خمسة مستويات من الأهداف، ولكن قد تتداخل هذه الأهداف مع أهداف المشروعات التعاونية الأخرى. والعمل الموصوف بمشروع المكتبة الأوربية يؤدي مباشرة إلى تكوين خدمة تشغيلية تتاح لكل المكتبات الوطنية الأوربية. والقيمة التي تقدمها هذه الدراسة أنها تقدم خطة لتطوير أعمال المكتبات الرقمية العالمية التعاونية من خلال العمل متعدد الشركاء بين المكتبات الوطنية[١].

---

(١) Mel Collier. The Business Aims of Eight National Libraries in Digital Library Co-operation: A Study Carried out for the Business Plan of The European Library (TEL) Project.- Journal of Documentation, Vol.61 (5), 2005.- pp.602-622.

التجربة البريطانية :

هناك دراستان ترصدان التجربة البريطانية، الأولى: دراسة Alice Prochaska عام ١٩٩٨م والتي تحدد هدف المكتبة الوطنية البريطانية وبنيتها التحتية في ضوء متطلبات العصر الرقمي. وتبين كيف تعاملت المكتبة البريطانية على معالجة التحديات التي قابلتها أثناء قيامها بدورها في حفظ أرشيف النشر الوطني من المنشورات الإلكترونية. وتناولت الدراسة أيضًا دور مجموعة المراقبين داخل السياق الإلكتروني بالرجوع للاحتمالات الخارجية للمشاركات الأكاديمية العالمية(١).

أما الثانية: فهي دراسة Deborah Woodyard عام ٢٠٠٤م وهي تصف المشروعات التي قامت بها المكتبة البريطانية بهدف الوقوف على قضايا جمع وإدارة المواد الرقمية أي التتبع لدورة حياة المواد الرقمية والتي تعد خطوات أولية في طريق الحفظ طويل الأجل لهذه المواد والوصول إلى استراتيجيات حفظ رقمية طويلة الأجل(٢).

التجربة الهولندية :

قدم Jeff Rothenberg عام ٢٠٠٠م تقريرًا يتناول نتائج دراسة صغيرة قام بها مركز RAND-Europe عن المكتبة الوطنية الهولندية، وخاصة علاقة هذه المكتبة وما تقوم عليه من مهام وعملها ضمن مشروع مكتبة الإيداع الأوربية المشبكة NEDLIB. وهدفت الدراسة إلى تقييم جهود المكتبة الوطنية الهولندية

(١) Alice Prochaska. The British Library and its Digital Future as a Research Library.- Library Review, Vol.47 (5/6), 1998.- pp.311-316.

(٢) Deborah Woodyard. Significant Property: Digital Preservation at the British Library.- VINE, Vol.34 (1), 2004.- pp.17 – 20.

في مجال الحفظ طويل الأجل للمنشورات الإلكترونية، وخاصة فيما يتعلق بإستراتيجية المحاكاة كإحدى استراتيجيات الحفظ الرقمي، والوقوف على التحديات والحلول التي تم الوصول إليها. كما تعرضت الدراسة إلى نموذج نظام معلومات الأرشيف المفتوح OAIS باعتباره نموذجًا مرجعيًا مقترحًا لحفظ المنشورات الإلكترونية[١].

كما قدم Johan Steenbakkers عام ٢٠٠١م دراسة تناول فيها الخلفية التاريخية للمكتبة الوطنية الهولندية في مجال إدارة المنشورات الإلكترونية، والمنهجيات التي اتبعتها في ذلك، سواء مع المؤسسات والجهات الوطنية أو مع المؤسسات والجهات العالمية في مجال النشر الإلكتروني وحفظ المنشورات الإلكترونية، وكذلك مع المؤسسات التي تملك التقنيات والخبرة في المجال الإلكتروني كشركة IBM والذي أسفر التعاون فيما بينهم إلى وجود اتفاقية موثقة بين الطرفين. كما تطرقت الدراسة إلى أهم مشكلات الأرشفة الإلكترونية، كالحفظ طويل الأجل واستراتيجياته المختلفة، والإتاحة، والاستلام والأسر وعمليات التجميع للحزم المعلوماتية المرسلة. وانتهت الدراسة إلى إبراز النموذج الطبقي الحفظي إلى جوار منهجيتي المحاكاة والتهجير في الحفظ طويل الأجل للمنشورات الإلكترونية[٢].

---

(١) Jeff Rothenberg. An Experiment in Using Emulation to Preserve Digital Publication, RAND Europe,NEDLIB REPORT SERIES, Koninklijke Bibliotheek, Den Haag, 2000. http://www.kb.nl/coop/nedlib/

(٢) Johan Steenbakkers. Pursuing Digital Continuity and Ddigital Archiving of Electronic publication.- national library of Netherlands, 2001. http://www.clir.org/pubs/abstract/pub77.html

كما كان هناك دراستان رصدتا أيضًا التجربة الهولندية؛ وكلاهما لـ Erik Oltmans و Hilde van Wijngaarden، الأولى عام ٢٠٠٤م وهي تعرف بمشكلة الإتاحة الدائمة في البيئة الرقمية، وتعرف بالمشروع الذي قامت به المكتبة الوطنية الهولندية بالتضامن مع شركة IBM لتطوير نظام إيداع معياري e-Depot، والاتفاقيات التي وقعت مع أغلب الناشرين بهدف الحفظ الدائم لمنشوراتهم الرقمية. كما تناقش النظام التشغيلي الكلي لنظام الإيداع الإلكتروني بالمكتبة الوطنية الهولندية، وتتناول إشكالية تدفق بيانات المنشورات الإلكترونية التشغيلية، مع التعريف بتقنية الكمبيوتر الافتراضي العالمي UVC التي انتهت إليها المكتبة الوطنية الهولندية وذلك لاستخدام معالجة قضية الحفظ الرقمي[(١)].

أما الدراسة الثانية والأحدث فتعود لعام ٢٠٠٦م فقد تطرقت إلى مناقشة سياسات المكتبة الوطنية الهولندية وطموحاتها بالنسبة للأرشيف الرقمي للمنشورات الإلكترونية، سواء من حيث التصميم والمنهجية والمدخل. كما ناقشت ثلاث تهديدات محتملة ضد الإتاحة الدائمة، وتقترح منهجية منظمة ومتسقة لمعالجة هذه المخاطر، كما تضمنت رؤية شاملة لنظام إيداع إلكتروني ومنهجيات المكتبة الوطنية الهولندية في الحفظ الرقمي. وخلصت الدراسة إلى أن المكتبة الوطنية الهولندية عمدت إلى استخدام نظام إيداع إلكتروني لمدة أكثر من ثلاث سنوات، وتم تحقيق معظم الأهداف والمتطلبات الهامة. كما وجد أن المكتبة الوطنية الهولندية تركز على التهجير والمحاكاة كاستراتيجيات حفظ

---

(١)- Erik Oltmans and Hilde van Wijngaarden. Digital Preservation in Practice: the Depot at the Koninklijke Bibliotheek.- VINE , Vol.34 (1), 2004.- pp.21-26.

للقيمة والأصالة، وأوضحت الدراسة مدى الحاجة إلى التعاون في مثل هذه الأعمال[1].

التجربة الألمانية :

قام Reinhard Altenhöner برصد التجربة الألمانية في دراسته عام ٢٠٠٦م التي تتناول إشكالية الإتاحة طويلة الأجل للمنشورات الرقمية واستراتيجياته، حيث عمل مشروع KOPAL على تناول هذه الإشكالية، فكان هدف هذا المشروع خلال ثلاث سنوات هو الاختبار التطبيقي والتنفيذي لإنشاء نظام أرشيف تشغيلي طويل الأمد للمصادر الرقمية، يعتمد على مبدأ التعاون. وتم تطبيق النظام بالتوافق مع المعايير العالمية للأرشيف طويل الأجل، وكذلك نظام الميتاداتا الخاص بنظام معلومات الأرشيف المفتوح OAIS، والشركاء في هذا المشروع هم Die Deutsche Bibliothek (DDB), Göttingen State and University Library (SUB Göttingen), IBM Deutschland GmbH and the Gesellschaft für Wissenschaftliche Datenverarbeitung mbH Göttingen (GWDG)، وجميعهم يعملون على إيجاد حل من شأنه أن يكون نقطة تحول لمؤسسات التراث الثقافي[2].

(١) Erik Oltmans and Hilde van Wijngaarden. The KB e-Depot Digital Archiving Policy.- Library Hi Tech, Vol.24 (4), 2006.- pp.604-613.

(٢) Reinhard Altenhöner. Data for the future: The German Project "Co-operative Development of a Long-term Digital Information Archive" (kopal).- Library Hi Tech, Vol.24 (4), 2006.- pp.604-613.

التجربة الدانمركية :

تم التعامل مع تشريعات الإيداع القانوني في الدانمارك من خلال دراستين الأولى قدمها R. Margrether عام ١٩٩٧م حيث تناولت الدراسة مقدمة تاريخية عن نشأة الإيداع القانوني في الدانمرك، ثم تناولت القوانين الدانمركية الوطنية التي تناولت الإيداع القانوني، وركزت على قانون عام ١٩٩٧م للإيداع بشكل تفصيلي، مع إبراز أوجه الاختلاف بين هذا القانون والقانون السابق عليه، كما أوضحت الدراسة المبادئ والمعايير التي اعتمد عليها القانون الجديد، وفي النهاية عرضت الدراسة لنصوص القانون الجديد لعام ١٩٩٧م(١).

أما الثانية فقدمها Henrik Dupont عام ٢٠٠٣م وتناول فيها الخلفية التاريخية لتشريع الإيداع القانوني الدانمركي، ومراحل تطوره، مع الوقوف بشكل أساسي على قانون عام ١٩٩٧م والتحليل الموضوعي لنصوص هذا القانون ومواده مقارنة بنصوص القوانين السابقة عليه وموادها، مع تناول المبادئ والأسس التي اعتمد عليها هذا القانون(٢).

أما عن التجربة الدانمركية فقد تناولته Birgit Henriksen في دراستها عام ٢٠٠١م حيث تناولت الدراسة التجربة الدانمركية لإيداع المنشورات الإلكترونية المشبكة، وتعرضت لمشروع netarkivet.dk والذي تقوم عليه المكتبة الوطنية الدانمركية، وتفصيليًا تناولت الدراسة استراتيجيات المشروع في أرشفة

---

(١) R. Margrether. Legal Deposit in Denmark, June,199
http://www.statsbiblioteket.dk/engelsk/legal/legal.htm

(٢) Henrik Dupont. Legal Deposit in Denmark: the New Law and Electronic Pproducts.
http://www.kb.nl/infolev/liber/articles/dupont11.htm

منشورات الويب وحصادها، كما تناولت طرق الحصاد بشكل عام وعلاقاتها بالأنواع المختلفة للمواد. كما أفردت الدراسة جزءًا كبيرًا للمشكلات القانونية المتعلقة بأرشفة منشورات الويب، مكونة إطارًا قانونيًا لأرشفة مثل هذه المواد من خلال ثلاثة قوانين هي: قانون الإيداع القانوني، وقانون حماية الملكية الفكرية، وقانون حماية البيانات الشخصية. ثم اعتمدت الدراسة المنهج المقارن في عرض بعض القضايا للمشروعات بالمكتبات الوطنية في مختلف الدول التي لديها تجارب في هذه المضمار، حيث انتهت الدراسة إلى بعض الإحصائيات عن بعض المشروعات(١).

التجربة النرويجية :

قدم للتجربة النرويجية Carol Van Nuys عام ٢٠٠٢م حيث تناولت في دراستها تطورات عملية أرشفة الويب في أوروبا، ثم تطرق إلى الإيداع القانوني في النرويج مع عرض خلفية تاريخية لهذا التشريع، ثم استعرضت الدراسة نظم الإيداع المختلفة وفقًا للفئات المتنوعة للمواد داخل المكتبة الوطنية النرويجية. وأفردت الدراسة جزءًا كبيرًا لإيداع المواد الإلكترونية داخل المكتبة الوطنية النرويجية، حيث تناولت التجارب والمشروعات التي أقامتها أو شاركت فيها المكتبة الوطنية النرويجية، وخاصة مشروع PARADIGMA، مع عرض لاستراتيجيات المشروع وأهدافه وأدواته. وفي نهاية الدراسة كان التركيز على

(١) Birgit Henriksen. Legal Deposit from the Internet in Denmark: Experiences with the Law from 1997 and the Need for Adjustments, June, 2001. http://www.deflink.dk/upload/doc_filer/doc_alle/1023_BNH.doc

بعض القضايا الحيوية كالحفظ الرقمي، وقضية الأدوار الجديدة[١].

وفي دراسة أخرى عام ٢٠٠٣م قدمت Carol Van Nuys لمشروع PARADIGMA النرويجي لإيداع منشورات الإنترنت بالمكتبة الوطنية النرويجية، حيث عرضت الدراسة لاستراتيجيات المشروع في تحقيق أهدافه، كما تناولت بالتفصيل الجانب التقني بمراحله وخطواته التطويرية لهذا المشروع، وأفردت الدراسة جزءًا خاصًا للقضايا الملحة في عملية الإيداع للمنشورات الإلكترونية المشبكة، كقضية الحفظ، وقضية الإتاحة، وقضية الدعم الببليوجرافي للمواد المودعة[٢].

وحديثًا قدم Kjerste Rustad لتجربة المكتبة الوطنية النرويجية NLN والتي عرف بها في دراسته التي صدرت عام ٢٠٠٦م. وتناول فيها الكيفية التي يتم بها جمع منشورات الشبكة. وكذلك الكيفية التي تجعل هذه المنشورات متاحة كمصادر للمستفيدين النهائيين[٣].

(١) Carol Van Nuys. The Paradigma Project: National Library of Norway.- RLG DIGINEWS, vol. 7 (2), April 15, 2002.

http://www.rlg.org/legacy/preserv/diginews/diginews7-2.html#feature2

(٢) Carol Van Nuys. Digital Documents Disappear Daily.- Paradigma, The National Library of Norway, The Rana Division.

http://www.nb.no/paradigma/eng_utskriftsvennlig.html

(٣) Kjerste Rustad. Our Digital Heritage as Source Material to End-users: Collection of and Access to Net Publications in The National Library of Norway.- Journal of Digital Asset Management. Houndmills: May/Jul 2006.Vol.2 (3/4), p.172 .

التجربة الكندية :

توجد دراستان ترصدان التجربة الكندية؛ الأولى دراسة Doug Hodges التي تتكلم عن الإرهاصات الأولى للتجربة عام ١٩٩٩م عندما أصبحت المكتبة الوطنية الكندية طرفًا في مجموعة المكتبة الرقمية DL التي ساهمت في إنجاز مجموعة متنامية من خدمات المكتبة الرقمية تكاملت وخدمات المجموعات التقليدية للمكتبة. وتستعرض الدراسة كيف عملت المكتبة الوطنية الكندية على الاشتراك في المبادرات الرقمية الكندية، مثل مشروع رقمنة منشورات الإنترنت وجمعها، وتطوير الفهارس الافتراضية، وإنشاء الميتاداتا، وحفظ المصادر الرقمية، وإتاحة المجموعات الرقمية وقواعد البيانات(١).

أما الثانية فهي دراسة Elizabethe Martin عام ٢٠٠١م التي تناولت بتركيز شديد موضوع إدارة المنشورات الإلكترونية المشبكة داخل نظام الإيداع، فتناولت القضايا التقنية، والقضايا القانونية، من أهم القضايا التي نالت معالجة في هذه الدراسة، ثم تناولت الميتاداتا بما لها من دور حيوي وكبير في إدارة المنشورات الإلكترونية المشبكة. ثم قارنت الدراسة بين تجربة المكتبة الوطنية الكندية وتجارب الدول التي لها خبرة سابقة في المجال، كتجربة المكتبة الوطنية الأسترالية، وتجربة المكتبة الوطنية الألمانية، وغيرها من تجارب الدول الأخرى(٢).

---

(١) Doug Hodges and Carrol D. Lunau. The National Library of Canada's Digital Library Initiatives.- Library Hi Tech, Vol.17(2),1999.- pp.152-164.

(٢) Elizabeth Martin. Management of Networked Electronic Publications: A Table of Status in Various Countries.- National Library of Canada, 2002.
http://www.nlc-bnc.ca/obj/r7/f2/r7-100-e.pdf

التجربة الأسترالية :

تم تغطية التجربة الأسترالية في عددٍ من الدراسات أولها كانت دراسة Hilary Berthon عام ١٩٩٨م وهي تتناول مبادئ الحفظ الرقمي، وتتضمن التعاون باعتباره من المبادئ الأساسية لإنجاح هذه العملية والتعاون يكون إلزاميًا على الأطراف المعنية ويكون اختياريًا بين الأطراف المهتمة وليست المعنية، كما تناولت الدراسة دور المنشئ باعتبار أن المنشئ طرف في عملية الأرشيف، وتناولت عملية توزيع المسئوليات بين الأطراف المعنية، وكذلك عملية التقييم الجزئي للعملية منفردة والتقييم الكلي لمجموع العمليات، وعرضت الدراسة للحقوق والمحافظة عليها وخلق توازنات بين الأنواع المختلفة للحقوق، كما تناولت الدراسة الاستراتيجيات وتكاملها داخل العملة كلها، وركزت الدراسة على دور الحكومة باعتبارها الضامن الوحيد للأطراف المختلفة وكذلك باعتبارها الممول الرئيسي والداعم الأساسي للحفظ الرقمي في معظم اتجاهاته(١).

ودراسة Deborah Woodyard عام ٢٠٠٠م التي هدفت إلى الوقوف على تطور الأرشيف الإلكتروني بشكل شامل في المكتبة الوطنية الأسترالية ابتداءً من عملية التحديد، وعملية التقييم، وعملية الجمع، وعملية الفحص النوعي، وعملية تقرير الأخطاء وعملية توزيع محددات الحفظ الدائمة بالمكتبة PURL. كما تناولت الدراسة الميتاداتا كأداة هامة للمساعدة على الإتاحة طويلة الأجل،

---

(١) Hilary Berthon and Colin Webb. The Moving Frontier: Archiving, Preservation and Tomorrow's Digital Heritage, 2000.

http://www.nla.gov.au/nla/staffpaper/hberthon2.html

وركزت الدراسة على استراتيجيات الحفظ الرقمي الثلاث خاصةً: النقل، والهجرة، والمحاكاة. وبالتالي عملت هذه الدراسة على تقديم بعض الحلول الجيدة للمشكلات التي تواجه الأرشيف الإلكتروني(١).

ثم كانت دراسة Colin Webb, Lidia Preiss عام ٢٠٠١م التي تناولت مشروع PANDORA archive الأسترالي، والذي تقوم عليه المكتبة الوطنية الأسترالية، حيث قدمت الدراسة الخلفية التاريخية لقيام المشروع، وكذلك المراحل والخطوات التطويرية للمشروع، كما تناولت استراتيجيات المشروع المتنوعة لتحقيق أهدافه، وركزت الدراسة على مرحلة التخطيط للمشروع بما تتضمنه من وعي وفهم جيد للأهداف وللأدوات التي يتم استخدامها لتحقيق هذه الأهداف. كما أبرزت الدراسة المبادئ التي يعمل وفقًا لها هذا المشروع. وفي نهاية الدراسة تم تناول بعض القضايا كالتكلفة، وإدارة المشروع، ووظائف المشروع، واتفاقيات الإتاحة، والتخزين، والانتقائية للمنشورات الإلكترونية المشبكة بما تتضمنه من أدلة توجيهية(٢).

أما المصدر الرسمي للتجربة الأسترالية فيمكن رصده من خلال التقارير المقدمة عن المكتبة الوطنية الأسترالية منذ عام ٢٠٠١م إلى عام ٢٠٠٣م والتي ترصد التجربة منذ بدايتها، ففي تقرير تم تناول مشروع PANDORA، من

---

(١) Deborah Woodyard. Digital Preservation: The Australian Experience, 2000. http://www.nla.gov.au/nla/staffpaper/dw001004.html

(٢) Colin Webb and Lidia Preiss. The Pandora Archive and Other Digital Preservation: Case Studies at the National Library of Australia. http://www.oclc.org/education/conferences/presentations/2001/preservation/preisswebb.htm

زوايا متعددة سواء من حيث الخلفية التاريخية لهذا المشروع، أو من جانب الإستراتيجيات التي يعتمد عليها هذا المشروع في أداء مهامه والوصول إلى أهدافه، كما تناول التقرير الشكل الإداري ونظام إدارة هذا الأرشيف، وما تتضمنه من عمليات كعملية إضافة المنشورات الجديدة للأرشيف، وعملية الإتاحة للمواد المودعة بالأرشيف، وعملية تحديث المنشورات بالأرشيف، وعملية تكييف المنشورات المودعة داخل الأرشيف، وعملية حذف المنشورات من الأرشيف، وعملية إدارة الطرفيات التي تعرض للمنشورات المودعة بالأرشيف. كما تناول التقرير في نهايته المتطلبات الوظيفية التي يجب أن يؤديها النظام[١].

وتناول تقرير عام ٢٠٠٢م بشكل أساسي، تحديات حفظ مصادر المعلومات الرقمية، فكانت الإتاحة للمصادر الإلكترونية من أهم التحديات، وجاءت المعايير وتطويرها باعتبارها من العناصر الحيوية في تطوير إجراءات الحفظ وتنميتها. وكذلك التعاون بين المكتبة الوطنية الأسترالية وغيرها من الأطراف المعنية، وحوى التقرير وصفًا للتطبيق الذي تم على المجموعات الرقمية للمكتبة الوطنية الأسترالية[٢].

بينما تناول تقرير عام ٢٠٠٣م في البداية نوعي إستراتيجيات تنمية المجموعات، وهما: الإستراتيجية الشمولية والإستراتيجية الانتقائية، فكانت المكتبة الوطنية الأسترالية تنتهج الإستراتيجية الانتقائية بمحددات وأدلة مقننة.

---

(١) National Library of Australia, PANDORA Business Process Model, 17 July 2001.
http://pandora.nla.gov.au/bpm.htm

(٢) National Library of Australia. Preserving Access to Digital Informations (PADI): Legal Deposit, 2002.
http://www.nla.gov.au/padi/topics/67.html

كما تناول سياسة المكتبة الوطنية الأسترالية الانتقائية في تنمية المجموعة الإلكترونية، حيث وقف على أدلة للمكتبة الوطنية الاسترالية في هذا الخصوص، منها أدلة الاختيار العامة، وأدلة الاختيار لفئات المصادر الإلكترونية ذات الأولوية، وأدلة الاختيار للفئات الأخرى(١).

وأخيرًا هناك دراسة حديثة Adrian Cunningham و Margaret Phillip عام ٢٠٠٦م وهي تستعرض تحديات عمليات جمع المنشورات الإلكترونية وحفظها وإتاحتها على المدى الطويل، وتصف الكيفية التي تتعامل بها المكتبات والأرشيفات في أستراليا ومدى مسئولياتها عن هذه التحديات، ومبادرات الحكومة الأسترالية في ذلك الصدد. كما يوصي بأنه يجب على المكتبيين والأرشيفيين أن يؤثروا في سلوكيات الوكالات الحكومية؛ لأن على مؤسسات أو وكالات إدارة المعلومات كالمكتبات والأرشيفات دورًا هامًا ومسئولاً في العصر الرقمي كاكتشاف إستراتيجيات جديدة للحفظ طويل الأجل للمواد التراثية الوثائقية الهامة للاستخدام من قبل الأجيال المستقبلية(٢).

التجارب الإفريقية :

أما إذا ما انتقلنا إلى التجارب الإفريقية فهناك دراسة Charles Omekwu

(١) National Library of Australia and Partners. Online Australian Publications: Selection Guidelines for Archiving and Preservation by the National Library of Australia, 2003.

http://pandora.nla.gov.au/selectionguidelines.html

(٢) Adrian Cunningham and Margaret Phillips. Accountability and Accessibility: Ensuring the Evidence of e-Governance in Australia .- Aslib Proceedings, Vol.57 (4), 2005.- pp.301-317.

عام ٢٠٠٣م عن تجربة نيجيريا التي هدفت إلى تقديم عرض عن إتاحة الوثائق المنشورة بالدول النامية والصعوبات التي تنتج عن نقص الأدوات الببليوجرافية، وكذلك النقص الذي يسيطر على إطار التحكم وأيضًا عدم إدراك أهمية تشريع الإيداع القانوني، ومن العوامل التي تعمل على صعوبة السيطرة على المنشورات والقدرة على إتاحتها الطبيعة غير القياسية للمنشورات. وتناولت الدراسة حالة إتاحة وتسليم الوثائق في نيجيريا وحالة الإتاحة الإلكترونية للدوريات الإلكترونية والكتب الإلكترونية، ودور الناشرين في تسهيل عملية الإتاحة ووجهات نظر المكتبيين ومحترفي المعلومات من خلال التحليل النقدي لعملية التزويد والإتاحة. وأوصت الدراسة بالتوثيق الشامل للمنشورات الإلكترونية والتقييم والربط الوظيفي بين القضايا التي تدعم الإتاحة[١].

وبخلاف هذه الدراسة فهناك دراستا Peter Johan Lor، الأولى عام ٢٠٠٥م وهي تهدف إلى تحديد مكتبات الإيداع في الدول الإفريقية ودورها في حفظ المصادر الرقمية. كما تستقرئ قدرة المؤسسات الإفريقية والمسئولين فيها على حفظ المصادر الرقمية فيها، وكذلك قدرتهم على مواجهة تحديات مكتبات الإيداع في حفظ هذه المصادر. وتخلص الدراسة إلى أن حجم المواد الرقمية التي تنشر في الدول النامية قليل نسبيًا ولكنه ينمو، كما تظهر أيضًا أن المؤسسات الإفريقية حاليًا ليس لديها قدرة على جمع هذه المواد وحفظها. ولكن من الممكن أن تقوم مكتبات الإيداع في دول شمال إفريقيا على الجمع والحفظ والإتاحة

(١) Charles Omekwu. Current Issues in Accessing Documents Published in Developing Countries.- Interlending & Document Supply, Vol.31 (2), 2003.- pp.130-137.

طويلة الأجل للمواد الإفريقية الرقمية وذلك بعد تزويدها ببعض الأدوات التقنية والتنظيمية والاقتصادية والسياسية، وبعض الجوانب القانونية والأخلاقية. كما توصي الدراسة بأن المشروعات يجب أن تعتمد مبدأ التشاور والتعاون بين المنشئين ومؤسسات التراث الثقافي الإفريقي للمصادر الرقمية. وقد ركزت الدراسة في ذلك على دولة جنوب إفريقيا دون غيرها من الدول[١].

أما الدراسة الثانية لعام ٢٠٠٦م فهي ترصد تجربة جنوب إفريقيا وتوضح الخبرات المكتسبة من خلال مشروعين يعملان بشكل حالي ويتم تمويلهما من قبل مؤسسة the Andrew W. Mellon Foundation . الأول: مشروع أرشفة الويب للاتصالات السياسية، وتتعهد به الولايات المتحدة تحت رعاية مركز المكتبات البحثية الذي يحاول أن يطور نموذجًا لحفظ مواقع الويب للاستخدام من قبل الباحثين بدراسات المنطقة بالجامعات الأمريكية. والثاني: مشروع جنوب إفريقيا للإيداع القانوني للمنشورات الإلكترونية، والذي تديره مؤسسة تنمية خدمات المعلومات والمكتبات FLISD بالاشتراك مع المكتبة الوطنية لجنوب إفريقيا. وتخلص هذه الدراسة إلى أن أغلب القضايا يجب أن تعالج عندما يتم إعداد برنامج وطني لحفظ مواقع الويب، مع التأكيد على القضايا الملحة خاصةً، كالسياسية منها والقانونية والأخلاقية أكثر من التقنية[٢].

---

(١) Peter Johan Lor. Preserving African Digital Resources: is there a Role for Repository Libraries? .- Library Management, Vol.26 (1/2), 2005.- pp.63-72.

(٢) Peter Johan Lor, Johannes Britz, and Henry Watermeyer. Everything, for Ever? The Preservation of South African Websites for Future Research and Scholarship.- Journal of Information Science. Amsterdam: Feb 1, 2006.Vol.32 (1), p.39.

التجارب الآسيوية :

تمثلت التجارب الآسيوية في دراسة حديثة نشرت عام ٢٠٠٦م هي دراسة Eun-Ja Shin عن تجربة كوريا الجنوبية، وتتناول وصف خلفية إنجازات المستودع الرقمي dCollection والذي يعمل على حفظ مخرجات البحث بكليات وجامعات كوريا الجنوبية. وهذا المستودع هو برنامج تم تصميمه لمساعدة مكتبات الكليات والجامعات في إنشاء المجموعات الرقمية وإدارتها والحفاظ عليها. وتصف الدراسة عددًا من إستراتيجيات تطوير مستودع رقمي قومي، منها تشجيع بعض المكتبات الجامعية الكبيرة على المشاركة في قيام هذه المستودعات، وأيضًا تشجيع المكتبات الجامعية الصغيرة للعمل بشكل تعاوني دون نفقات إضافية[١].

٤/٨ الجوانب التقنية :

تناولت معظم الدراسات التقنية استخدام الميتاداتا في الأرشيفات الإلكترونية، فهناك دراسة Maria Luisa Calanag و Koichi Tabata Shigeo Sugimoto عام ٢٠٠٤م التي هدفت إلى تناول الحفظ طويل الأجل للمصادر الرقمية باعتباره من القضايا الهامة التي تواجه مجتمع المكتبات، وخاصةً المكتبات التي تفتقر إلى إستراتيجيات حفظ المواد الرقمية، حيث إن الرقمنة تزود بالإتاحة فقط وليس الحفظ. فتناولت الدراسة طرق تصميم النظام الأرشيفي وآليات عمله لأداء مهمة الحفظ طويل الأجل لمحتويات المجموعة الرقمية بالمكتبات الوطنية، وفقًا للمعايير الشاملة، بالإضافة إلى تناولها

---

(١) Eun-Ja Shin. Implementing a Collaborative Digital Repository: the dCollection Experience in South Korea.- Interlending & Document Supply, Vol.34 (4), 2006.- pp. 160-163.

الميتاداتا لتدعيم عملية الحفظ، وبهذا تساهم هذه الدراسة في تقديم حلولٍ تقنية كثيرة للحفظ الرقمي(١).

وكذلك دراسة Elizabeth Gadd وCharles Oppenheim عام ٢٠٠٤م وهي الخامسة في سلسلة الدراسات المنبثقة عن الرابطة الإنجليزية للجان نظم المعلومات the UK Joint Information Systems Committee (JISC) والتي أسست مشروع RoMEO Project (rights metadata for open-archiving). وتقدم هذه الدراسة النتائج الخاصة باثنين من مقدمي بيانات OAI وخدمة المقدمين SPs مع اعتبار قضايا الحقوق التي تواجههم، حيث وجد أنه توجد قلة شديدة من مقدمي البيانات OAI لديهم اتفاقيات حول حقوق المؤلف للإيداع، إلا أنه ليس هناك مدخل معياري لإنشاء الميتاداتا سواء على المستوى الفردي أو على المستوى الجماعي. وتقر هذه الدراسة من خلال قانون المملكة المتحدة ومقارنته مع رؤى SPs, DPs، فيما يخص الموقف من الحقوق بالنسبة للميتاداتا والكيفية التي تنمو بها حمايتهم، حيث إن أغلبية SPs, DPs، يعتقدون أن الطريقة المعيارية لوصف كلٍّ من حالة الحقوق للوثيقة والميتاداتا ستكون مفيدة(٢).

---

(١) Maria Luisa Calanag and Koichi Tabata Shigeo Sugimoto. Linking Preservation Metadata and Collection Management Policies.- Collection Building, Vol.23 (2), 2004.- pp.56-63.

(٢) Elizabeth Gadd and Charles Oppenheim, RoMEO studies 5: IPR issues facing OAI data and service providers.- Steve Probets. The Electronic Library, Vol.22 (2), 2004.- pp. 121-138.

ثم هناك دراسة Rajesh Chandrakar عام ٢٠٠٥م التي هدفت إلى وصف الجهود المبذولة في مجال تحويل التسجيلات الببليوجرافية إلى شكل دبلن كور Dublin Core الشكل الاتصالي العام. حيث تقدم هذه الدراسة اثنين من المخططات أولهما: عناصر الميتاداتا لدبلن كور عديمة الفائدة، وثانيهما: عناصر الميتاداتا لدبلن كور ذات الجدوى. وتخلص الدراسة إلى أن هناك صعوبات تحدث أثناء عملية التحويل إلى شكل دبلن كور، وهذه الصعوبات تظل مستمرة حتى مع بعض الحلول. ومن ثم تقدم هذه الدراسة منهجية من شأنها تمكن حزمة البيانات من التطور لغرض تحويل التسجيلات الببليوجرافية المعتمدة على CCF إلى عناصر ميتاداتا دبلن كور(١).

وهناك دراستان حديثتان نشرتا عام ٢٠٠٦م، أولاهما دراسة Jonathan Bell و Stuart Lewis التي ركزت على اختبار عملية إيداع الأطروحات في المؤسسات والمستودعات الأرشيفية، وطريقة التصوير الأوتوماتيكي للأطروحات من أجل الإيداع بالمستودعات الأرشيفية موجودة في ويلز للأطروحات التي تم إعدادها على الورق. فتناولت الدراسة وصف البرامج التي تعمل على استخدام بروتوكولات مبادرة الأرشيفات المفتوحة لجمع الميتاداتا (OAI-PMH) كأول مرحلة في استيراد التشغيل الآلي واستيعاب المواد بين المؤسسات والمستودعات الأرشيفية. وخلصت الدراسة إلى أن الميتاداتا OAI-PMH) تعتبر مدخلاً مفيدًا لجمع الميتاداتا للمواد التي يتم استيرادها خلال المستودع الأرشيفي، ويقلل هذا المدخل من صعوبات المحافظة على مكونات

(١) Rajesh Chandrakar. An Approach to Mapping CCF to Dublin Core.- The Electronic Library, Vol.23 (5), 2005.- pp.577-590.

البرنامج التي يتم استيرادها وتصديرها[١].

أما الدراسة الثانية فهي دراسة Jaqueline Spence التي قصدت إلى تقييم نموذج نظام معلومات الأرشيف المفتوح OAIS من منظور المؤسسات الصغيرة، واقتراح منهجية تجريبية للتزويد بإطار معياري للمساعدة في التحرك وحفظ المواد الرقمية، والميتاداتا المرتبطة بها بين المؤسسات، وكذلك المحافظة وصيانة نموذج نظام معلومات الأرشيف المفتوح OAIS. كما عرضت الدراسة التحليل التركيبي لوظيفة الاستيعاب والتي تتحرك في ثلاث مراحل تعتمد على نقل المواد الرقمية، وتستخدم نماذج Lavoie الاقتصادية للحفظ الرقمي لإظهار العلاقة الوظيفية والعلاقات الوظيفية الفرعية. وعالجت الدراسة في مجملها الصعوبات التي تواجه تطبيق نموذج نظام معلومات الأرشيف المفتوح OAIS[٢].

٥/٨ الإدارة :

هناك ثلاث دراسات أساسية هدفت إلى التركيز على إدارة المستودعات الرقمية لأجل الحفظ طويل المدى ، أولها دراسة Alison Chilvers عام ٢٠٠٢م التي هدفت إلى اختبار الأسباب التي من شأنها إعاقة جهود الإدارة المصممة

---

(١) Jonathan Bell and Stuart Lewis. Using OAI-PMH and METS for Exporting Metadata and Digital Objects between Repositories.- Program: Electronic Library and Information Systems, Vol.40 (3), 2006.- pp.268-276.

(٢) Jaqueline Spence. Preserving the Cultural Heritage: An Investigation into the Feasibility of the OAIS Model for application in small Organisations.- Aslib Proceedings, Volume: 58 (6), 2006.- pp.513-524.

لمعالجة مواد البيانات الورقية لتكون غير كافية لإدارة مواد البيانات الرقمية Digital Data objects DDos. وتقترح الدراسة طريقة لإعادة تقييم الطريقة التي ينظر بها للإتاحة طويلة الأجل لمواد البيانات الرقمية DDos، وتؤكد الدراسة على مدى الحاجة للتحول الذي يدعم الطبيعة المائعة للمواد الرقمية ومعالجة القضايا الظاهرة والمتضمنة في إنجاز الإتاحة. وتتعرض الدراسة أيضا إلى الإطار التصوري ومدى الحاجة إلى تطويره ليمكنه معالجة الإشكالات والعناصر التي تواجه حفظ المواد الرقمية. وقد عملت هذه الدراسة على اختبار القضايا التي تقابل الأطراف المسؤولة خلال عمليات الحفظ الرقمي(١).

وكذلك دراسة Gavin Brindley وAdrienne Muir عام ٢٠٠٤ التي ركزت على عملية حفظ مجموعة كبيرة من المصادر المنشورة بشكل رقمي باعتبار أن من شأنها الحفاظ على التراث الفكري، وكيف أن هذه المصادر يمكن أن تودع وتدار وتسترجع. وقد تم وصف هذه المصادر وصفًا دقيقًا وكذلك تسجيل الكيفية التي يتم بها حفظ هذه البيانات. وعليه تقدم هذه الدراسة عرضًا للحلول التي من شأنها مواجهة التحديات والقضايا دون أي عبء زائد(٢).

وأخيرًا دراسة Mary Anne Kennan عام ٢٠٠٦م التي هدفت إلى إلقاء

(١) Alison Chilvers. The Super-Metadata Framework for Managing Long-Term access to Digital Data objects: A Possible Way Forward with Specific Reference to the UK.- Journal of Documentation, Vol.58 (2), 2002.- pp.146-174.

(٢) Gavin Brindley , Adrienne Muir. Provision of Digital Preservation Metadata : a Role for ONIX? .- Steve Probets. Program : Electronic Library and Information Systems, Vol. 38 (4), 2004.- pp.240-250.

الضوء على الأدبيات الحالية والمناقشات التي تدور حول قضايا المستودع المؤسسي (IR) institutional repository والإتاحة الحرة (OA) Open Access ، وعرضت أمثلة وإيضاحات من أدبيات نظم المعلومات لفهم تطبيقات المستودع المؤسسي. وخلصت الدراسة إلى أن الباحثين يعتمدون بالفعل في نظم المعلومات على تلك الأدبيات في تحسين إدراكهم للمستودعات الخاصة بالمؤسسات وكيفية عملها. وتضمنت الدراسة إستراتيجيات للمكتبات والمنظمات الأخرى حول المستودع المؤسسي لتطبيقها للحصول على إتاحة حرة وإدارة قادرة(١).

(١) Mary Anne Kennan, Institutional Repositories: Review and an Information Systems Perspective.- Concepción Wilson. Library Management, Vol.27 (4/5), 2006.- pp. 236-248.

الفصل الأول

الإيداع القانوني والمنشورات الإلكترونية: تاريخ ومفاهيم

١/١ الإيداع القانوني: تاريخه ومفهومه.
٢/١ المنشورات الإلكترونية: مفهومها وأنواعها.
٣/١ المنشورات الإلكترونية على الإنترنت: مفهومها وأنواعها.
٤/١ الإتاحة مفهوم جديد.
٥/١ الإتاحة لأرشيف الويب العام.
٦/١ الحلول المقترحة لقضية الإتاحة.

الفصل الأول
الإيداع القانوني والمنشورات الإلكترونية
تاريخ ومفاهيم

١/٠ تمهيد :

يتناول هذا الفصل التطور التاريخي لمفهوم الإيداع القانوني وعلاقته بتطور دور المكتبة الوطنية. كما يعرف بالمنشورات الإلكترونية ومفهومها وأهم خصائصها ومزاياها. وكذلك بالمفهوم الجديد للإتاحة وأهم القضايا المتعلقة به.

١/١ الإيداع القانوني: تاريخه ومفهومه :

يعود تاريخ الاهتمام بحفظ الإنتاج الفكري - وفق أيمن فؤاد سيد - إلى مكتبات الكنائس والأديرة وقصور الملوك وهي أيضًا أصول المكتبات العامة في أوربا ، وكانت البدايات الأولى لها في فرنسا حيث أنشأ ملوكها مكتبات ملكية في قصورهم على غرار مكتبات الخلفاء المسلمين. وأول مكتبة من هذا النوع كانت المكتبة التي أسسها شارل الخامس (١٣٦٤-١٣٨٠م) وأعد لها جيل ماليه Gilles Malet أول فهرس وكانت كل مقتنيات هذه المكتبة من المخطوطات التي ورثها عن آبائه وجعلها في أحد أبراج قصر اللوفر ، وقد تبددت هذه المكتبة خلال حرب المائة عام. ثم أعاد إنشاءها في القرن السادس عشر كل من (لويس الثاني عشر Louis XII) و(فرانسوا الأول) وكان مقر هذه المكتبة في مدينة (بلوا Blois)

عاصمة (الملك فرانسوا الأول) وجاء تأسيسها بعد اكتشاف الطباعة، فكانت بذلك أول نموذج للمكتبة العامة، وقد صدر لها أول قانون إيداع في العالم وذلك في ٢٨ ديسمبر من عام ١٥٣٧م، أي بعد ظهور الطباعة وأوجب هذا القانون على كل ناشر وطابع في فرنسا أن يودع في تلك المكتبة نسخة مجانية من كل كتاب جديد ينشره، وفرض غرامة كبيرة مع مصادرة جميع نسخ الكتاب إذا لم ينفذ الإيداع[١].

ولقد ارتبط مفهوم الإيداع هذا بالمكتبة الوطنية دون غيرها، باعتباره أحد المهام الأساسية التي تقوم بها هذه المكتبة، فيشير أيمن فؤاد سيد في كتابه "دار الكتب المصرية" أن تاريخ "المكتبة الوطنية" في العصر الحديث يعود إلى عام ١٧٩٥م وهو العام الذي صادرت فيه الثورة الفرنسية المكتبات الملكية واعتبرتها ملكًا للدولة وقد أصبحت المكتبة الوطنية الفرنسية نموذجًا احتذت به الدول الأوربية الأخرى بل والولايات المتحدة بعد ذلك[٢]. ومنذ ذلك التاريخ أصبحت المكتبة الوطنية هي المكان الذي يتم فيه الإيداع القانوني (الإلزامي) للإنتاج الفكري في الدول المختلفة.

ولقد أصبح مفهوم الإيداع هذا فيما بعد جزءًا أصيلاً من تعريف المكتبة الوطنية المعاصرة، ويعد أكثرها تحديدًا هو ما سجلته الموسوعة العربية لمصطلحات علوم المكتبات والمعلومات والحاسبات بأنها مكتبة يرسل إليها الناشرون نسخًا من المطبوعات التي ينشرونها وذلك للحفظ الدائم تحت مواد قانون حق النشر في الدولة وهي تسمى أيضًا مكتبة إيداع deposit library،

---

(١) أيمن فؤاد سيد. دار الكتب المصرية: تاريخها وتطورها.- بيروت: أوراق شرقية، ١٩٩٧م، ص ١٨.

(٢) أيمن فؤاد سيد. مرجع سابق، ص ١٩.

ومكتبة حق المؤلف Copyright library [٣]. كما سجل المعجم الموسوعي لمصطلحات المكتبات والمعلومات، تعريف المكتبة الوطنية، بأنها "مكتبة تحددها جهة حكومية مختصة لتكون المكتبة الوطنية، أو القومية للدولة، وتمولها حكومة تلك الدولة، وتتضمن مهمة المكتبة التجميع الشامل للإنتاج الفكري القومي (والذي غالبًا ما يكون نتيجة لنظام الإيداع) وتجميع وحفظ وصيانة الببليوجرافية القومية والتجميع الشامل وتنظيم المطبوعات الدورية لخدمة الفئات العلمية، وإصدار الأدوات الببليوجرافية، وتنسيق شبكة مكتبات قومية، وتقديم خدمات مكتبية للحكومة الوطنية أو بعض وكالاتها"[١].

وهي أيضًا كما ورد في تقرير الإحصاء الدولي للمكتبات المقدم لليونسكو عام ١٩٧٠م أن المكتبة الوطنية - بغض النظر عن تسميتها - هي المكتبة المسئولة عن حفظ واقتناء نسخ من جميع المطبوعات التي تصدر في البلد، وهي تقوم بوظيفة المكتبة الإيداعية إما بموجب تشريع أو وفق ترتيبات أخرى[٢].

أما عن المهام الأخرى للمكتبة الوطنية والتي جاءت تباعًا، والتي تعد من وجهة نظر الباحث معززة لوظيفة الإيداع القانوني، فتعود إلى الخمسينات من هذا القرن، وذلك عندما نظمت اليونسكو مؤتمرًا في فيينا عام ١٩٥٨م والذي

---

(٣) أحمد محمد الشامي، سيد حسب الله. الموسوعة العربية لمصطلحات علوم المكتبات والمعلومات والحاسبات.- القاهرة: المكتبة الأكاديمية، ٢٠٠١م، مج٣، ص١٦٤٣.

(١) أحمد محمد الشامي، سيد حسب الله. المعجم الموسوعي لمصطلحات المكتبات والمعلومات.- الرياض: دار المريخ، ١٩٨٨م، ص ٧٦٧.

(٢) محمد خير عيسى رجب. المكتبة الوطنية الأردنية: واقع وطموحات.- مجلة الاتجاهات الحديثة في المكتبات والمعلومات .- ع٥، ١٩٩٦م، ص ٢٢٥.

كان موضوعه البحث في المهام والوظائف التي من المفترض أن تقوم بها المكتبة الوطنية، ومنذ ذلك التاريخ والاهتمام بمهام المكتبة الوطنية يتزايد، وإن اختلفت وجهات النظر للمهام التي من المفترض أن تقوم بها المكتبة الوطنية. وفي عام ١٩٦٤م عقد مؤتمر عن تطوير المكتبات الوطنية في آسيا وبلدان المحيط الهادي في مانيلا تحت إشراف منظمة اليونسكو، وذلك من أجل التوصل إلى الحد الأدنى من المهام التي يجب أن تقوم عليها المكتبة الوطنية. وقد توصل المؤتمرون في هذه الحلقة الدراسية إلى وضع توصيات لمهام المكتبة الوطنية التي يمكن أن تقوم بها على النحو الآتي :

- أن تقوم بالعمل القيادي لسائر مكتبات الدولة[١].
- أن تكون مستودعًا للمطبوعات التي تصدر في البلد[٢].
- أن تقوم بتقديم الخدمات الببليوجرافية.
- أن تقوم باقتناء أنواع أخرى من المواد غير المطبوعة.
- أن تكون مركز تنسيق للأنشطة التعاونية.
- أن تقوم بتقديم الخدمات المكتبية لجهاز الدولة.

وفي عام ١٩٦٦م صنف Humphreys, K.W مهام المكتبة الوطنية في ثلاث مجموعات رئيسة هي: مهام أساسية، وتتمثل في جمع الإنتاج الفكري الوطني للبلد، وجعل المكتبة الوطنية مركزًا للإيداع القانوني، وتغطية جزء كبير من

---

(١) عيسى عيسى العسافين. المكتبة الوطنية في سوريا: تحليل للنظام الحالي والتخطيط لإنشاء نظام آلي .- القاهرة: جامعة القاهرة. كلية الآداب. قسم المكتبات والوثائق والمعلومات، ١٩٩٨م، ص ١٩ (رسالة دكتوراة غير منشورة)، ص٢٣.

(٢) المرجع السابق نفسه.

الإنتاج الفكري الأجنبي، وإصدار الببليوجرافية الوطنية، وجعل المكتبة الوطنية المركز الوطني للببليوجرافيا، وإصدار الفهارس المتنوعة التي تعكس محتويات المكتبة، وإقامة المعارض؛ ومهام مرغوبة تتمثل في خدمات الإعارة بين المكتبات؛ وجمع المخطوطات وحفظها، والقيام بالبحوث والدراسات الفنية في حقل المكتبات؛ ومهام ثانوية تتمثل في خدمات التبادل الدولية، وتوزيع المطبوعات ذات النسخ المكررة، وجمع الكتب الخاصة بالمكفوفين، وجعل المكتبة الوطنية مركزًا للتدريب المهني للمكتبيين، وبالنهج نفسه وتقديم المساعدة والإرشادات والاستشارات الفنية للمكتبات(١).

وبالنهج نفسه ولكن بأسلوب أقل تفصيلاً، قسم سلفستر في كتابه "مبادئ توجيهية للمكتبات الوطنية" مهام المكتبة الوطنية إلى ثلاث فئات هي: المهام التي تعتبر أساسية وهي المهام التي تضطلع بها معظم المكتبات الوطنية والتي لا يجوز بدونها أن تطلق على مكتبة ما صفة "وطنية"، والمهام المستحسنة، وهي مهام تضطلع بها معظم المكتبات الوطنية في العالم الصناعي؛ والمهام التي تعتبر اختيارية، ولا يضطلع بها إلا عدد قليل من المكتبات الوطنية(٢).

وفي عام ١٩٧٣م وضع الاتحاد الدولي لجمعيات المكتبات في مؤتمره وظائف المكتبات الوطنية ومهامها على النحو الآتي (٣) :

---

(١) عيسى عيسى العسافين. مرجع سابق، ص ٢١.

(٢) المرجع سابق، ص ٢٤.

(٣) شعبان عبد العزيز خليفة. المكتبات الوطنية ودورها في تخطيط وتنفيذ سياسات المعلومات بالدولة، في أعمال الندوة العربية الثالثة التي نظمها الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات حول

- جمع الإنتاج الفكري للدولة وحفظه.
- جمع عيون الإنتاج الفكري الأجنبي وحفظه وتيسير استخدامه من جانب الباحثين في الدولة.
- إعطاء اهتمام خاص بالمواد الخاصة مثل الخرائط، والموسيقى، والصور، والأفلام.
- جمع وحفظ المخطوطات والكتب النادرة التي تعد تراثًا وطنيًا.
- إعداد البيانات الببليوجرافية المناسبة وحفظها.
- تكشيف الإنتاج الفكري الوطني ونشر الببليوجرافية الوطنية.
- توزيع الفهرسة المنقولة.
- إعداد فهرس وطني مركزي موحد.
- السيطرة على خدمات الإعارة الوطنية.
- الإسهام في التبادل الدولي للمطبوعات.
- تقديم الاستشارات للمكتبات الأخرى.
- تدريب اختصاصيي المكتبات في الدولة.
- تنسيق سياسات التزويد ومشروعات الميكنة على مستوى الدولة.
- القيام بدور الوسيط بين المكتبات الأجنبية والمكتبات المحلية في جميع المشروعات التعاونية.

ويتضح مما سبق مدى تفاوت المهام التي تقوم بها المكتبة الوطنية وقد يكون مرد ذلك التفاوت إلى أن مفهوم المكتبة الوطنية مازال غير واضح في أذهان الكثير

المعلومات في خدمة التنمية في البلاد العربية .- تونس: مركز الدراسات والبحوث العثمانية والموريسيكية والتوثيق والمعلومات، ١٩٩٣م، ص ٧٣ - ٧٤.

من الباحثين والقائمين علي التخطيط لانشاء المكتبات الوطنية، بالإضافة إلى أن المهام التي تؤديها المكتبة الوطنية ترتبط بدرجة كبيرة بالوضع التاريخي والاجتماعي والاقتصادي للبلد الذي توجد فيه، ولعل هذا هو السبب في اختلاف المهام من بلد لآخر[1].

ومما سبق يمكن أن نستنتج أن المهام الرئيسة للمكتبة الوطنية - التي تأتي في المقام الأول - تتمثل في جمع الإنتاج الفكري للدولة ومواطنيها، وهذا يراعي ثلاثة أبعاد رئيسة هي[1]:

البعد الأول: الاهتمام بالإنتاج المحلي لوسائط المعلومات المختلفة، اقتناءً وحفظًا وتنظيمًا وإتاحة، ما دام هذا الإنتاج يتصف بالخصوصية المحلية، وكونه نشر داخل الدولة من قبل الناشرين المحليين أفرادًا، أو مؤسسات حكومية، أو أهلية أو تجارية.

البعد الثاني: يتمثل في وسائط المعلومات المختلفة التي تنشر خارج الدولة ويتحمل مسئوليتها تأليفًا وإعدادًا وإنتاجًا أحد مواطني الدولة أو أي جهة داخل الدولة أهلية كانت أو غيرها، حيث تهتم مكتبة الدولة باقتنائها ضمن محتوياتها، إذ تتساوى في أهمية الحصول عليها مع جميع ما ينشر داخل الدولة.

البعد الثالث والأخير: يتمثل في جميع ما ينشره الأفراد أو أي جهة من

---

(١) عيسى عيسى العسافين، مرجع سابق، ص٢٤.

(١) فهد بن محمد الدرعان. إنتاج مكتبة الملك فهد الوطنية من الكتب: دراسة تحليلية نقدية .- مجلة دراسات عربية في المكتبات وعلم المعلومات .- ع٣، سبتمبر ١٩٩٨م، ص١١.

وسائط معلومات لها اهتمام بالدولة، إلا أن هذا النشر يتم خارج الدولة، حيث ينبغي على المكتبة الوطنية الحصول على هذه الوسائط المنشورة وإتاحتها لمختلف الباحثين، تسهيلاً لأمور البحث المتعمق المتخصص، والذي يقومون به لنواحي شؤون الدولة على اختلافها.

٢/١ المنشورات الإلكترونية: مفهومها وأنواعها :

تختلف التصورات للخطوات التي تمر بها المعلومات ابتداءً من كونها فكرة إلى أن تستقر في مستودع ما، في شكل أيٍ من وسائط المعلومات. ولا يقتصر الاهتمام هنا بنشوء الرسالة المعلوماتية قدر الاهتمام بسبل إيصالها سواء أكانت هذه السبل رسمية أم غير رسمية، وإن كان جل الاهتمام ينصب على السبل الرسمية أو السبل الوثائقية، والتي يطلق عليها تجاوزًا مصطلح "مصادر المعلومات" أو الإنتاج الفكري أو الوثائق. وينطوي مصطلح "الإنتاج الفكري" في هذا السياق، على توسيع مجاله الدلالي بحيث يشمل جميع المواد التى تشتمل على معلومات، ويمكن الإفادة منها لأي غرض من الأغراض. ويتفق الباحث مع حشمت قاسم في أن مصطلح "أوعية المعلومات" ربما يكون أدق دلالة من مصطلح "مصادر المعلومات" وبالتالي يمكن الاصطلاح هنا على أن المصطلح "أوعية المعلومات" مرادف تمامًا للمصادر الوثائقية للمعلومات، وأن الوثائق في أوسع معانيها، لا تقتصر على النقوش والمخطوطات والمطبوعات، وإنما تشمل أي مادة تشتمل على أي شكل من أشكال المعرفة(١)، إلا أن الباحث لأغراض هذه الدراسة يرى أن مصطلح "وسائط" هو الأوقع؛ نظرًا لأن المنشورات الإلكترونية

(١) حشمت قاسم، مصادر المعلومات: دراسة لمشكلات توفيرها بالمكتبات ومراكز التوثيق .- القاهرة: مكتبة غريب، ١٩٧٩م، ص١١.

على الإنترنت لا توجد على شكل وعاء، وإنما وسيط.

وتعرف الموسوعة العربية لمصطلحات علوم المكتبات والمعلومات والحاسبات الإنتاج الفكري على "أنه مجموع ما كتب في موضوع معين كالإنتاج الفكري في أدب المكتبات" (٢)، أي أنه يقصد بالإنتاج الفكري: المعلومات أو الرسالة الفكرية المحتواه في الوعاء المعلوماتي والتي أراد المؤلف أن يرسلها إلى القارئ.

ومنذ وجد الإنسان على الأرض وهو يحاول تسجيل أفكاره وخبراته بطرق ووسائل متعددة، وكلما تدرج في مدارج التحضر والتوسع في نطاق رسالته الفكرية ابتدع وسائط كي يسجل عليها، وقد تنوعت وسائط التسجيل والنشر والبث لهذه الرسائل بداية من أوراق البردي والألواح الطينية وصولاً إلى الوسائط الإلكترونية، ومن ثم تطورت التسميات والمصطلحات الدالة على نشاط البث لهذه الوسائط المحملة بنتاج الفكر البشري من الخطاطة إلى الوراقة ثم النشر، وأخيرًا النشر الإلكتروني (١).

وتسجل الموسوعة العربية لمصطلحات علوم المكتبات والمعلومات والحاسبات تعريفًا للمنشور Publication بشكل عام بأنه عمل يصدر للجمهور في شكل وثيقة أو كتاب. والمادة الرابعة من اتفاقية اليونسكو لعام ١٩٥٢م المعدلة عام ١٩٧١م universal copyright convention تعرف هذا المصطلح كالآتي " إنتاج عمل في شكل مادي ملموس، وتوزع نسخه على الجمهور والتي يمكن قراءتها أو إدراكها

---

(٢) أحمد محمد الشامي، سيد حسب الله. الموسوعة. مرجع سابق، مج٢، ص ١٤٩٥م.

(١) سعد محمد الهجرسي. الاتصالات والمعلومات والتقنيات التكنولوجية .- الإسكندرية: دار الثقافة العلمية، ٢٠٠٠م، ص ٦٩

(٢) أحمد محمد الشامي، سيد حسب الله. الموسوعة. مرجع سابق، مج٣، ص ١٨٧٦.

بصريًا[٢].

وتعد المنشورات الإلكترونية من إفرازات النشر الإلكتروني، وهذه المصادر تضم معلومات وبيانات مختزنة إلكترونيًا على وسائط ممغنطة أو مليزرة، وتتاح عبر الحواسيب وعبر شبكات الاتصال. وظهرت بعض المصطلحات للتعبير عن الأشكال الجديدة من وسائط المعلومات منها "الوثائق الإلكترونية" أو "الوثائق الرقمية" أو "المصادر الإلكترونية" أو "المواد الإلكترونية" أو "ملفات الكمبيوتر". وكما هو واضح فإن هذه المصطلحات تشترك في استخدام أحد مصطلحين الفارق بينهما ضئيل للغاية، وكلاهما يرتبط بملفات الكمبيوتر، المصطلح الأول هو "إلكتروني Electronic" ويعني " ذلك الفرع من علم الفيزياء الذي يركز في دراسته على الانبعاث وتأثير الإلكترونات على الأجهزة". أما المصطلح الثاني فهو "رقمي Digital" وقد وردت له عدة معان نذكر منها ما يرتبط بمجالنا وهو " أنه كل ما يعتمد على تلك البيانات المصاغة في شكل رقمي Numerical digits " وبالتالي يلاحظ أن نظام ـ مثل جهاز الكمبيوتر ـ يعمل من خلال الأرقام، ومنه تعرف عملية الرقمنة Digitization وهى المصدر للفعل Digitize بأنها: "عملية تحويل المعلومات التناظرية إلى مثيلتها الرقمية فيما يعرف اصطلاحا بـ Counter part"[١].

وتقسم المنشورات الإلكترونية إلى فئتين رئيسيتين هما المنشورات الإلكترونية المادية (الفيزيقية) ويطلق عليها off- line publications والتي تضم

(١) شريف كامل شاهين. واصفات البيانات (Metadata) مصدراً لتسجيلات الفهرسة القياسية لمصادر المعلومات الإلكترونية الشبكية العربية: دراسة استكشافية تجريبية. الاتجاهات الحديثة في المكتبات والمعلومات، ع ١٨، ٢٠٠٢م، ص ٨٤.

المغنطات والمليزرات والمصغرات الفيلمية، والفئة الثانية من المنشورات الإلكترونية هي منشورات الإنترنت ويطلق عليها online publications، وكل من هذه الفئتين له أنواعه وخصائصه.

والجدير بالذكر أن هاتين الفئتين تداخلتا في كثير من الأحيان في المفاهيم في الأدبيات المرتبطة بالمجال ما بين توسيع وتضييق، وهو ما يمكن أن نلخصه هنا في ثلاثة مفاهيم :

المفهوم الواسع :

وهذا المفهوم ذهبت إليه هدى باطويل نقلاً عن Lonsdale، وقصد به النصوص المتاحة في أي شكل يستخدم الحاسب الآلي مثل الأقراص والأشرطة أو عبر الإنترنت. وتوسعت هدى محمد باطويل نقلاً عن بهجة بومعرافي في ذلك حيث جعلته يحوي كل أوعية المعلومات غير الورقية، ومن ذلك المواد الفيلمية كالمصغرات(1).

المفهوم الوسط :

وهذا المفهوم ذهب إليه صالح المسند بأنه شكل من أشكال النشر حيث إن المنشورات تنتج وتخزن إلكترونيًا بدلاً من الطباعة المعتادة. ويمكن إنتاج المنشورات الإلكترونية بأشكال عديدة تشمل إنتاجها على الخط المباشر، أو في أقراص مرنة أو مضغوطة، أو على شكل ملف حاسب يمكن تحميله أو إرساله

---

(1) هدى محمد باطويل، منى داخل السريحي . النشر الإلكتروني : دراسة لأهم القضايا ذات العلاقة بعالم المكتبات والمعلومات، مجلة الاتجاهات الحديثة في المكتبات والمعلومات، مج9، ع 17، 2002م، ص 27.

(2) صالح بن محمد المسند. تقنيات المعلومات والاتجاهات الراهنة في المكتبات ومراكز المعلومات.- مجلة دراسات عربية في المكتبات وعلم المعلومات .- مج5، ع3، سبتمبر 2000م، ص22.

عبر البريد الإلكتروني أو على شكل ملف يمكن تحميله في جهاز قارئ محمول أو أي جهاز مماثل. ولا يشمل النشر الإلكتروني حسب هذا التعريف إنتاج نسخة إلكترونية (على الخط المباشر أو في أقراص مضغوطة) لمنشور سبق نشره وطباعته على الورق، أو طرح نسخة إلكترونية بالتزامن مع نشر المنشور الورقي[(٢)].

المفهوم الضيق :

وهذا المفهوم ذهب إليه جبريل العريشي وهو أن المنشورات الإلكترونية هي كل أشكال النشر التي تكون فيه المواد بكافة أشكالها محفوظة للتداول أو موزعة بالشكل الإلكتروني أو الرقمي، وفي ذلك تعتبر المادة المحملة على قرص ممغنط أو مليزر أو تم بثها عبر الإنترنت ضمن هذا الإطار، إذ هو نقل المعلومات بواسطة الحاسبات الآلية من الناشر إلى المستفيد النهائي مباشرة من خلال شبكة الاتصالات[(١)].

ومن خلال المفاهيم السابقة للمنشورات الإلكترونية يرى الباحث أن هناك اتجاهين في تعريف المنشور الإلكتروني؛ الأول: يعتمد على الوسيط الذي يحوي المعلومات بغض النظر ما إذا كان الاتفاق حول هل له أصل ورقي أم لا؟ والثاني: يعتمد على طريقة نشر المعلومات من المؤلف إلى الناشر إلى المستفيد.

ويرى الباحث أن المفهوم الواسع هو الأقرب لموضوع هذه الدراسة، ويعرفه

---

(١) جبريل بن حسن العريشي. النشر الإلكتروني: دراسة نظرية لبعض قضايا الكتاب الإلكتروني. دراسات عربية في المكتبات وعلم المعلومات. مج ٩، ع١ (يناير ٢٠٠٤م)، ص ٧١.

"بأنه عمل في شكل رقمي يمكن قراءته أو إدراكه أو نشره للعامة بشكل إلكتروني. وهو يتضمن الدوريات الإلكترونية، والمطبوعات الإلكترونية، والمجلات الإلكترونية، والصحف الإلكترونية، والكتب الإلكترونية، ومواقع الويب، وغيرها. وبعض المنشورات الإلكترونية التي تصدر على الخط المباشر سواء كان لها أصل طباعي أم رقمي النشأة".

٣/١ المنشورات الإلكترونية على الإنترنت: مفهومها وأنواعها :

منشورات الإنترنت هي وثائق رقمية (صفحة ويب، ملف ftp، ملفات الأكروبات ريدر PDF، رسائل البريد الإلكتروني E-mail) التي يمكن تحميلها من خادم بعيد على شبكة الإنترنت. ويشير شريف كامل شاهين إلى هذه المنشورات بمصطلح "مصادر المعلومات الإلكترونية الشبكية"، ويعرفها بأنها: "مصادر معلومات متاحة في شكل إلكتروني لا يمكن التعامل معه إلا من خلال الاتصال المباشر بإحدى شبكات المعلومات". كما تتنوع موضوعات تلك المصادر وتختلف أشكالها ما بين دوريات وكتب ومنتديات نقاش ومواد خرائطية وتسجيلات سمعية ومرئية. وبالإضافة إلى العنوان الذي حدده المؤلف أو المنشئ يوجد عنوان آخر إلكتروني يحدد موقع مصدر المعلومات داخل شبكة المعلومات ويسهل الوصول إليه[١].

ولقد أسهم النمو الهائل للمنشورات الإلكترونية المتاحة على شبكة الإنترنت في تعاظم مشكلة التعريف بهذه المنشورات؛ ولكن أي منشور معلومات إلكتروني

---

(١) شريف كامل شاهين. مرجع سابق. ص٨٠.

هو عبارة عن (وسيط رقمي Digital Item) يوضع ويعالج في صورة كيان مستقل بواسطة الإنسان أو الآلة، وهو قد يتشكل في وسيط واحد أو مجموعة متعددة من الوسائط، كما أن له - بغض النظر عن شكله أو نوعه - ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: المحتوى content، ويقصد به ما يحتوي عليه المنشور من معلومات، وهو الوجه الداخلي للمنشور.

الوجه الثاني: السياق context، ويقصد به تحديد إجابات عن الأسئلة: من، ما، أين، لماذا، كيف؟ مما يتعلق بعملية إنشاء المصدر والتعامل معه، وهو الوجه الخارجي للمنشور.

الوجه الثالث: البنية structure، ويقصد به مجموعة الروابط المعيارية داخل المنشور أو بين المنشور والمنشورات الأخرى، ويمكن أن تتكون هذه الروابط أثناء إنشاء المنشور أو بعد إنشائه[1].

وتقسم المنشورات الإلكترونية على الإنترنت إلى قسمين، هما، المنشورات الإلكترونية الثابتة Static electronic publications: وتشمل المواد ذات الإصدار النهائي الذي لا يتغير مثل أوراق المؤتمرات، والتقارير السنوية، والوثائق السياسية المنشورة وكل هذه المنشورات المعلوماتية الثابتة المتاحة على الإنترنت تعكس تاريخًا واحدًا أنشئت فيه. والقسم الثاني، المنشورات الإلكترونية الديناميكية Dynamic electronic publications: وهي مواد تمر بتغيرات سواء

(١) إيناس فوزي . الميتاديتا لوصف واسترجاع مصادر المعلومات الإلكترونية على شبكة الإنترنت. عالم المعلومات والمكتبات، مج ٥، ع١ (يوليو ٢٠٠٣م)، ص ٣٢٦.

بالزيادة عن طريق إضافة محتويات أو بالتعديل أو بالحذف أو بإدراج محتويات جديدة[٢].

وتتنوع منشورات الإنترنت ما بين الأعمال الفردية الإلكترونية (المنفردات) Electronic Individual Works، وأجزاء الأعمال Part of Works، ومقالات الدوريات والمجلات العلمية Electronic Periodicals and Journals، ومقالات الدوريات والمجلات الإلكترونية Electronic Newspapers and Magazines، والبريد الإلكتروني الشخصي Electronic Mail (personal)، وأعمال المؤتمرات الإلكترونية Electronic conferences، والكتب الإلكترونية المتاحة على الخط المباشر Online Books، وقواعد البيانات المتاحة على الخط المباشر Online Databases، بما تتضمنه من أدلة وخدمات الاستخلاص، وبرامج الكمبيوتر بما تتضمنه من ألعاب وبرامج تطبيقية، وبيانات رقمية، ووسائط متعددة، وخدمات أو برامج الخط المباشر، والمناقشات والقوائم البريدية[١].

١/٣/١ خصائص المنشورات الإلكترونية على الإنترنت :

من الموضوعات المثارة على الساحة العالمية للمناقشة والجدل والتطوير

(٢) National Library of Australia, Electronic Unit : Managing Web Resources of Persistent Access, March, 2001.

http://www.nla.gov.au/guidelines/persistence.html

(١) أمل وجيه حمدي مصطفى. الفهرسة الوصفية لمصادر المعلومات الإلكترونية. دراسات عربية في المكتبات وعلم المعلومات، مج٥، ع٣ (سبتمبر ٢٠٠٠م)، ص ٩١.

والابتكار وصف وتحديد هوية مصدر المعلومات الإلكتروني الشبكي[٢]. ومن الخصائص المميزة لهذه النوعية من المنشورات الإلكترونية :

- أن لمنشور الإنترنت عنوانًا واحدًا فريدًا، ويمكن تعريف عنوان الإنترنت internet address بأنه عبارة عن تخصيص رمز فريد لكمبيوتر محدد متصل بالإنترنت لتميزه سواء أكان ذلك في حالة الإرسال أو الاستقبال عند نقل البيانات أو ملفات البرامج. وهناك نوعان من عناوين الإنترنت، أولهما عنوان البريد الإلكتروني e-mail لأشخاص محددين (على سبيل المثال، presdfgh@aol.com)، وثانيهما محدد المصدر الرسمي URL لمواقع FTP ، ومواقع TELNET ، ومواقع الويب (على سبيل المثال www.aol.com) وشكل عناوين الإنترنت تحكم بنظام اسم الدومين[١].
- أن لمنشور الإنترنت محدد الكيان الرقمي Digital Object Identifier (DOI): وهو نظام يقدم آلية لتحديد وتبادل حقوق الملكية الفكرية في البيئة الرقمية، ويتكون من مجموعة تمثيلات (الحروف والأرقام) غير المحددة بطول معين، وتنقسم إلى جزأين يفصل بينهما علامة " / " ويحصل عليه الناشر من خلال المؤسسة الدولية لمحدد الكيان الرقمي Inter national DOI Foundation ، وفيما يلي نموذج لمحدد هوية مصدر

(٢) شريف كامل شاهين، مرجع سابق، ص ٧٩.

(١) Online Dictionary of Library and Information Science.

http://lu.com/odlis/

رقمـي doi: 10.1006/jmbi.1995.2434 وهـذا المحـدد لمقـال مـن دوريـة Journal of Molecular Biology وهـو ما يبدو مختصرًا في القسم الثاني مـن المحـدد متبوعًا بسنة النشر ثم الرقم المسلسل للمقال، وهذا الجزء مـن المحـدد يتحكم بـه الناشـر، أمـا الجـزء الأول مـن المحدد والذي يسبق علامـة "/" فهو مجموعة أرقام خاصة بالناشر فلكل ناشر رقم خاص به. ويتميـز محـدد الكيـان الرقمـي DOI عـن المحـدد المـوحد للمـصدر URL بأنـه ثابت ولا يتغير وهـو محـدد نـشط، ويعتبر أداة قـوية يعتمد عليها الـربط البـيني للمنـشورات، حـيث يـستخدم في صياغته معلـومات عـن المنـشور كالتـرقيم الـدولي المـوحد للدوريـة وتـاريخ النـشر، ويحـتمل أن يحتوي علـى معلـومات عـن المؤلـف وعـنوان المنـشور. ويتكون نظام محدد الكيان الرقمي من أربعة عناصر أساسية:

أولها: الترقيم، ويحدد تسمية هجائية رقمية للمصدر.

ثانيها: الوصـف، وصـف المـصدر الـذي تم تحديـده مـن خـلال نظـام قاعـدة بـيانات ميـتاداتا محـدد الكـيان الرقمـي DOI metadata system. وتتضمن الميتاداتا المرفقة مع المحدد بيانات وصفية تتعلق بالمصدر.

ثالـثها: التحلـيل، وهـو عملـية إرسـال المحـدد مـن خـلال الـنظام الفرعـي للمعالجة Handle system.

رابعهـا: الـسياسات، وهـي القـواعد الـتي تحـكم عمليات نظـام محـدد الكيان

الرقمي[1].

- أن منشور الإنترنت تصاحبه واصفات تعرف بـ (ميتاداتا) Metadata، وهي من أهم الوسائل التي تساعد على ظهور مواقع الإنترنت في محركات البحث، ومن ناحية أخرى، مصادر معلومات الإنترنت باعتبارها أحد مصادر المعلومات، وبالتالي كان لابد من توافر القواعد اللازمة لوصف تلك المصادر فكانت ميتاداتا[2] والتي يمكن تعريفها بأنها مصطلح يستخدم للتعبير عن المعلومات الوصفية عن مصادر الشبكة، وتتكون تسجيلة ميتاداتا من مجموعة الخصائص أو العناصر الضرورية لوصف هوية المصدر الموصوف وتحديدها. وبالتالي ارتبط مصطلح ميتاداتا بوصف وتحديد هوية وملامح وصفات كيان معلوماتي information object قائم على الشبكة العنكبوتية. ويعرف الكيان المعلوماتي بأنه مفردة واحدة أو مجموعة مفردات من المعلومات الموجهة للإنسان، وتتم معالجتها إما من جانب البشر أو النظم كوحدة واحدة منفصلة ومستقلة بذاتها. كما يمكن تقسيم ميتاداتا إلى ثلاثة أنواع، هي: أولها: ميتاداتا وصفية أو فكرية

(١) أماني محمد السيد. تطبيقات الميتاداتا في الربط البيني للاستشهادات المرجعية بالدوريات الإلكترونية. على الخط المباشر
http://unpan1.un.org/intradoc/groups/publlic/documents/ARADO/UNPAN.193.9.pdf

(٢) وليم آرمز. مفاهيم أساسية في بنية المكتبة الرقمية.- Cybrarians Journal.- ع١ (يونيو ٢٠٠٤م).
www.cybrarians.info/journal/no1/dib.html

Descriptive/intellectual تستخدم للكشف عن الكيانات المعلوماتية. وثانيها: ميتاداتا إدارية Administrative تستخدم لإدارة وحفظ الكيانات في المستودع. وثالثها: ميتاداتا بنيوية أو هيكلية Structural تستخدم لاختزان الكيانات في المستودع وعرضها. كما يمكن تقسيم الميتاداتا من حيث موقعها من المصدر الذي تصفه إلى نوعين: أولهما: ميتاداتا داخلية Internal، حيث تكون الميتاداتا جزءًا متكاملاً مع المصدر نفسه، ويصبح من المستحيل استرجاع المصدر دون استرجاع الميتاداتا. ثانيهما: ميتاداتا خارجية External، حيث تشير الميتاداتا للمصدر إلا أنها لا ترتبط ماديًا به. وهكذا يمكن الوصول للمصدر دون العثور على مجموعة الميتاداتا التي تخصه. وبناء على ما سبق يمكن لمصدر المعلومات أن يشتمل على مجموعة داخلية واحدة من الميتاداتا، بينما يتصل به عدة مجموعات خارجية متنوعة. ومن العرض السابق لأنواع ووظائف وأدوار الميتاداتا يتضح لنا مدى ودرجة تنوع تلك المهام المنوطة بها، كما أن هناك من يرى أن للميتاداتا وظيفتين رئيستين: الأولى: تقديم وسائل للكشف عن وجود المصدر وسبل الوصول إليه. أما الثانية: فهي تتعلق بتوثيق محتوى وجودة وسمات المصدر، ودرجة صلاحيته وملاءمته للاستخدام[1].

- أن منشور الإنترنت لم يعد يقتصر على النص والصور، بل امتد ليشمل

(١) شريف كامل شاهين، مرجع سابق، ص٩٠ - ٩١.

(٢) أماني محمد السيد، مرجع سابق.

وسائط متعددة، بهدف توصيل الأفكار بشكل أكثر تفاعلية مع المستفيد(٢).

- أن منشور الإنترنت يسمح بالتعديل وإعادة استخدام البيانات بشكل غير مسبوق وهو ما قد يطرح مشكلة في درجة الثقة والضبط.
- أن منشور الإنترنت يسمح في بنيته بالربط السريع في داخل الوثيقة أو بين الوثائق أو بين السلاسل أو بين المجموعات المتفرقة(٣).
- أن منشور الإنترنت يتجاوز الحدود الجغرافية وإجراءات الرقابة التي تفرضها بعض الدول.

٢/٣/١ عيوب المنشورات الإلكترونية على الإنترنت :

تمتاز المنشورات الإلكترونية بمجموعة من الخصائص التي تجعل من عملية السيطرة عليها عيوبًا، فبعضها يمكن التحكم فيه من خلال الالتزام بالمواثيق واتفاقيات الدولية، وبعضها الآخر يكمن خارج نطاق التحكم الآن، ومنها(٤):

- التكلفة المرتفعة للإيداع.
- عدم وضوح العلاقة بين المودعين وشركات البرمجيات.
- المشاكل المترتبة على النسخ والتزوير.
- عدم وجود نظام قياسي لتشغيل الوسائط المتعددة.
- السرعة الفائقة التي تتطور بها البرامج والأجهزة التي قد تجعل العمل في

(٣) جبريل بن حسن العريشي، مرجع سابق، ص ٧٨.

(٤) سعد محمد الهجرسي، مرجع سابق، ص ٢٨١.

هذا المجال غير اقتصادي[١].

- التقنيات الصعبة والمعقدة للكثيرين والتي تحتاج لخبرة إضافية.
- النسخ المختلفة للمنشور نفسه؛ حيث يصدر المنشور في أكثر من شكل من أشكال الملفات في آن واحد، وهذا الأمر مربك لتقرير مع أي شكل سيتم التعامل.
- محددات المرور وهي عبارة عن نص مكود أو مفتاحي يرسل مع محدد الكيان الرقمي ويتضمن من أين يتم الدخول، وما صلاحيات المرور المتوفرة له.
- الارتباطات الواهية أو غير النشطة، ويرجع ذلك لعدم دقة الميتاداتا المرسلة من الناشر أو عدم دقة المحدد الموحد للمصدر URL المتضمن في الميتاداتا[٢].

المصطلحات وما تسببه من عوائق عند تطبيق الإيداع القانوني على المنشورات الإلكترونية، فهناك بعض الكلمات يكون لها معنى اجتماعي، وتقني، وقانوني، وفني، تعوق بحثها بين أشخاص لهم تخصصات مختلفة، فهناك عدد من الكلمات البسيطة التي تحمل معاني مختلفة لأشخاص مختلفين، على سبيل المثال الكلمات " ينشر ونسخة Publish. Copy) تحمل معاني مختلفة لكل من اختصاصيي الحاسبات والناشرين والمحامين[١].

---

(١) المرجع السابق نفسه.

(٢) أماني محمد السيد، مرجع سابق.

(١) وليم آرمز؛ ترجمة أحمد عبد الله، مرجع سابق.

علاوة على ما سبق فإن ما تعكسه التشريعات والقوانين التي تصاغ تحت ضغوط ما تظهر عدم القدرة على التكيف مع الوضع الحالي؛ فالقوانين الحالية لحقوق التأليف والحقوق المجاورة لم تعد قابلة للتطبيق في بيئة الإنترنت، وتتضح هذه النظرية من خلال الفروض الثلاثة(٢):

الأول: حرية المستفيدين من الإنترنت والتي تعني أن الأشكال الجديدة من الخدمات التي تنطوي على دفع مقابل مالي نظير الحصول على الإجازة التي تكسب حاملها حق الإفادة من الخدمات؛ ينبغي أن تصاغ دون انتهاك لحقوق التأليف.

الثاني: الطبيعة العالمية للإنترنت والتي تجعل من المستحيل التحكم فيما يبث من خلال القوانين التي غالبًا ما تتسم بالطابع المحلي.

الثالث: السهولة المفرطة التي تساعد على استنساخ المواد وما يقابلها من صعوبة تواجه محاولات ضبط الأشكال المختلفة لعمليات الانتحال؛ وعلى المستوى التطبيقي لا يمكن فرض قانون حق التأليف التقليدي على المستفيدين من الإنترنت.

وتمثل هذه الفروض الثلاثة مشكلة بالغة أمام تشريعات حقوق النشر المصاغة حاليًا والحقوق المجاورة، وعليه ينعكس تأثير هذه المشكلة على تشريعات الإيداع القانوني أيضًا نظراً للتأثير الموجود بين تشريعات حقوق النشر

(٢) تشارلز أوبنهايم، حقوق المؤلفين والنشر الإلكتروني في بيئة الإنترنت: فرص البقاء واحتمالات الاندثار. الاتجاهات الحديثة في المكتبات والمعلومات. مج ١١، ع٢٢ (يوليو ٢٠٠٤م) ص ١٩٩-٢٠٠.

وتشريعات الإيداع القانوني، وما يعزز ذلك ظهور مفهوم جديد للإتاحة، وهو ما سيتم التعرض له بالتفصيل في البند التالي.

٤/١ الإتاحة مفهوم جديد :

لم يكن حق المؤلف في الماضي النقطة الرئيسية لمشكلة الإيداع القانوني والذي من خلاله تتم الإتاحة العامة للمواد، حيث توجد مكتبة واحدة أو عدة مكتبات قليلة في كل دولة من دول العالم هي المسئولة عن الإيداع وكان لابد للمستفيد أن يتردد عليها حتى يصل إلى طلبه، حيث كانت مجموعات المستفيدين محددة، وكانت شروط الإتاحة واضحة، ولكن كان لتسليم الوثائق التجارية بعض المشاكل والنزاعات، ولكن الممارسات المكتبية الحالية عامة لم تضر أو تؤذي الاهتمام التجاري للمودعين، وفي الوقت نفسه أنجزت المكتبات المهام التي لا يستطيع المودعون إنجازها أو لا يريدون، كتخزين المنشورات على مدى طويل والحفاظ على إتاحتها في المستقبل.

ولكن المنشورات الإلكترونية المودعة على الإنترنت قد غيَّرت الموقف بالنسبة لمفهوم الإتاحة، حيث أدى إلى ظهور تعليمات جديدة خاصة بحق المؤلف مما ترتب عليها حقوق لها علاقة قوية بتشريعات الإيداع وفقاً لوجود علاقة التأثير بين قانون حق المؤلف وقانون الإيداع[١].

---

(١) Gerard Van Treir. Access to Electronic Publication in TEL :a Common Interest of National Libraries and Publishers.- IFLA Conference 2002.

إن إتاحة المنشورات الإلكترونية المودعة في مكتبة وطنية أو مستودع إيداع هي قضية معقدة، حيث إنها تخضع للتشريعات وتعتمد على الآليات التقنية، فبينما تميل بعض المكتبات الوطنية إلى إتاحة المنشورات الإلكترونية بها عن طريق التواجد في المكتبة، ترفض بعض المكتبات الأخرى هذه المنهجية باعتبارها طريقة غير مقبولة في مجتمع المعلومات الذي من أهم سماته التطور والتغير وعروض الخدمة الجديدة والمتطورة لهذا المجتمع وظهور البناء التحتي الشبكي بشكل سريع.

وترجع الخصوصية في أساليب وأشكال إتاحة المواد المودعة الإلكترونية للمكتبات ومؤسسات الإيداع إلي الخصوصية في قوانين حق المؤلف والحقوق المجاورة لتلك البلدان، وبالتالي تشريعات الإيداع، وفيما يلي سرد لبعض أشكال الإتاحة للمواد المودعة وفقًا لقوانين حق المؤلف والإيداع القانوني لتلك البلدان.

ففي المكتبة الملكية الدنمركية تتم الإتاحة للمنشورات الإلكترونية المودعة من داخل المكتبة فقط، حيث إن الاستفادة من مادة الإيداع تقتصر على معاينتها داخل المكتبة من خلال حاسب ولكن دون تحميل لها، حيث إن نسخ الأعمال في الشكل الرقمي ربما تكون متاحة فقط للأشخاص الأفراد بغرض البحث أو الفحص الشخصي. وبالمثل تتيح المكتبة الوطنية الفرنسية الإتاحة للمنشورات الإلكترونية المشبكة المودعة داخل المكتبة فقط. بينما تعمل مكتبة جامعة هيلسنكي على إتاحة الإتاحة للمنشورات الإلكترونية المودعة داخل المكتبة، كما

---

http://www.ifla.org/IV/ifla68/papers/170-124e.pdf

تتم الإتاحة من خلال مكتبات الإيداع الأخرى داخل الدولة، وتتوفر الإتاحة للمستفيدين المسموح لهم بالحصول عليها في مكتبات الإيداع دون ترتيبات خاصة يتم اعتمادها.

أما في المكتبة الوطنية الألمانية فلا تتم الإتاحة عن طريق غرف المطالعة داخلها، ولكن قد تتيح المنشورات عن طريق OPAC إذا كان جائزًا بشكل قانوني. بينما تنتهج المكتبة الوطنية النرويجية منهجية التقييد على الإتاحة لفترة زمنية محددة قد تكون مثلاً ثلاث سنوات. أما المكتبة الوطنية الهولندية فتسمح بالإتاحة للمنشورات الإلكترونية المودعة وفقاً للشروط والتقييدات التي يحددها المودعون على موادهم. وفي حالة ما تتم إتاحة الإتاحة من قبل المودعين تكون الإتاحة من داخل المكتبة on-site فقط، وقد يتم تحصيل مقابل في بعض الحالات نظير حقوق النشر بناءً على ما تم الاتفاق عليه بين المكتبة والمودع(١).

أما المكتبة الوطنية الأسترالية فلا تعارض فرض قيود في بعض الحالات، ولكن تعمل جاهدة على الإتاحة وفق مقاييس أو معايير لهذه التقييدات، تكون مثلاً فترة التقييد للإتاحة الخارجية off-site للمنشورات التجارية ثلاث سنوات. مع ذلك تؤكد المكتبة الوطنية الأسترالية NLA على أن التفاوض مع المودعين على كل حالة على حدة قد يكون ضروريًا، كما تؤكد المكتبة الوطنية الأسترالية على أن تقييد الإتاحة يكون أيضاً لأسباب غير تجارية، وأيضاً نجد أن مفهوم

---

(١) Elizabeth Martin. Management of Networked Electronic Publications: A Table of Status in Various Countries.- National Library of Canada, 2002.

http://www.ifla.org/IV/ifla68/papers/170-124e.pdf

الاشتراك أو الدفع للإتاحة للمواد الإلكترونية المودعة أيضاً مقترح داخل المكتبة.

وتتبنى المكتبة الوطنية الأسترالية نموذجاً خاصًا يسمح للمودعين باستخدام منتجاتهم داخل الموقع لدى كل شركاء باندورا فقط، وذلك لفترة متفق عليها حيث يفضل أن تكون بحد أقصى خمس سنوات، وبعد انتهاء هذه الفترة تصبح العناوين متاحة بحرية ومجاناً للمستفيدين الخارجيين في أي مكان. وإذا كان المودع لا يرغب بالسماح بذلك فإن هناك خيارات أخرى تعرض عليه، كأن يقتصر الاستخدام داخل المكتبة فقط، أو أن تقيد لأحد شركاء باندورا فقط، أو تقيد لفترة زمنية أطول[1].

وقد قامت المكتبة الوطنية الأسترالية بعدة إجراءات لمعالجة إشكالية الإتاحة للمنشورات الإلكترونية المتاحة على الإنترنت، وهذه الإجراءات هي كالآتي :

- فهرسة المصادر المأرشفة للإتاحة الوطنية المركزية من خلال قاعدة بيانات الببليوجرافيا الوطنية.
- إدارة المصادر للإتاحة، واختبار المناهج القائمة على الحفظ.
- تطوير مخطط وخدمة وطنية خاصة بالمحدد أو المعرف الدائم Presistent Idenifier.

- تطوير أدلة لإدارة المصادر للإتاحة الدائمة.

(١) Colin Webb and Lidia Preiss.- Who Will Save the Olympics: The Pandora Archive and other Digital Preservation Case Studies at the National Library of Australis.
http://www.oclc.org.org/events/presentations/symposium/preisswebb.shtm.

- تطوير أدلة مطورة لإعداد محتويات الميتاداتا المستكشفة للمصادر بالاعتماد على عناصر معيار دبلن Dublin Core[1].

أما المكتبة الوطنية الكندية فقد حددت دورها بشكل واضح كان من إحدى وظائفه دعم العمل البحثي، وليس فقط تمثيل دور المستودع المنوط بالحفظ دون غيره من الوظائف. ومن هنا تعمل المكتبة الوطنية على انتهاج سياسة إتاحة تتركز حول الإتاحة الحرة العالمية لكل المنشورات الإلكترونية بمجموعة الإيداع ولكن مع الحفاظ على الحقوق المتفاوض عليها والحقوق التي يكفلها القانون الكندي.

وقد تتمكن المكتبة الوطنية الكندية من إتاحة بعض المنشورات الإلكترونية بشكل حر لكل مستفيديها، بما فيهم المستفيدون الذين يستخدمون أدوات اتصال من خارج المكتبة، وهذا يرجع إلى حالتين هما :

- أن تكون الحماية بحق المؤلف فيما يخص المصنف قد انقضت.
- أن يصبح العمل مجازًا من قبل صاحب حق المؤلف بإتاحته بشكل حر على خادم المكتبة الوطنية الكندية.

أما بالنسبة للمنشورات الأخرى المقيدة فالمكتبة تلتزم بالحد الأدنى المتفاوض عليه مع المودعين. كما تعمل المكتبة الوطنية الكندية على التسجيل المتسلسل للوقائع الخاصة بتراخيص حقوق التأليف وتقييداتها بالنسبة

(١) Pam Gatenby. Digital Continuity: The Role of the National Library of Australia.- . The Australian Library Journal, January 2002.

http://www.alia.org.au/alj/51.1/full.text/digital.continuity.html

للمنشورات الإلكترونية المتضمنة بمجموعات الإيداع وذلك عن طريق تسجيل حالة حقوق المؤلف مستخدمة التفسيرات القانونية الموجودة بقانون حقوق المؤلف الكندي وأيضاً الموجودة بقانون الاستخدام العادل.

ومن هنا نجد أن موقف المكتبة الوطنية الكندية من الإتاحة ومحاولاتها جعله إتاحة عامة للمنشورات الإلكترونية رغم التقييدات يخرج من منطلق وجهة النظر التي تتبناها المكتبة، وهي أن مصادر المعلومات الإلكترونية المشبكة يجب أن تخضع لخدمة الإعارة مثلها مثل الوسائط الأخرى حتى يستفيد الجمهور ولكن دون تعرض المكتبة الوطنية للمساءلة القانونية[1].

وتتلخص سياسة المكتبة في الإتاحة فيما يلي :

١- تلتزم المكتبة الوطنية الكندية بتزويد إتاحة عالمي منصف للمنشورات الإلكترونية المشبكة.

٢- من حيث المبدأ، كل المنشورات الإلكترونية المشبكة والتي قامت المكتبة الوطنية الكندية على جمعها يتم إتاحتها للمستفيدين عامةً، سواء من خلال الإتاحة الشبكية أو الإتاحة المكانية في المكتبة نفسها.

٣- تعترف المكتبة الوطنية الكندية باحتمال ورود تقييدات على الإتاحة

(١) National Library of Canada . Electronic Collection Coordinating Group National Library of Canada . op. cit.

http://www.oclc.org.org/events/presentations/symposium/preisswebb.shtm.

لبعض المواد من وقت لآخر، ولكنها تؤكد أن هذه التقييدات إذا وجدت ستكون لفترة محددة، وهي الفترة التي تم التفاوض عليها مع المودعين.

٤- تقوم المكتبة الوطنية الكندية بتزويد الإتاحة لمصادر معلوماتها الإلكترونية من خلال احترامها لحقوق الملكية الفكرية والتي يكفلها القانون الكندي.

٥- تقوم المكتبة الوطنية الكندية بتزويد الإتاحة الببلوجرافية للمنشورات الإلكترونية المشبكة عامة من خلال قاعدة البيانات AMICUS وكذلك أيضاً الإنتاج المرتبط. وتعتمد مستويات الفهرسة المطبقة على المنشورات الإلكترونية على المعايير نفسها المطبقة على الأشكال الأخرى، كما أن الإتاحة الببليوجرافية للمنشورات الإلكترونية يتم الحصول عليها من خلال مستوى الارتباط الذي يحتمل أن يزود بالوسائل الأخرى.

٦- تعمل المكتبة الوطنية الكندية على تنظيم وفهرسة المنشورات الإلكترونية وجعلها سهلة الإتاحة.

وتتم الإتاحة للمجموعة الإلكترونية عن طريق موقع الويب الخاص بالمكتبة الوطنية الكندية NLC، وهو يتيح إمكانات البحث في هذا الموقع، وتتضمن البحث بالعنوان والموضوع والنص الكامل، وأيضًا البحث في فهرس الخط المباشر. وتتم الإتاحة إليها من داخل المكتبة أو من خارجها والتقييدات الخاصة بالإتاحة ترجع للمودعين، وتتيح المكتبة الوطنية الكندية عدة أنواع من الإتاحة

هي[1] :

- **الإتاحة الحرة:** حيث لا يكون هناك أي نوع من التقييدات على الإتاحة ويطبق ذلك على المستفيدين سواء داخل الموقع أو خارجه، في الحالات التي تكون فيها حقوق النشر للمنشور قد انتهت، أو في حالة ما يمنح صاحب حق التأليف ترخيص للمكتبة الوطنية الكندية بأن تجعل هذا المنشور متاحًا بشكل حر.

- **الإتاحة عن بعد:** وهذا المنهج من الإتاحة يتيح الإتاحة عن بعد لشخص محدد في وقت محدد، أو أنه يتيح إتاحة عن بعد لمجموعات محددة فقط، كالمكتبات المسجلة، أو المستفيدين المسجلين. أو أن هذا المنهج قد يتيح إتاحة عن بعد بناء على مستويات المعلومات المتباينة للمنشور مثل البيانات الببليوجرافية، وجداول المحتويات، والمستخلصات، والمحتويات الكاملة[1].

وتوضح الخبرة في هذا المجال أن شروط الإتاحة عن بعد يمكن أن يتم الاتفاق عليها بشكل متبادل بين المودع والمكتبة الوطنية، حيث يمكن للمكتبة الوطنية أن تسمح للمودعين أن يراقبوا أنظمة الإتاحة عن بعد ويراجعوها.

---

(١) Patricia Manson. Workshop on Issues in the Field of National Deposit Collections of Electronic Publication, December 18, 1995.
http://www.cordis.lu/libraries/en/depo-rpt.html

(١) National Library of Canada . Electronic Collection Coordinating Group National Library of Canada . op. cit

وعمومًا لا يجب أن تعتمد الإتاحة على توسيع حقوق الاستعارة: lending rights ولكن يجب أن تعتمد على اتفاقيات الإتاحة المحددة بين المودع والمكتبة الوطنية.

- **الإتاحة ذات الفترة المستنفدة:** وهذه المنهجية في الإتاحة تخضع المنشور للتقييد في البداية ولفترة يتم التفاوض عليها، وبعد انتهاء الفترة أو هذا الإطار الزمني المحدد تتم الإتاحة عن بعد.

- **الإتاحة الاستشارية داخل الموقع:** وهذه المنهجية في الإتاحة تسمح للمستفيدين بالإتاحة للمنشور داخل المكتبة الوطنية الكندية فقط من خلال طرفيات موجودة داخل مبنى المكتبة. كما يمكن أن تعطى هذه المنهجية مستوى محسنًا من الإتاحة وهو السماح للمنشورات بأن ترسل بشكل إلكتروني للمكتبات المسجلة في شبكة المكتبات الوطنية لتزويد الإتاحة بالموقع من خلال شبكة المكتبات.

وفي كثير من الدول ما زال هناك طريق طويلة لإقامة مستوى مقبول من الثقة المتبادلة بين المكتبات الوطنية والمودعين بهذه الدول، خاصة فيما يتعلق بالإيداع القانوني والإرسال الإلكتروني للأعمال المنشورة والمعنية بالإيداع، حيث إن المكتبات لا تستطيع حمل لواء المسئولية دون مشاركة المودعين، ومن هنا نجد أن المكتبات الوطنية في أمس الحاجة الآن إلى أن توضح للمودعين بأن الإيداع القانوني سوف يعود بالفائدة والنفع عليهم، حيث إنه سوف يوفر عوامل الشهرة والدعاية الكبيرة لأعمالهم، وكذلك أيضًا يعمل على معالجة أعمالهم وصيانتها لتعيش مدى أطول. وهذا لا يتضمن توفير آليات الأمان

والتأمين لمحتويات المنشورات من التغيير فقط، ولكن أيضًا لتحقيق الأهداف المشتركة، كالحفظ طويل الأجل للمنشورات وصيانتها، والإتاحة للمنشورات مع مراعاة كل طرف للآخر كأن تحافظ المكتبة المودع فيها على الأهداف الاقتصادية للمودعين، وأيضًا أن يراعي المودعون المكتبة وأهدافها العامة، وكذلك حقوق المستفيدين في الحصول على المعلومات. ومن هنا تحتاج عملية الإتاحة والاسترجاع إلى التعاون بين أطراف القضية جميعًا[١].

وأمام هذه التحديات فقد عكفت مجموعة من الدول الأوروبية على عمل مشروع المكتبة الأوربية The European Library (TEL) الذي يحدد العلاقة مع المودعين، حيث يهدف هذا المشروع إلى إرساء أساس لنظام الاكتشاف والإتاحة للمجموعات والمنتجات والخدمات الخاصة بالمكتبات الوطنية الأوربية، فيعرض هذا المشروع أداة استكشاف كاملة ونقطة إتاحة وحيدة للمحتوى الأوروبي الموزع (الرقمي وغير الرقمي) حيث إن مواقع الويب الحالية للمكتبات الوطنية الأوربية تعمل كبوابات لمشروع المكتبة الأوربية. كما أن موقع الويب الخاص بـ Gabriel يعمل أيضاً كبوابة لمشروع المكتبة الأوربية، حيث يحتوى على معلومات خاصة بـ (٤١) مكتبة وطنية أوربية ومجموعاتهم، كما يوجد أيضاً روابط للخدمات.

(١) UNESCO. Working Group of the Conference of Directors of National Libraries (CDNL): the Legal Deposit of Electronic Publications.- United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization, 1996.

http://www.unesco.org/webworld/memory/legaldep.html.

ويتكون مشروع المكتبة الأوربية من ثماني مكتبات وطنية شريكة في المشروع، وهي: المكتبة الوطنية في كل من المملكة المتحدة وألمانيا وإيطاليا وفنلندا وهولندا والبرتغال وسولفينيا وسويسرا، وهناك ثلاث شركاء آخرون هم (المؤتمر الأوروبي لمديري المكتبات الوطنية (CENL) ومعهد الفهرسة بالاتحاد المركزي بإيطاليا (ICCU) وجامعة نورثيمبريا Northumbria، وهؤلاء هم الشركاء الأصليون الذين يكونوا الاتحاد الأساسي والذي سيفتح الباب أمام كل المكتبات الوطنية الأوربية.

وقد تمركز العمل في المشروع حول التوصل إلى اتفاقيات حول المعايير والعمليات واختبار جوهر العمليات التشغيلية وقدراتها، وكذلك إمكانية القياس للعمليات وملامح تعددية اللغات. فالهدف من ذلك هو تكوين تكتل وتجمع، لا لتطوير أي نظام تشغيلي، وإنما التعامل مع أهم المودعين للمنشورات الإلكترونية ومنظمات النشر لإنجاز الأعمال الخاصة بحالات التراخيص وحقوق المؤلف.

ويتم العمل في مشروع المكتبة الأوربية بناءً على ما تم الاتفاق عليه من قبل اللجنة المشتركة المكونة من مجموعة العمل لمديري المكتبات الوطنية (CENL) وبين اتحاد المودعين الأوروبيين (FEP)، حيث إن هذه اللجنة قد أعدت تقريرًا عن تطوير وتأسيس قوانين لممارسة الإيداع الطوعي للمنشورات الإلكترونية. حيث إن هذه اللجنة قد أقرت التقرير بشكل رسمي، وهذا التقرير يرسم بشكل شامل الحالة في الدول الأوربية الثلاث، وهي: المملكة المتحدة، وألمانيا، وهولندا، أي أن ما توصلت إليه اللجنة هو قانون إيداع طوعي تم وضعه من خلال النظم المطبقة في هذه الدول.

وتسمح هذه المكتبة بالحد الأدنى من الإتاحة، أي السماح للمستفيد الفرد بالإتاحة من داخل مكتبة الإيداع من خلال شبكة اتصال محلية إنترانت intranet تم تصميمها ولها طرفيات بداخل المكان المخصص لإتاحة للمستفيدين المخولين فقط من قبل مكتبة الإيداع بحق الإتاحة، كما يطلب المودعون أن يحدد شكل معياري لمستويات الإتاحة يتم الاتفاق عليها، بحيث تكون الإتاحة واحدة من الأشكال التالية:

١- **الإتاحة في المستوى الأدنى:** أي يوصف المنشور ببليوجرافيا فقط، وهذا هو الأصل.

٢- **الإتاحة الشبكية من خلال شبكة آمنة:** وذلك في حالة المكتبات متعددة المواقع الجغرافية أو في الدول التي يكون بها أكثر من مكتبة إيداع واحدة.

٣- **الإتاحة الحرة للمنشورات عن طريق الإتاحة المباشرة للخادم الموجود بمكان المودع:** وذلك بالنسبة للمستفيدين المتواجدين في غرف المطالعة بالمكتبة الوطنية، وفي هذه الحالة تقوم المكتبة بتخزين نسخة من المنشورات ولكن لا يتم الإمداد بالإتاحة إليها بشكل مباشر.

٤- **الإتاحة الشخصية:** وتكون من داخل مكتبة الإيداع عبر محطات العمل الفرعية أي طرفيات، بحيث يكون الاستخدام استخداماً شخصيًا.

ويجب أن تتم كل إتاحة أو استخدام للمنشورات من خلال إجازته بترخيص واضح من المودع، حيث يؤكد القانون المستوحى من تجارب الدول الأوربية الثلاث سالفة الذكر، وهي: إنجلترا وألمانيا وهولندا، أن هذه التقييدات لن

تكون مطبقة على المنشورات الإلكترونية فقط دون أن تطبق على المطبوعة[1].

٥/١ الإتاحة لأرشيف الويب العام :

تثير قضايا الإتاحة للمنشورات الإلكترونية في المكتبات الوطنية تساؤلاً: إلى أي درجة يتم اعتماد الإتاحة العامة لأرشيف الويب، الأرشيف الذي له مقاصد وأهداف مؤكدة حول الإتاحة العامة كمنظور عملي وتشغيلي مستقبلي، حيث يعمل هذا المنظور على تقليل المخاطر القانونية المتعلقة بمحتواه. فالأرشيف لا يستطيع أن يؤثر على أصحاب الحقوق من حيث حقوقهم الاقتصادية في أعمالهم. ولكن رغم كل ذلك فإن أرشيف الويب الذي لا يتيح إتاحة عامة يفقد الكثير من منفعته في الأجل القصير والمتوسط، كما أن جذب التمويل لا يتم إلا إذا كان هناك فوائد أو كسب الجمهور بحيث يمكن رؤية هذه الآثار بوضوح[1].

ففيما يتعلق بقضايا الإتاحة للمواد المجمعة من وجهة نظر أرشيف الإنترنت، الذي يتيح مواد الإيداع عامةً لعموم الجمهور، بناء على طلب المستفيد النهائي للمنشور، على أن يتفق هذا المستفيد مع أرشيف الإنترنت على شروط خاصة بالاستخدام يحددها الأرشيف ويقبلها المستفيد حتى يمكنه الإتاحة.

---

(١) Gerard Van Trier.
Op.Cit.

(١) Andrew Charles Worth. Legal Issues relating to the Archiving for Internet.- Version1.0.- Study Undertaken for the Jisc and Welcome Trust, 25 February, 2003.

http://www.jisc.ac.uk/uploaded_documents/archiving_legal.pd

فمـن الـوجهة العملـية، مـن الممكـن أن يـصل مـستفيد مجهـول المـصدر anonymouse user لأجزاء كبيرة من المواد الإلكترونية الأرشيفية المودعة دون أن يـصطدم بـأي وسـائل رسمـية خاصـة بالـتحكم في الإتاحـة أو قـراءة شـروط الاستخدام. فشروط اتفاقيات الاستخدام تنصح المستفيدين بأن استخدامهم لأي مواد أرشيفية بالأرشيف سيكون على مسئوليتهم الشخصية، كما تطالبهم بالتقيد القوانين والنظم القابلة للتطبيق والمتضمن لقوانين الملكية الفكرية والاستخدام العادل وحقوق المؤلف وغيرها كثير. وكما هو معروف أن الاستخدام لأي جزء من مجموعات الأرشيف هو استخدام غير تجاري، حيث يتم تحديد عدم الاختراقات والمخالفات بحيث يكون الاستخدام استخداماً عادلاً faire use من خلال قانون حق المؤلف copyright في استخدام موقع الأرشيف والمجموعات المتضمنة به، وكذلك الخدمات التي يتيحها الموقع.

ومـن الـشروط الـتي تعـزز هـذا الاتفـاق بـين المـستفيد النهائـي وأرشـيف الإنترنت، ما يلي:

١- ألا يتم انتهاك حقوق أي من الخصوصيات.

٢- ألا يكون هناك أي تصرف ربما يسبب مسئولية مدنية أو إجرامية.

٣- ألا يستخدم، أو يحاول أن يستخدم، كلمة سر شخص آخر.

٤- ألا يجمع أو يخزن بيانات شخصية حول أي شخص.

٥- ألا يخالـف أو يختـرق حقـوق المؤلـف أو العلامـات الـتجارية أو بـراءات الاختراع أو الممتلكات الشخصية.

٦- ألا يرسل، أو يسهل إرسال، البريد الإلكتروني ما لم يتم طلبه.

٧- ألا يضايق أي شخص أو يهدده.

٨- ألا يتصرف بأي طريقة التي ربما قد تكون ضارة للقاصرين، سواء بإرسال، أو تسهيل إرسال، آداب الدعارة للأطفال، وهو يحرمه القانون.

ولكن من الصعب عملياً أن يتم فرض هذه الشروط وهذه التعليمات ومتابعة تطبيقها. وخصوصًا أن الجزء الأكبر من المواد الأرشيفية بالأرشيفات هي عبارة عن مواد خلاعة. وفي النهاية نخلص إلى أن أرشيف الإنترنت لا يتضمن معايير إتاحة رسمية أو وسائل أخرى تحدد المستفيد النهائي.

ويعمل أرشيف الإنترنت على تحذير المستفيد من خلال الرسائل التالية: "حيث إن محتوى المجموعات يأتي من أنحاء العالم ومن كثير من القطاعات المختلفة، ولربما تحتوي المجموعات على معلومات عن هجوم مفترض أو إزعاج أو مواد داعرة أو مواد عنصرية أو مواد جنسية أو مواد شاذة أو مواد مضللة أو مخادعة أو مواد مرفوضة؛ فالأرشيف في كل هذه الحالات السابقة غير مسئول عن محتوى المجموعات ولا يضمن ولا يبرر ولا يأمن أن هذا المحتوى المتاح بالمجموعات صحيح أو كامل أو غير مخترق أو مخالف أو أنه ذات إتاحة قانونية؟ وأن المستفيد يوافق على أنه مسئول بشكل ثابت أمام كل القوانين والنظم والقواعد التي ربما تكون قابلة للتطبيق على عرض المحتوى [(١)] ".

باختصار شديد يتجاهل أرشيف الإنترنت قانون حق المؤلف بشكل كبير في

---

(١) Andrew Charles Worth. Op. Cit.

عملية جمع مواده، ويمنح فقط - حماية محدودة (قد تكون جدلية، عديمة القيمة بشكل فعال) - للمواد التي تم تخزينها.

كما يتنصل أرشيف الإنترنت من أي مسئولية لما قد يفعله المستفيد النهائي مع المواد الخاصة بمجموعة الإيداع الأرشيفية. حيث إن أي مسئولية يحتمل أن يتحملها أرشيف الإنترنت في إتاحة المادة قد تسبب له مشاكل كثيرة، فالولايات المتحدة تتميز بالطبيعة المتشابكة قضائيًا، ومن هنا نجد أن هذا الأرشيف لو استطاع النجاح في تجنب المقاضاة على أنشطته فإنه سوف يستمر لفترات طويلة جداً.

٦/١ الحلول المقترحة لقضية الإتاحة :

وأمام هذه الممارسات المتباينة تقترح مجموعة العمل لمديري المكتبات الوطنية بعض الاقتراحات الإضافية والخاصة بمجموعة من الحلول الممكنة التي يقترحها بعض المودعين، وهي كالتالي [(١)]:

١- التقيد يجب أن يستند إلى عدد مرات الدخول للمواد المودعة خلال إطار زمني معلوم.

٢- وضع مستويات تفاضلية للإتاحة بناء على مستوى المعلومات المعنية، سواء كانت (بيانات ببليوجرافية - جداول المحتويات - مستخلصات -

(١) UNESCO. Working Group of the Conference of Directors of National Libraries (CDNL).- op.cit.

المحتوي الكامل للمنشور).

٣- تحويل الإتاحة Re-routing access من مكتبة الإيداع إلى مستودع المودع، طالما أن المنشورات المطلوبة محملة هناك بهذا المستودع.

٤- تبني ترخيص المخططات الوطنية للإتاحة بمستودعات المودع.

٥- يتحدد الاستعمال بناء على المسموح به من استعمال من خلال تشريع حق المؤلف إذا لم يسمح صاحب حق التأليف بإجازات لأنواع إضافية من الاستعمال.

٦- وضع كميات الدعم والمساعدة اللتين تمنحان للمستفيد في الاعتبار وهم :

أ - الأدلة والإيعازات التي يمكن أن يزود بها الخط المباشر أو الوسائط الإلكترونية المادية.

ب - الخدمات والوسائل المساعدة والتسهيلات المقدمة من خلال المكتبة.

٧- إقامة سياسات إتاحة، بحيث تعرض ما يمكن عرضه، وكذلك إتاحة تحميل المعلومات بحدود معقولة، سواء كانت بطبعها على الورق أو بتحميلها على قرص، بحيث تكفل هذه الحدود أن يكون القراء مدركين لتقييدات النسخ، والتي يحددها قانون حق المؤلف.

٨- إقامة بيئة آمنة في شكل منطقة خاصة لاستعمال المنشورات الإلكترونية المودعة خلال الإيداع القانوني حتى تضمن تلبية ما تتطلبه قواعد الإيداع وحقوق المؤلف.

٩- الأخذ في الاعتبار أيضاً، عمليات النسخ والتحميل التي قد يقوم بها

الموظفون لأغراض الترتيب والتنظيم بناء على طلب المستفيدين.

١٠- ضمان أن محطات العمل الفرعية يتم استعمالها للإشارة فقط داخل المكتبة، ولا يتم استعمالها للنسخ أو تحميل المنشورات الإلكترونية في حالة ما يكون النسخ والتحميل غير مصرح بهما.

١١- ضمان عدم التحميل للبرامج التطبيقية والتي تعمل عن طريق الإعداد Installation.

١٢- أن يكون هناك فهرس ملائم متاح ومتوافر للاستخدام.

١٣- الأخذ في الاعتبار احتمال أن يكون المتاح للمستفيد هو المعلومات الببليوجرافية في شكل تحميل ملفات حول مواد الإيداع المصدرية.

١٤- أن تكون الشروط الخاصة باستخدام مواد الإيداع واضحة لكل المستفيدين، وعن طريق التزويد بتوجيهات مكتوبة.

وكما هو ملاحظ هنا فإن اقتراح الحلول يدل على حدوث تغييرات في النماذج الاقتصادية للنشر والتوزيع والتي تتطلب الاختبار والتحقق بشكل تعاوني من قبل المكتبات والمودعين. وفي الحالات الصحيحة، فإن الإتاحة لمجموعات الإيداع يمكن أن تقوم بدور محفز لسوق المنشورات الإلكترونية، بدلاً من تشكيل تهديد منافس.

الخلاصة :

أدت التطورات التقنية (التكنولوجية) وما نتج عنها من وسائط جديدة كالإنترنت إلى توسيع بعض المفاهيم وظهور مفاهيم حديثة على إطلاقها،

كمفهوم الإيداع القانوني، الذي اتسع ليتضمن الوسائط الإلكترونية بكل أنواعها. والإيداع القانوني الذي ارتبط بالمكتبة الوطنية لم يعد مرتبطًا بمفهوم حماية حق المؤلف فقط، ولكن بحفظ التراث الثقافي في كل أشكاله القديمة والتقليدية والحديثة والمستقبلية. كما أصبح للإتاحة مفهوم جديد يختلف عن الماضي.

* * *

الفصل الثاني

تشريعات الإيداع القانوني للمنشورات الإلكترونية على الإنترنت

١/٢ المعاهدات والاتفاقيات الدولية للإيداع القانوني للمنشورات الإلكترونية.

٢/٢ تشريعات الإيداع القانوني للمنشورات الإلكترونية في الدول المتقدمة.

٣/٢ تشريعات الإيداع القانوني للمنشورات الإلكترونية في الدول العربية.

الفصل الثاني
تشريعات الإيداع القانوني للمنشورات الإلكترونية على الإنترنت

٢/٠ تمهيد :

يتناول هذا الفصل تشريعات الإيداع القانوني للمنشورات الإلكترونية على الإنترنت كما وردت في لوائح بعض المكتبات الوطنية أو تم الإعلان عنها في أوراق المؤتمرات الدولية. فيستعرض الفصل المعاهدات والاتفاقيات الدولية لحماية الملكية الفكرية وحقوق والنشر للمنشورات الإلكترونية ، ثم يستعرض تاريخ تطوير تشريعات الإيداع في الدول المتقدمة بالتركيز على كل من التشريع الكندي والأسترالي والدانمركي والنرويجي. كما يحاول الفصل التعرض لتشريعات الإيداع القانوني للدول العربية.

١/٢ المعاهدات والاتفاقيات الدولية لحماية الملكية الفكرية وحقوق والنشر للمنشورات الإلكترونية:

لم تتناول المعاهدات والاتفاقيات الدولية الإطار القانوني للنشر الإلكتروني، وحقوق المؤلف والنشر بشكل محدد ، بل جاءت تدور في فلك حقوق الملكية بشكل عام سواء كانت ملكية تجارية للعلامات التجارية أو ملكية صناعية كبراءات الاختراع أم ملكية فكرية لحقوق المؤلف والنشر للأعمال الفكرية بشكل عام، في الشكل الورقي، وإن كانت هناك محاولات من قبل الويبو وغيرها لتطبيق ذلك

على النشر الإلكتروني.

فقد نظمت معاهدة باريس ١٨٧١م التي كرس اتفاق برن حماية للأعمال الأدبية والفنية، وكذلك اتفاقية Trips التي جاءت في اتفاقيات إنشاء منظمة التجارة العالمية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية، وكذلك مشروع معاهدة ويبو لحقوق المؤلف، والتي تضمنت الأعمال التحضيرية لها، والأعمال الرقمية.

ولقد حاولت معاهدة الويبو، تغطية مسألة ما ينتج من خلال عملية البث في الشبكات الرقمية، حيث تحدث خلال عمليات البث سلسلة من عمليات إعادة الإنتاج، ومن المعروف أن الاستخدام أو حتى التصفح من قبل المستخدم، ينطوي على القيام بعمل نسخ مؤقتة، وتحميلها على الكمبيوتر الشخصي، وفي هذه الحالة، فإن الفقرة (٢) من المادة (٧) من المعاهدة، تجيز كاستثناء على إمكانية السماح بإعادة الإنتاج المؤقت، من أجل أن يصبح العمل مفهومًا، أو حيث تكون بإعادة الإنتاج مؤقتة أو ظرفية، شريطة أن يكون ذلك في سياق استخدام العمل الذي سمح به المؤلف أو يسمح به القانون [1].

٢/٢ تشريعات الإيداع القانوني للمنشورات الإلكترونية في الدول المتقدمة:

لقد وفرت الإنترنت مجالاً خصبًا، لإعادة إنتاج كثير من الأعمال الخاصة بالمبتكرين والناشرين والمؤلفين، دون أن يكون هناك تصريح أو إذن أو يكون هناك مقابلاً لإعادة نسخ العمل أو المصنف، وهو ما يعني أن هناك خرقًا واسعًا

(١) كامل أبو صقر. العولمة التجارية والإدارية والقانونية: رؤية إسلامية جديدة.- الجزء الثاني، الأساليب والآليات والنظم .- بيروت: دار ومكتبة الهلال، ص٢١١.

لحقوق المؤلفين والناشرين واستعمالاً غير مشروع لهذه لحقوق. لقد بات النسخ بدون إذن أو ترخيص إلى جانب السلبيات والمخاوف التي تخلفها التجارة الإلكترونية، تزعج وتقلق الناشرين والمؤلفين، وأصبحت التقنية المتقدمة تشكل عبئًا ومصدر إزعاج لمالكي الحقوق الفكرية والمعنوية، مما دعاهم إلى التفكير بتشكيل إدارة جماعية لهذه الحقوق، وتنظيم هذه الحماية بأطر قانونية عن طريق المعاهدات. كما يتذمر مالكو الحقوق الفكرية والمعنوية ليس فقط من القوانين المحلية والقصور في تطبيقها، بل حتى من قصور آليات حسم المعاهدات الدولية، حيث إن هذه المعاهدات وتلك القوانين، كانت قد وضعت عندما كانت الطباعة تتم بالنسخ باليد أو بالطابعة العادية، وقبل ثورة الحاسبات وثورة الاتصالات، ويلاحظ أن المشرع يقنن الإيداع القانوني على وجه من أشكال ثلاثة:

- إفراده في قانون مستقل خاص به.
- تضمينه في قانون حق المؤلف.
- تضمينه في قانون المكتبة الوطنية.

ففي الولايات المتحدة لا يوجد نظام إيداع قانوني، ولكن يوجد قانون لحق المؤلف Copyright تقع موادٌّ للإيداع Deposit ضمن مواده والصادر عام ١٩٧٨م والذي حدد ضمن مواده أن مكتب حق المؤلف copyright office الموجود داخل مكتبة الكونجرس هو المخول باستلام النسخ المودعة لكل الأشكال. وكان هذا القانون يطبق بشكل اختياري فقط على الأعمال التي يريد أصحابها أن تتمتع بحقوق النشر، وعلية يشترط وجود شعار" الحقوق محفوظة: ©copyright" على المواد التي يتم إيداعها، ولكن في عام ١٩٨٩م تم إلغاء هذا الشرط، ونتيجة لهذا

التغيير أصبحت كل الأعمال التي يطبق عليها قانون حماية حق المؤلف، ومنشورة داخل الولايات المتحدة الأمريكية قبل أو بعد مارس ١٩٨٩م خاضعة للإيداع الإلزامي سواء أكانت تحمل إشعار الحماية " copyright" أم لا.

ويطبق الإيداع الإلزامي على المواد الأجنبية في حالة ما يتم نشرها في الولايات المتحدة الأمريكية عن طريق توزيع نسخها. ويطلب هذا القانون نسختين من أفضل المطبوعات لكل عمل محمي بمقتضى قانون حماية حق المؤلف ومنشور بالولايات المتحدة الأمريكية. كما ينص القانون على أن تتم عملية الإيداع بشكل تلقائي. كما أقر القسم ٧٠٤ من قانون حق المؤلف copyright بأن المواد المودعة بمكتب حق المؤلف تكون متاحة لمكتبة الكونجرس ومجموعاتها أو التبادل أو النقل لأي مكتبة أخري.

وقد عرف هذا القانون النشر publication بأنه عملية توزيع نسخ العمل على العامة سواء بالبيع أو بنقل ملكيتها أو بالإيجار أو الإعارة. وفي القسم ٤٠٧ من هذا القانون يكون الإيداع لمكتب حق المؤلف بمكتبة الكونجرس إلزاميًا، ولكن في المادة ٤٠٨ طلب التسجيل لحماية حق المؤلف مصحوبًا بنسخ الإيداع يكون بشكل طوعي. وليس هناك شرط لحماية حق المؤلف وهذا التسجيل قد يكون في الحالات التي تسمح للمالك بمجموعة واسعة من المعالجة في حالة الانتهاك لحقوقه.

ولم يتطرق المشرع الأمريكي إلى منشورات الإنترنت وإنما تعامل مع المواد الرقمية الأخرى بطريقة الاتفاقيات مع ناشري هذه الوسائط، وهذه المواد كالأقراص المليزرة وغيرها من التسجيلات الصوتية وكذلك بعض الأشكال الأخرى المقروءة آليًا. ويتم إيداع نسخة واحدة تخول شبكة محلية داخلية

باستخدامها داخل المكتبة في حجرات القراءة بحيث لا يتعدى عدد من يقرأ من هذا الوسيط خمسة مستفيدين في وقت واحد متزامنين.

أما في المملكة المتحدة فالإيداع القانوني الحالي يعتمد على القسم الخامس عشر من قانون حق المؤلف لعام ١٩١١م والذي ألغي بقانون عام ١٩٥٦م وقانون عام ١٩٨٨م، ومواد الإيداع التي يغطيها القانون تتضمن الكتب والدوريات والصحف والمجلات والنشرات والخرائط والمخططات والنوت الموسيقية. ولا يوجد ضمن القوانين الثلاثة أي مادة تتعرض للمواد غير المطبوعة على الورق. وفي عام ١٩٩٦م قامت المكتبة الوطنية البريطانية على اقتراح مخطط يقتضي بأن قسم الإيداع القانوني للتراث الوطني يجب أن يتمدد ويتسع لأن يسمح للمنشورات غير المطبوعة سواء كانت منشورات الخط المباشر أو منشورات دون الخط المباشر سواء كانت الثابتة منها أو الديناميكية، وهذه التوصيات للمخطط مازالت قيد الدراسة والتنفيذ.

وبالنسبة لقانون الإيداع الفرنسي والذي هو أقدم قوانين الإيداع على مستوى العالم، فقد تناول منذ عام ١٥٣٧م المواد المطبوعة فقط، ثم تعرض هذا القانون لعدد من المراجعات المتتابعة حتى تضمن في عام ١٩٢٥م إيداع أعمال الفونوغراف والتصوير السينمائي وهذه المواد يتم إيداعها بواسطة الناشرين، وفي عام ١٩٣٤م غطى القانون المواد الصوتية والسمعبصرية، بينما تضمن قانون عام ١٩٩٢م والذي دخل حيز التنفيذ عام ١٩٩٤م إيداع الوثائق التي تساعد في تحديد الببليوجرافيا الوطنية ومعرفتها وإعدادها.

ويتم إيداع الوثائق في Bibliotheque nationale de fiancé وبعض الفئات من

المـواد يـتم إيـداعها في مـستودعات أخـرى، والمـواد المتـضمنة في قانـون الإيـداع الحـالي المطـبوعات، والرسـومات، والـصور التوضـيحية، والمـواد الـصوتية والسمعبـصرية، والوثائـق مـتعددة الوسـائط. ومـن هـنا يـتضح أن الإيـداع يـشمل المنـشورات الإلكتـرونية الـساكنة ولـيس الديناميكـية الـشكل، حـيث إن قـواعد بيانات دون الخـط المباشـر يتضمنها الإيداع ولكن قواعد بيانات الخط المباشر لا تندرج تحت الإيداع القانوني الفرنسي.

أمـا عن الإيداع القانوني في ألمانيا والذي تباشره المكتبة الوطنية الألمانية فقد مـر بعـدد مـن المـراجعات والـتعديلات مـرورًا بإيداع المـواد المطـبوعة والـتي عـرفها القانـون بأنهـا الأعمـال الـتي تقـدم عـن طـريق الكـتابة أو التوضـيح بالرسـم أو الـصوت والـتي تقـدم عـن طريق إعادة الإنتاج والتي تكون لغرض التوزيع. وفي هذا القانـون هـناك تعـريف لمـصطلح print work ليـشمل المـواد الإلكترونية والمواد غير المطـبوعة والـتي تـوزع في الـشكل المـادي ولكـن مـن الواضـح أن هــذا المـصطلح لا يـنطوي علـى الوثائـق الديناميكـية. كمـا أن الأفـلام والفـيديو والإذاعـات لا يـتم جمعهـا مـن خـلال قانـون الإيـداع القانـوني، حـيث يـوجد الكثير مـن الأرشـيفات المتخصصة.

كمـا أن هولـندا لـيس لـديها هـي الأخرى تشريعٌ للإيداع القانوني ولكن تعتمد بـدلاً مـن ذلـك علـى الإيـداع الطوعـي للمـواد المطـبوعة. وبعـد عـشر سـنوات مـن التفاوض، قـد تم استلام ١٠٠٪ من الإنتاج الهولندي للمواد المطبوعة والمواد غير المطبوعة، وتعمـل المكتبة الملكية مـنذ عـام ١٩٩٤م بالـتعاون مع جمعية الناشـرين الهولـنديين علـى إعـداد تـرتيبات مـشابهة لتطبـيقها الإيـداع الطوعـي علـى

المنشورات الإلكترونية، حيث أنشأت المكتبة الملكية المستودع الهولندي للمنشورات الإلكترونية عام ١٩٩٣م، والمشروع التجريبي يؤكد اهتمامه بعمليات الاقتناء للمواد وفهرستها إعدادًا للببليوجرافيا الوطنية وتخزينها.

أما عن الإيداع القانوني في السويد فقد دخل حيز التنفيذ عام ١٦٦١م وتحمل المكتبة الوطنية مع ست مكتبات أخرى مسئولية استلام الإيداع. ويغطي قانون الإيداع الإلزامي عام ١٩٧٨م تسجيلات الفيديو والصوت، حيث تأسس الأرشيف الوطني للصوت والصور المتحركة. بينما قانون عام ١٩٩٣م للإيداع القانوني والذي دخل حيز التنفيذ عام ١٩٩٤م فقد أتاح الفرصة أمام إيداع الوثائق الإلكترونية ثابتة الشكل Static electronic documents معتمدة في ذلك على تحديدها لمواد الإيداع بالمصطلح hand- held ، أما المواد غير المطبوعة كالميكروفيلم والوثائق الإلكترونية الديناميكية فغير متضمنة في التشريع.

كذلك فإن القانون الفنلندي للإيداع القانوني للنسخ لعام ١٩٨٠م يغطي المنتجات المطبوعة، والصور، والتسجيلات الصوتية، والتي يتم إيداعها بالمكتبة الوطنية. وجاء قانون عام ١٩٨٤م للإيداع القانوني ليغطي الصور المتحركة والأفلام والفيديو والتي تودع بأرشيف الفيلم الفنلندي. بينما لا يتم إيداع إذاعات الراديو والتليفزيون. وتعمل وزارة التعليم على تكوين مجموعة عمل تختص بمراجعة القانون مراجعة تشريعية ليغطي المنشورات الإلكترونية والوسائط الجديدة.

أما في إيطاليا فالقانون الحالي لعام ١٩٣٩م والمعدل لعام ١٩٤٥م يدور حول إيداع المواد المطبوعة فقط، وكذلك إيداع منتجات الفيديو التي تعد جزءًا مكملاً

للكتاب. والمؤسسة المسئولة عن الإيداع هي المكتبة الوطنية وهذا القانون يغطي الميكروفيلم وقواعد البيانات مع استثناء نوع الخط المباشر منها، وكذلك الوثائق متعددة الوسائط، والتسجيلات الصوتية والفيديو والمواد الفيلمية وبشكل اختياري برامج الإذاعة والتليفزيون.

وبالمثل يغطي قانون الإيداع القانوني الأسباني الذي صدر عام ١٩٧١م الكتب والدوريات والتسجيلات الصوتية والتصوير السينمائي، وقد أعدت المكتبة الوطنية مراجعة لقانون الإيداع لعرضها على البرلمان عن طريق وزارة الثقافة. وقد تم تمديد القانون وتوسيعه في عام ١٩٩٦م ليغطي المطبوعات، والرسومات، والمخططات التصويرية والصوت والصور، والوسائط المتعددة، بغض النظر عن الوسائل التقنية المستخدمة في الإنتاج والنشر والتوزيع. وبالتالي يندرج أيضًا تحت هذا القانون برامج الكمبيوتر وقواعد البيانات والنظم الخبيرة وأي من منتجات الذكاء الاصطناعي الأخرى. وقد عرف القانون الوثائق على أنها تشمل كل أشكال التعبير عن الأعمال الثقافية أو المنتجات أو التسجيلات على أي وسيط كان. وحدد القانون الناشر والمنتج والمستورد بأنهم المسئولون عن الإمداد بالمواد ليتم إيداعها. وتعمل المكتبة الوطنية على بحث تغطية الوثائق الديناميكية بالإيداع القانوني مثلها مثل المواد الساكنة، ولكنها تعمل على تجربتها بشكل طوعي أولاً.

أما عن سويسرا فليس لها قانون فيدرالي للإيداع القانوني، ولكن على الرغم من ذلك فإن المكتبة الوطنية لديها مسئولية إلزامية بالجمع والفهرسة والحفظ للمعلومات الموجودة في أي وسيط وتكون متعلقة بسويسرا، كما أن المكتبة الوطنية تكفل الوصول الحر لهذه المعلومات. ونجد أن إقليم كانتونس Cantons لديه تشريع بالإيداع القانوني منفصل وهذا التشريع يغطي بشكل عام المطبوعات فقط. ولكن

تعمل المكتبة الوطنية على شراء المواد في أشكالها المتنوعة بما في ذلك الأشكال الإلكترونية الثابتة وفهارسها وجعلها متاحة عن طريق حجرة الوسائط المتعددة.

من خلال هذا العرض يتبين أن تشريعات الإيداع القانوني المطبقة حاليًا في معظم الدول المتقدمة لا تتطرق إلى المنشورات الإلكترونية على الإنترنت، وإن كان هناك بعض المحاولات التي تمت في بعض الدول وسيتناولها الباحث بالتفصيل فيما يلي :

١/٢/٢ تشريع الإيداع القانوني الكندي للمنشورات الإلكترونية :

الإيداع القانوني هو الآلية الأولى للمكتبة الوطنية لاقتناء المنشورات الصادرة في كندا حيث تمت تغطية قانون الإيداع في قانون المكتبة الوطنية (National Library Act) وأيضًا في كتاب المكتبة الوطنية وقواعد ونظم الإيداع لعام ١٩٩٥م (National Library Book Deposit Regulations, 1995)، وطبق هذا التشريع في البداية على الكتب، ولكن تم توسيع هذا التشريع على مدى السنين ليغطي السلاسل، والتسجيلات الصوتية، والوسائط المتعددة، والمصغرات، وتسجيلات الفيديو، والأقراص المضغوطة.

وقد بدأت المكتبة الوطنية في بناء مجموعاتها من المنشورات الإلكترونية المشبكة في مارس عام ١٩٩٤م، عندما عقدت لجنة الإدارة التنفيذية للمكتبة الوطنية الكندية في اجتماعها التخطيطي، حيث بدأت بمناقشة المنشورات الإلكترونية، وتركزت المناقشة على جانبين هما :

أولهما: مسئولية المكتبة الوطنية في حفظ واختزان، وإدارة المنشورات الإلكترونية الكندية.

ثانيهما: عن دور المكتبة منتجةً أو موزعةً للوثائق الإلكترونية.

وكان هذا التكليف يشير إلى المنشورات الإلكترونية بكل أنواعها المادية منها والمشبكة [1].

وفي عام ١٩٩٥م شملت التغطية كل المواد الإلكترونية المنشورة في الشكل مادي، وتوجد عدة قضايا قانونية تحتاج إلى حل قبل أن يطبق تشريع الإيداع القانوني على الوثائق الإلكترونية على الخط المباشر[1].

وتعتزم المكتبة الوطنية الكندية في الوقت الحاضر أن توسع وتمدد تشريع الإيداع القانوني لتغطي المنشورات الإلكترونية المشبكة أو تدخل تعديلات على قانون المكتبة الوطنية، حيث إن الفائدة الرئيسية من تمديد الإيداع القانوني ليغطي المنشورات الإلكترونية المشبكة هو إعطاء المكتبة الوطنية الكندية NLC السلطة لاقتناء المنشورات الإلكترونية المشبكة لتضاف إلى المجموعة الوطنية.

وهناك أنشطة متعلقة بالإيداع القانوني، وتتسم بالاستمرارية، ومن هذه الأنشطة تنمية المجموعة والفهرسة، أو العمليات الفنية عامة، وإدارة المجموعة، وتوفير الخدمات للعملاء أو المستفيدين من المصادر الإلكترونية عن طريق

---

(١) National Library of Canada . Words That Matter Inc . For The National Library of Canada Electronic Publications Pilot Project (EPPP) Summary of Final Report, 7 May, 1996.
http://www.nlc-bnc.ca/9/4/p4-201-e.html.

(١) National Library of Australia. Preserving Access to Digital Information (PADI) : Legal Deposit.
http://www.nla.gov.au/padi/topics/67.html.

الصيانة، والمحافظة على المصادر الإبداعية بقدر الإمكان. وأحيانًا تخصص المكتبة الوطنية الكندية مجموعة من الموظفين بالمكتبة من وقت لآخر، لمعالجة الأنشطة المتخصصة كمشاريع الرقمنة Digitization projects والأبحاث المتعلقة بمثل هذه المشاريع[٢].

وتؤكد المكتبة الوطنية الكندية على وجود عقبات، ومشكلات بخصوص تضمين التشريع الكندي قانونًا للإيداع القانوني يقتضي بإيداع منشورات الإنترنت، من حيث طبيعة وخصائص وسائل الاتصالات العالمية التي لا تعترف بشكل أساسي بحدود السلطة التشريعية أو القضائية، ومن هذه العقبات، على سبيل المثال، كيفية وضع تعريف وتحديد للناشر الكندي، أو الموقع الشبكي الكندي (Network site) حيث توجد الكثير من المصادر غير الكندية الأصل على المواقع الكندية، وحيث إن عناوين شبكة الإنترنت متطايرة أو متغيرة حيث إن الوثيقة المستضافة على الموقع الكندي يمكنها بسهولة أن تنتقل إلى المواقع غير الكندية التي تكون خارج السلطة القضائية للقانون الكندي[١].

٢/٢/٢ تشريع الإيداع القانوني الأسترالي للمنشورات الإلكترونية :

أقرت المكتبة الوطنية الأسترالية منذ سنوات مبكرة أن المنشورات الإلكترونية على الويب تعد مصادر اجتماعية وفكرية وثقافية هامة وأن مسئوليتها عن هذه المنشورات لا تقل أهمية في مسئوليتها عن المنشورات

(٢) National Library of Canada . Positioning The National Library of Canada in the Digital Environment: Strategic Directions.
http://www.collectionscanada.ca/about-us/010/012010-1002-e.html.

(١) National Library of Canada. Words That Matter Inc. op.cit.

التقليدية التي تقوم بجمعها[٢]. وأن دور المكتبة الوطنية الأسترالية يتشكل في ضمان الوصول المستمر للمصادر الرقمية من خلال مسئولياتها اتجاه حفظ التراث الوثائقي الأسترالي بشكل عام، ويتلخص دور المكتبة في التالي :

- جمع وحفظ والتزويد بالوصول للمصادر الهامة.
- الإمداد بالبنية التحتية لتدعيم مشاركة المصادر الوطنية.
- القيام بالدور القيادي في تسهيل التعاون في التنمية والتطوير والمعايير وكذلك الإجراءات الأخرى.
- العمل على المستوى العالمي والوطني لبحث واختبار الحلول المقترحة لبعض المشكلات[١].

وقد أبدت المكتبة الوطنية الأسترالية استعدادها في أخذ الدور القيادي للسياسة التطويرية والقيام بالاتفاقيات التيسيرية بين الأطراف المعنية، كما اهتمت بتنمية الاتفاقيات التعاونية والتي يمكن عن طريقها أن توافق مكتبات الولايات بأن منشوراتها على الخط المباشر سواء منشورات حكومة الولاية ذاتها، أو منشورات الإدارات المحلية لحكومة (الكومنولث الأسترالية) داخل الولاية، أو منشورات المنظمات المحلية بالولاية، أو المنشورات الخاصة بأحداث الولاية، أو المنشورات التي تحتوي على معلومات محددة عن الولاية، أو الإقليم

(٢) National Library of Australia. PANDORA Business Process Model .- 17 July 2001. http://pandora.nla.gov.au/bpm.html.

(١) Pam Gatenby. Digital Continuity : the Role of the National Library of Australia , the Australian Library Journal.- January 2002.
http://www.alia.org.au/alj/51.1/full.text/digital.continuity.html.

التابعة له الولاية، تكون ذات وصول طويل الأجل. ولا تهدف هذه الاتفاقيات إلى حفظ منشورات الخط المباشر فقط، ولكن تهدف أيضًا إلى تجنب أي تكرار غير ضروري لجهود الحفظ.

والمكتبة مدركة تمامًا حاجتها الماسة إلى قانون تستند إليه في حفظ التراث الأسترالي الوثائقي المتاح في الشكل الإلكتروني، وذلك للنقص الذي يسيطر على النصوص القانونية الخاصة بالإيداع القانوني بقانون حق المؤلف الذي يعود تاريخه إلى عام ١٩٦٨م. فالنصوص القانونية للإيداع القانوني التي تطبقها المكتبة الوطنية الأسترالية المتضمنة في المادة (٢٠١) تنص على أنه يجب على الناشرين أن يودعوا نسخة واحدة من أي "مادة مكتبية" منشورة في أستراليا بالمكتبة الوطنية وتعرف "المواد المكتبية" في القانون الأسترالي بشكل محدد بأنها المواد المطبوعة(١).

ولقد تقدمت المكتبة الوطنية الأسترالية في عام ١٩٩٥م بالاشتراك مع الفيلم الوطني والأرشيف الصوتي باقتراح يقتضي مراجعة قانون حق المؤلف Copyright Law لبحث توسيع تغطية الإيداع القانوني ليشمل مجموعة واسعة من الأشكال، وفي هذه الأثناء كانت المكتبة الوطنية الأسترالية وباقي أعضاء اللجنة تتسلم بعض المنشورات الإلكترونية على الأسطوانات المليزرة والأقراص

(١) Pam Gatenby. Legal Deposit, Electronic Publications and Digital Archiving: The National Library of Australia's Experience.- August 2002.

http://www.nla.gov.au/nla/staffpaper/2002/gatenby1.html

المرنة من خلال مخطط الإيداع الطوعي، ومن خلال هذا المخطط الطوعي الذي استطاعت المكتبة الوطنية الأسترالية أن تقيم علاقة اتصالية بينها وبين الناشرين، وكذلك عن طريق هذا المخطط الطوعي استطاعت المكتبة الوطنية أن تطور سياساتها الخاصة بالوصول access للمواد المودعة، ونتج عن هذا المخطط الطوعي في عام ١٩٩٦م مشروع تجريبي لحفظ منشورات الخط المباشر On- line publication.

وقد قامت المكتبة بحملة نشطة لتوسيع وإصلاح النصوص القانونية الخاصة بالإيداع القانوني الحالية الصادرة تحت قانون حق النشر والطبع لعام ١٩٦٨م، لتغطي هذه النصوص القانونية المنشورات الإلكترونية وكانت هذه المحاولة الإصلاحية مدعمةً لحاجة الفيلم الوطني والأرشيف الصوتي ليصبحوا مستودعات وطنية للمواد الصوتية والمواد المتحركة[1]. وبدأت المكتبة على حل المشكلات المتعلقة بإيداع منشورات الإنترنت من خلال مجموعة الإستراتيجيات.

وقد تمت مناقشة الإستراتيجية الوطنية لحفظ الوصول للمنشورات الإلكترونية الأسترالية، حيث أكدت المكتبة على أهمية المنهج التعاوني لضمان الوصول طويل الأجل للمنشورات الإلكترونية الأسترالية، فقررت المكتبة من البداية أن تقيم علاقة تقاربية بين ما تريد أن تحققه والإطار التصوري لإنجازه

(١) Ibid.

من جانب وبين خبرتها العملية من جانب آخر(٢). وقد حددت المكتبة في هذا الإطار الخطوات التالية :

- تحديد ما الذي يجب أن يتم إنتاجه.
- تقرير ما الذي يستحق أن يحفظ.
- تعريف الأدوار والمسؤوليات الخاصة بالأطراف المعنية.
- حماية المصادر ضد الزوال.
- ضمان استمرارية الوصول وإمكانية الاستعمال للمصادر(٣).

وقد أقرت المكتبة الوطنية الأسترالية مبادئ ثمانية لعملية أرشفة منشورات الإنترنت من أهمها :

- **المبدأ الثاني:** الخاص بدور المنشئ، حيث تقر المكتبة بأن المنشئين عليهم حفظ الوصول لهذه المواد سواء كان ذلك بشكل أوليّ أو بشكل مستمر.
- **المبدأ الثالث:** الخاص بتوزيع المسئوليات، حيث يكون من الأفضل إنجاز عمليات التحديد والاختيار والتعريف والفهرسة والحفظ لمنشورات الإنترنت عن طريق التوزيع المنظم والمتسق للمسئوليات، حيث إن الشبكة الوطنية للأرشيفات ومؤسسات الجمع ومزودي المعلومات تعمل من خلال الاتفاقيات الرسمية والتي تكون فيها المسئوليات محددة جيداً لتخدم

---

(٢) National Library of Australia . Guidelines For Selection of Online Australian Publications Intended for Preservation by the Library of Australia.- 17 July 2001. http://pandora.nla.gov.au/selectionguidelines.htm

(٣) Pam Gatenby. Digital continuity: the Role of the National Library of Australia, op.cit.

عملية حفظ الوصول لمواد الإنترنت الهامة.

وهناك الكثير من الاتجاهات التي تتجه إلى جعل مسئولية أرشفة مواد الإنترنت مناطة بالمستودع الرقمي الوطني، وبعض الاتجاهات الأخرى تقترح بأن يكون هناك مكتب حفظ رقمي يقوم بهذه المهمة، كما يوجد الكثير من الاقتراحات التي تقترح بأن المكتبة الوطنية ومكتبات الإيداع القانوني يكون عليها مسئولية الأرشفة الرقمية، وكانت هناك اتجاهات بجعل مسئولية الأرشفة الرقمية على عاتق الأرشيف الصوتي، ولكن الاتجاهات الأكثر شيوعًا تتجه إلى أن يكون هناك مستودعات موزعة عبارة عن وكالات متناسقة فيما بينها، ومن هنا يمكن القول بأن المسئولية يمكن أن تقسم بين المستودعات المحلية والمستودعات المركزية(١).

٣/٢/٢ تشريع الإيداع القانوني الدانمركي للمنشورات الإلكترونية :

حصلت الدانمرك على قانون إيداعها الأول عام ١٦٩٧م، عندما صدر المرسوم الملكي بإيداع خمسة نسخ من كل المطبوعات بالمكتبة الملكية الدانمركية (RLD)، وخلف هذا القانون الكثير من القوانين، ومن أهم هذه القوانين قانون عام ١٧٨١م، والذي تمدد وتوسع ليشمل كل المملكة الدانمركية، وبذلك تضمن القانون (النرويج وأيسلندا وجرينلند وجزر الفاروي Faroe Island و Duchies of

---

(١) Neil Beagrie. National Digital Preservation Initiatives: an Overview of Developments in Australia, France, the Netherlands, and the United Kingdom and of related International Activity:- Council on Library and Information Resources, Washington, D. C., Library of Congress, April, 2003.

http://www.dlib.org/dlib/september99/vanderwerf/09vanderwerf.html

schleswing و Holstein) ، كما أن القوانين الأولى للإيداع القانوني لم يكن بها نصوص خاصة بالخرائط، بينما نص قانون عام ١٧٨١م بوضوح على أن الخرائط والمطبوعات يلزم إيداعها.

ولقد أجريت بعد ذلك عدة تعديلات، فجاء تعديل عام ١٩٠٢ الذي كان من أوسع وأشمل التعديلات التي دخلت على القانون، حيث يعد هذا التعديل التشريعي بمثابة استجابة لما أحدثته الثورة الصناعية الدانمركية والتي عملت على ظهور طفرة في الطباعة. ونتج عن ذلك زيادة كبيرة في المواد التي تسلمتها المكتبة الملكية، فجاء قانون عام ١٩٢٧م ليحدد الكمية التي يتم إيداعها شيئًا ما :

أولاً: عن طريق تخفيض عدد النسخ التي يتم إيداعها بالمكتبة الملكية إلى نسخة واحة فقط.

ثانياً: كما عمل على توسيع مجموعة المواد سريعة الزوال والمستثناة من الإيداع[(١)].

ومن أهم السمات الرئيسية لقانون الإيداع الدانمركي لعام ١٩٢٧م :

- المواد المطبوعة فقط هي الخاضعة للقانون.
- طابعو الكتب والصحف bookprinters and artprinters يلزمهم القانون بإيداع نسخة من كل عمل يتم إنتاجه باستثناء الأشكال forms و blanks و time-table of transport services and new not revised imprints وهذه

---

(١) Henrik Dupont. Legal Deposit in Denmark : the New Law and Electronic Pproducts.
http://www.kb.nl/infolev/liber/articles/dupont11.htm

النسخة يتم تقديمها إلى المكتبة الملكية ومكتبة جامعة وولاية Aarhus.

- ترسل هذه المنتجات مرتين في السنة إلى المكتبات المعنية.
- ترفق قائمتان بالمحتويات بمادة الإيداع، وواحدة من هذه القوائم ترد إلى المرسل دليلاً على أن مادة الإيداع قد تسلمت.
- تتكلف بنفقات التسليم مؤسسات معينة.
- تدفع تكلفة النسخ الإضافية التي يتطلبها الإيداع القانوني من قبل الناشر.
- الناشر مسئول عن تسليم المنشورات التي تنتج خارج الدانمرك إذا نوى الناشر أن يوزع هذا المنشور في الدانمرك.
- تكون عقوبة خرق القانون غرامة تتراوح بين ١٠-١٠٠٠ كرونة دانمركية.
- إذا لم يقدم الطابع أي شيء خلال ستة شهور عملاً بإطار القانون، يجب أن يقدم إعلانًا رسميًا إلى المؤسسات المعنية.
- من حق مكتبة جامعة ولاية Aarhus والتي هي قسم من المكتبة الملكية أن تطلب من الناشرين نسخة واحدة عن كل منشور.
- يتضمن القانون الطابعون والناشرون في جزيرة فاروي Faroe Island ولا يتضمنهم في جرين لاند Greenland.
- تقع على المكتبات المعنية مهمة العناية والرعاية حتى لا تحدث مخالفات أو اختراقات وفي حالة حدوث أي من ذلك عليها أن تقدم أعمال المساعدة للشرطة.
- يتم إيداع الأعمال الكاملة فقط، بينما الطبعات التمهيدية والتجريبية

غير خاضعة للإيداع[١].

وخلال العقود الثلاثة التالية لقانون ١٩٢٧م، بذلت عدة جهود لمراجعته وتنقيحه، ففي عام ١٩٦٠م ركزت المكتبة الملكية الدانمركية الانتباه على قضية إيداع المنشورات التي يتم إنتاجها باستخدام الطرق التخطيطية كالرسم والتصوير، وفي عام ١٩٧٠م كانت قضية إيداع المواد السمعية والبصرية[٢]. وفي عام ١٩٩١م تم إلغاء قانون الصحافة ليحل محله قانون المسئولية الإعلامية the media responsibility act ومن أهم الفقرات التي أضيفت لهذا القانون هو أن الإيداع القانوني يتطلب من الطابع أن يذكر اسمه أو شركته ومسكنه على المطبوع أو على أي منشور تم عمله.

ومنذ عام ١٩٩٤م عملت المكتبة الملكية الدانمركية بالاشتراك مع مكتبة جامعة ولاية Aarhus على تكوين مشروع قانون جديد مقترح، تقدموا به للجنة المكتبات بجمعية المعلومات والتي بدورها أيدت هذا الاقتراح، وتأسست هذه اللجنة في عام ١٩٩٥م من قبل وزارة الثقافة. وجاء القانون مطابقاً للاقتراح المقدم تقريبًا، وتمت تغطية كل أنواع برامج الكمبيوتر من قبل مشروع القانون المقترح، وكانت البرامج المعنية بالإيداع في هذا الاقتراح كبرامج نظم تشغيل مثل MsDOS وOS/2 وبرامج الأدوات أو البرامج التطبيقية مثل برنامج الجدولة spreadsheets ومعالج الكلمات word processors ولكن أجيز القانون دون تغطية

---

(١) R. Margrether. Legal Deposit in Denmark, June,1997.
http://www.statsbiblioteket.dk/engelsk/legal/legal.htm

(٢) Ibid.

برامج الكمبيوتر على عكس ما اقترحه مشروع القانون[1].

وكان التجديد يتركز على تحديد المواد التي يجب إيداعها، وانتهى النص التشريعي إلى كلمتين مفتاحيتين هما: العمل (work) والمنشور (publication) مع الإشارة والتركيز على نقطة هامة جدًا وهي بغض النظر عن الوسط (regardless of medium) وتم تعريف العمل work بأنه: عبارة عن كمية محددة من المعلومات والتي يجب أن تكون وحدة نهائية ومستقلة. وتم تعريف المنشور(publication) بأنه: واحدة أو أكثر من نسخ العمل توضع للبيع أو للتوزيع على الجمهور بطريقة أو بأخرى[2].

وبهذا يغطي ويطوق التشريع الجديد التقنيات التي ظهرت في الماضي وفي الحاضر والتي سوف تظهر في المستقبل، ويؤكد التشريع على التحول من الطابعين للوثائق إلى الناشرين للمواد الوثائقية في إدراك وفهم واسع، متضمنًا بذلك المنشورات الرقمية مادية الشكل ومنشورات الإنترنت الثابتة. ولكن كان هناك بعض القضايا التقنية حقوق النشر والطبع والنسخ وغيرها التي ما زالت عالقة دون حل؛ فمثلاً وثائق الخط المباشر الإلكترونية الديناميكية لم يتم

(١) Ibid.

(٢) Birgit Henriksen. Legal Deposit from the Internet in Denmark: Experiences with the Law from 1997 and the Need for Adjustments, June, 2001.

http://www.deflink.dk/upload/doc-filer/doc-alle/1023-BNH.doc

تضمينها بشكل واضح في القانون الدانمركي[١].

وفي سبتمبر عام ١٩٩٧م تم الانتهاء من إعداد القانون الجديد الخاص بالإيداع القانوني، وفي العام نفسه كانت الذكرى الثلاثمائة لصدور المرسوم الملكي للإيداع القانوني. والذي كان يلزم كل الطابعين في المملكة بإيداع نسخ من أعمالهم التي يطبعونها بالمكتبة الملكية Royal Library of Denmark (RLD) بكوبنهاجن. ودخل هذا التشريع حيز التنفيذ في الأول من شهر يناير عام ١٩٩٨ م[٢]. وقد صدر هذا المرسوم ليعمل على توفير نسخ من المطبوعات تكون مِلْكًا للملك حتى يتبادلها مع ملوك وسلاطين وعظماء البلاد الأخرى. وبمرور الوقت تهاوت فكرة التبادل هذه وسقطت، ولكن مبدأ الإيداع القانوني ظل ثابتًا[٣].

وعلى ذلك أصبح الغرض الأول والرئيسي للإيداع القانوني في القانون الدانمركي في الوقت الحالي هو حفظ التراث الثقافي الوطني القومي. ولكن من منظور أوسع يهدف إلى حرية المعلومات، حيث إن حرية المعلومات من المقومات الأساسية بالنسبة لمفهوم الديمقراطية، وأساسية لحق الفرد في أن يكوّن رأيًا مستقلاً وحرًا، ولكن بدون الوصول الحر والسهل إلى المواد التي تنشر فإن ذلك سوف يحد من حرية المعلومات[٤].

---

(١) National Library of Australia, PANDORA Business Process Model. op.cit.

(٢) Birgit Henriksen. op.cit .

(٣) Ibid.

(٤) R. Margrether.

ودخل هذا القانون حيز التنفيذ في يناير عام ١٩٩٨م، وهو يمثل ثورة في تاريخ الإيداع القانوني حيث إنه لم يغط المطبوعات فقط بل شمل أيضًا كل الأعمال التي تنشر في الدانمرك، دون اعتبار للوسيط medium المستخدم في إنتاج النسخ. فالتغير الرئيسي في النص القانوني هو التحول من المواد المطبوعة إلى المواد المنشورة. ويعني هذا أن المنتجين يجب أن يستوعبوا القانون، حتى يكونوا مستعدين لتنفيذ النص القانوني، ليتحقق الهدف من التشريع(١).

ولما كان من المهم التعرض للنص التشريعي لقانون عام ١٩٩٧م والذي استقت المكتبة الدانمركية منهجيتها وسياستها من خلاله فمن المفيد الإشارة لنصوص هذا القانون :

أولاً:

- يجب إيداع نسختين من أي عمل يتم نشره في الدانمرك بمؤسسة الإيداع. ويطبق هذا الإلزام بصرف النظر عن الوسيط المستخدم في إنتاج النسخ.
- يعني مصطلح العمل (work) كمية محددة من المعلومات التي تعتبر وحدة منتهية ومستقلة.
- ينشر العمل عندما تكون هناك موافقة من المؤلف على أن نسخ العمل سيتم توزيعها على الجمهور سواء بالبيع أو بأي طريقة أخرى.
- يعتبر العمل منشورًا عندما يوافق المؤلف على أن يعلن للجمهور بأن نسخ

---

(١) Henrik Dupont .- legal deposit in Denmark : The New Law and Electronic Products. http://www.kb.nl/infolev/liber/articles/dupont11.htm op.cit.

العمل يتم إنتاجها وسيتم توزيعها، سواء من خلال قاعدة بيانات مثلاً والتي يستطيع من خلالها المستفيد أن يسترجع نسخة العمل.

- توزع النسخ بين الجمهور بموجب الشروط التي تناولها الجزء الثاني من قانون حق المؤلف والتي تعتبر سارية في هذا القانون.
- يتضمن النشر في الدانمرك الحالة التي يتم فيها إنتاج النسخ في الخارج وتوزع في الدانمرك.
- لا يجب أن تودع الأعمال التي في شكل برامج كمبيوتر ما لم تكن نسخة هذا البرنامج جزءًا مكملاً للعمل الذي يعد ذا طبيعة مختلفة، ولا يصلح أن ينشر العمل دون هذا البرنامج، وفي هذه الحالة يتم إيداع العمل بالبرنامج المرافق له.

ثانيًا:

- يجب أن تودع الأعمال في الشكل نفسه الذي نشرت فيه ما لم يكن هناك شروط متفق عليها.
- إذا كان الوصول إلى العمل يتم باستخدام تجهيزات تقنية فقط، فيجب أن ترفق التعليمات والتوجيهات الضرورية مع نسخة الإيداع، حيث يجب أن يلتزم المودع بناءً على طلب مؤسسة الإيداع بإيداع التوثيق التقني الضروري لجعل العمل متاحًا في حالة ما لم تكن التجهيزات التقنية المستعملة منتشرة في السوق العام. وقد يطلب المودع لهذا التوثيق التقني أن لا تتاح إلى أي طرف ثالث.
- عندما يتم نشر الأعمال في شكل قواعد بيانات، يجب على المودع أن يعلن مؤسسة الإيداع لحق المؤلف the copyright deposit institution بهذا

العمل المتمثل في شكل قاعدة بيانات، كما عليه أيضًا أن يقدم إليها كلمة السر password الخاصة بفتح قاعدة البيانات، وأي معلومات أخرى ضرورية للمؤسسة تمكنها من الوصول للعمل. تقوم مؤسسة إيداع الحقوق برعاية حقوق المؤلف بصفة عامة، حيث إن لديها الحق في الوصول، وكذلك أيضًا لديها الحق في المطالبة بالأعمال، ولها الحق في نسخ العمل.

- تخضع الإصدارات الجديدة للعمل أيضًا لإلزام إيداع حقوق المؤلف copyright deposit obligation.

ثالثًا:

- يخضع أي شخص منتج للنسخ النهائية للمنشور للالتزام بالإيداع the copyright deposit obligation.
- إذا لم يكن المنتج محددًا بوضوح، يقع الإلزام على الناشر بناءً على طلب المؤسسة الإيداع لحقوق المؤلف. والناشر هو الشخص الذي يحرك عملية التوزيع ويرعاها.
- يلزم الناشر بالإيداع بالنسبة للمنشورات التي قد يكون تم إنتاجها في الخارج، وإذا كان هذا الشخص غير مقيم في الدانمرك فيلزم بالإيداع المستورد الذي يمثل الناشر في الدانمرك، وإذا كان الناشر يقيم في الخارج وليس هناك مستورد بالدانمرك فيلزم بالإيداع الناشر نفسه.

رابعًا:

- يجب أن يوضح صراحة على أي عمل يتم نشره في الدانمرك اسم الناشر واسم شركته و محل إقامته.

خامسًا:

- يجب على الناشر بناءً على طلب مؤسسة الإيداع تقديم المعلومات الضرورية من أجل التسجيل الصحيح للعمل في الببليوجرافيا الوطنية.

سادسًا:

- يتحمل الناشر النفقات الخاصة بإنتاج نسخ الإيداع، أو يتحملها الشخص الذي يلزم بالإيداع، حيث يجب أن يدفع نفقات المراسلة للنسخ التي تم إنتاجها في الخارج.
- تدفع نفقات البريد كالشحن وما شابه من قبل مؤسسة الإيداع.
- يضع وزير الثقافة أيضًا شروطًا إضافية على الحالات التي تدفع لها مؤسسة الإيداع تعويضات كاملة أو جزئية من تكلفة الإنتاج.

سابعًا:

- يجب على الشخص الذي يقع عليه الإلزام بالإيداع أن يكون مدعماً للعملية الإدارية التي تهدف إلى أن ضبط الإيداع وأساليبه وأنواعه.

ثامنًا:

- يتم تخزين النسخ المودعة بمنطقتين جغرافيتين حسب ما يقرر وزير الثقافة هاتين المنطقتين.
- يجب أن تتاح النسخ المتضمنة في المجموعات التي تتسلمها المؤسسات للمستفيدين طبقاً لإطار التشريع الخاص بحقوق النشر والطبع، حيث إن النسخ في الشكل الرقمي ربما قد تجعل متاحة لأشخاص معينين بغرض البحث أو الدراسة من مكانها عن طريق الوسائل والتجهيزات التقنية،

حيث إن إنتاج النسخ في الشكل الرقمي غير مصرح به.

تاسعًا:

- يحق لوزير الثقافة أن يضع شروطًا أخرى إضافية حول شكل الإيداعات ويتضمن ذلك المعلومات التي يجب أن ترافق الأعمال المودعة، والحدود الزمنية للإيداعات، والمؤسسة التي تم إنتاج الإيداعات فيها.
- يحق لوزير الثقافة أيضاً أن يضع شروطًا أخرى حول تخزين الأعمال المودعة وإتاحتها.
- يحق لوزير الثقافة أن يضع شروطًا على الإعفاء من الإلزام بالإيداع، ويتضمن ذلك بعض أنواع الأعمال، كما أن الأعمال المقدمة في عدد محدود من النسخ لا يتم إيداعها. ويحق له أيضًا أن يضع شروطًا على إلغاء الإيداع للنسخ التي لا تستحق أن تحفظ لأغراض ثقافية أو بحثية.

عاشرًا:

- تكون العقوبة بالغرامة في حالة انتهاك القسم الأول /الفقرة الأولى، أو القسم الثاني، أو القسم الثالث.
- يتم توقيع غرامة على أي شخص لا يمتثل إلى الطلب الواقع تحت القسم الثاني / الفقرة الثانية، والقسم الثالث/ الفقرة الثالثة، أو القسم الخامس.
- تتضمن التعليمات التي تفرض بمقتضى القسم التاسع عقوبة في شكل غرامة لأي لانتهاك لشروط التعليمات والتنظيمات.
- المسئولية القانونية بقانون العقوبات Criminal liability ربما تُفرض على

الشركات وغيرها (من الأشخاص القانونيين) وذلك من خلال قواعد القسم الخامس لقانون العقوبات Criminal Code.

الحادي عشر:

- هذا القانون يدخل حيز التنفيذ من بداية يناير عام ١٩٩٨م.
- القانون رقم ١٦٠ الذي صدر في أول يوليو عام ١٩٢٧م بخصوص إيداع حق النشر والطبع للمطبوعات بالمكتبات العامة، قد تم إلغاؤه.
- القسم الثالث عشر من التشريع رقم ١٨٦والذي صدر في مارس عام ١٩٩٧م على الأفلام قد تم إلغاؤه.

الثاني عشر:

- هذا التشريع لا يمتد إلى جزر (فاروي وجرينلند) [(١)].

وبناء على ما سبق فيمكن إيجاز أوجه الاختلاف بين القانون الجديد لعام ١٩٩٧م والقانون السابق عليه لعام ١٩٢٧م على النحو التالي :

١- معيارية جديدة للإيداع :

كانت معيارية الإيداع طبقًا لقانون عام ١٩٢٧م هي الطباعة، بينما معيارية الإيداع طبقًا لقانون عام ١٩٩٧م هي النشر، والذي يعني أن كل المواد التي تنشر بصرف النظر عن نوع الوسيط الناقل للإنتاج سوف تكون خاضعة للإيداع. وتم اختيار معيارية النشر لسببين هما :

١. حتى لا يكون هناك ضرورة لتغيير القانون مع ظهور كل تقنية جديدة.

(١) R. Margrether. op.cit.

٢. أنها قريبة من المفاهيم الأساسية لقانون حق المؤلف.

٢- أنواع جديدة من الوسائط يتضمنها :

كانت الأفلام وبرامج الفيديو مغطاة بأكثر من قانون حيث يتم إيداعهما بمتحف الفيلم الدانمركي. وأيضاً إذاعة الراديو والتليفزيون لها ترتيبات إيداع طوعية بمكتبة جامعة وولاية Aarhus وبالأرشيف الإعلامي في ولاية Aarhus أيضاً. حيث يطبق نوع الإيداع هذا فقط على شركة الإذاعة الدانمركية. وكان الوصول إلى إذاعات التليفزيون والراديو التي تم إيداعها يصرح به فقط لأغراض البحث طبقاً لقانون الحقوق المحفوظة[1]. أما قانون عام ١٩٩٧م فيغطي إضافةً للمواد المطبوعة والمصغرات الفيلمية (الميكروفيش والميكروفيلم) والتسجيلات الصوتية (الموسيقى والكلام) والأفلام وبرامج الفيديو والتصوير الفوتوغرافي أيضًا النصوص المكتوبة بطريقة برايل لفاقدي البصر والمنشورات المجمعة والمنشورات الإلكترونية.

٣- المودعون ليسوا على الدوام مجموعة متجانسة :

كان الذين يخضعون للإيداع طبقًا لقانون عام ١٩٢٧م هم الطابعون، بينما طبقاً لقانون عام ١٩٩٧م فهم المودعون وهم من ينتهي عندهم العمل ليكون صالحًا للنشر سواء كان الطابع، أو المجلد Binder أو منتج الأقراص الضوئية أو foto-labs. وقد كانت هناك احتجاجات من الشركات المصنعة لبرامج الكمبيوتر على إيداع برامج الكمبيوتر، وقد عالجها التشريع وتضمن في تغطيته الوثائق الساكنة فقط وهى التي يجب أن يتم أرشفتها، حيث يتم تحميل هذه الوثائق من

(١) Ibid.

المواقع الحرة أو المفتوحة وكذلك أيضًا من المواقع المحمية بكلمات سر.

٤- من التوزيع إلى التسليم المتمركز from distributed to centralized :

لم يكن المودعون طبقًا لقانون عام ١٩٢٧م يقومون على الدوام بإرسال النسختين إلى مؤسستين، حيث إن كل مؤسسة منوطة بتسلم وحفظ أنواع محددة من المواد. فكانت المكتبة الملكية الدانمركية تتسلم المواد المطبوعة ماعدا الصحف وتتسلم أيضاً المصغرات والأعمال المجمعة والأعمال الإلكترونية والأعمال في أسلوب برايل Briall والصور الفوتوغرافية. أما طبقًا لقانون عام ١٩٩٧م فتقوم المكتبة الملكية بإرسال نسخة واحدة من هذه المواد إلى مكتبة جامعة وولاية Aarhus، بينما تتسلم مكتبة جامعة ولاية Aarhus نسختين من الصحف وphonogrammes وvideogrammes. وتقوم مكتبة جامعة ولاية Aarhus بإرسال نسخة من هذه المواد لأي المكتبة الملكية[1].

والجدير بالذكر أن استعمال مصطلح " منشور publication " لضبط عملية الإيداع القانوني، يعني ضمنياً أنه سوف يحل مشكلة هامة في حماية حق النشر والطبع، حيث إن كل النسخ التي يتم الحصول عليها يمكن أن تجعل متاحة للإعارة أو للعرض أو للأداء في المكتبة بطريقة نسخ الأعمال المنشورة نفسها وتقييداتها والتي يتم الحصول عليها بالطريقة التقليدية.

وكما هو ملاحظ فإن بعض نواحي القانون الجديد أصبحت تعد أكثر تقييداً من القانون السابق، حيث إنه تستثنى أعمال مطبوعة لا تنتمي إلى النشر، ولكن على الجانب الآخر القانون الجديد ضمن الجمع والحفظ لأعمال

(١) Ibid.

الإيداع والمفيدة في الوسائط النشر، متضمنة بذلك الوسائط الرقمية الجديدة وأي وسائط لم تعرف بعد. ولكي تحل بعض المشاكل المتوقعة في الحفظ المستقبلي للأعمال الرقمية، فالقانون الجديد يتضمن شروطًا إلزامية التي تمكن مكتبة الإيداع القانوني من طلب المعلومات التقنية الضرورية والمعايير المستخدمة لتخزين الأعمال وتشغيلها (٢).

وقامت المكتبة الملكية الدانمركية بإنشاء نظام للإيداع وأتاحت على الموقع http://www.pligtaflevering.dk معلومات عن التشريع الجديد للإيداع القانوني لعام ١٩٩٧م، كالتوضيح والتمييز بين الأنواع المختلفة من المنشورات، ويعد هذا الموقع الجزء العام من نظام الإيداع.

ولتدعيم القانون تم تطوير نظام الإيداع للاسترجاع والعرض والتفاعل حتى يقدم الخدمات ويتيح منشورات الشبكة التي تم أرشفتها، حيث كانت الإتاحة مقصورة على داخل المكتبة الملكية بحجرات القراءة من خلال جهاز - (كمبيوتر شخصي pc)، وذلك وقوفاً على حق المؤلف copyright، فلا تسمح المكتبة الملكية بإعطاء وصول من خلال الشبكة للمواد والأعمال المودعة، وهذا الجزء من النظام يسمى الجزء الخاص part non public.

وقد شكلت الصياغة التشريعية الجديدة للقانون التي اعتمد فيها المشرع المنهج الانتقائي لإيداع محتويات الشبكة، صعوبة لإنشاء نظام آلي متكامل

---

(٢) Niels Erik Wille.- Danish Libraries and the Copyright Law of 1995.- Dep. of Communication, Computer Science and Education, Roskilde University, Denmark

http://www.deflink.dk/upload/doc-filer/doc-alle/1023-BNH.doc

ليعمل على حصاد harvesting وتسجيل هذه المواد المنتقاة.

تعتمد المكتبة الملكية الدانمركية في تجميعها للمواد على نموذج تصميمي، حيث يتم تحميل الإبلاغ أو الإعلان عن المنشور، والشخص المسئول عن عمل التقنيات الخاصة بالنسخ الرقمي وإكماله هو المسئول عن الإبلاغ والإعلان عن المنشور، عن طريق إملاء شكل محدد موجود على الموقع الخاص بالنظام.

٤/٢/٢ تشريع الإيداع القانوني النرويجي للمنشورات الإلكترونية :

صدر آخر قانون للإيداع القانوني بالنرويج عام ١٩٨٩م، وهو يغطي جميع الوثائق النرويجية المتاحة عامة للجمهور والمخزنة على أي وسيط سواء كان هذا الوسيط ورقيًا، أو مصغرات، أو صورًا، أو وثائق مجمعة (combined documents)، أو تسجيلات صوتية، أو أفلام، أو فيديو، أو منشورات إلكترونية، وبرامج إذاعية. كما يغطي هذا القانون الوثائق المنشورة خارج النرويج لناشرين نرويجيين - وكذلك أيضاً - تلك الوثائق الموجهة خصيصًا للجمهور النرويجي ومنشورة خارج النرويج.

ولقد كان هذا القانون وتعليماته لعام ١٩٨٩م والذي بدأ تنفيذه عام ١٩٩٠م يغطي إيداع المنشورات الإلكترونية المشبكة، حيث كان هناك تعليمات وتنظيمات قانونية خاصة بعملية تطبيق الإيداع[١]. ولا يغطي هذا القانون الوثائق الموجودة في الشبكات المغلقة وبرامج الكمبيوتر وأيضًا وثائق الإنترانت الخاصة بالشركات والمنظمات والمؤسسات وأيضًا اتصالات الشبكات net

(١) Elizabethe Martin . Management of Networked Electronic Publications : A table of Status in Various Countries .- National Library of Canada, November, 2001. http://www.nlc-bnc.ca/obj/r7/f2/r7-100-e. pdf

communications كالبريد الإلكتروني والمناقشات المغلقة أو مجموعات الشات ذات الطبيعة الخاصة[٢].

ومع هذا يلاحظ أن هذا القانون وتعليماته قد كتبت قبل أن تصل شبكة الإنترنت العالمية، وقد انعكس ذلك على نص القانون بإيداع نسختين من كل وثيقة، حيث إن ذلك غير ممكن مع وثائق الويب المتوفرة عموماً، وفي الوقت الحالي تقوم المكتبة الوطنية على دراسة الطرق الأكثر فاعلية لتطبيق هذا القانون على الوثائق الرقمية، حيث يتم استخدام مناهج متعددة للمجموعات المختلفة[٣].

وتتضمن التعريفات المتضمنة في التشريع :

- **الوسط medium :** وهو وسيلة لتخزين المعلومات.
- **الوثيقة document :** هي واحدة أو أكثر من النسخ المماثلة للوسط التي تخزن فيه المعلومات للقراءة أو الاستماع أو المشاهدة أو النقل اللاحق.

وهذه التعريفات قد ترى على أنها مرنة وتساير صيغ وأشكال النشر الحالية وكذلك تلك التي قد تظهر في المستقبل، كما يتم مراجعة التعليمات والعمليات

(٢) Carol Van Nuys. Digital Documents Disappear Daily .- Paradigma , The National Library of Norway, The Rana Division.
http://www.nb.no/paradigma/eng_utskriftsvennlig.html

(٣) Carol Van Nuys. The Paradigma Project: National Library of Norway, RLG DIGINEWS, 15 April, 2003.

http://www.rlg.ac.uk/preserv/diginews/diginews7-2.html#feature2

من وقت لآخر في المستقبل على ضوء الخبرة في التعامل مع المنشورات الإلكترونية والتي اكتسبتها المكتبة الوطنية النرويجية منذ عام ١٩٩٠م[1].

وتتبع المكتبة الوطنية النرويجية في تطبيق الإيداع القانوني على المنشورات الإلكترونية المشبكة المنهج الشمولي، حيث إن هناك إلزامًا بتسليم كل المنشورات التي تتاح للجمهور عامة، وفي حالة ما يكون الشكل الأصلي للمنشور إلكترونيًا، يرسل مباشرة إلى المكتبة بالوسائل الممكنة التي تمكن المكتبة من استقبال كل من المنشورات ذات الاهتمام والمنشورات الأخرى غير ذات العلاقة، حيث يتم تطبيق معايير الاختيار بعد استلام كل المواد، ويكون التركيز الأساسي على جمع المنشورات ذات القيمة الثقافية الدائمة[2].

وبالتالي بدأ التطبيق التشريعي لإيداع المنشورات الإلكترونية خلال عام ٢٠٠٠م وهو العام الذي ي [illegible]
الرقمية المنشورة على الإنترنت من قبل النرويجيين. وهذا يتضمن تحميل صفحات الويب ذات العلاقة ومتابعتها وتكرار التحميل لهذه المنشورات حسب خصائص هذه المنشورات والمعلومات المتضمنة لها، وبالإضافة لإيداع منشورات الويب يتم إيداع قانوني أيضاً لقنوات الإرسال الإذاعي المستمرة حيث هناك أربع شركات إذاعية نرويجية، وإضافة إلى ذلك أيضاً توجد مخططات لإيداع

---

(١) Elizabethe Martin, op.cit.

(٢) Svein Arne Brygfjeld .- Digital Legal Deposit And Digital National Library Of Norway 0nline This Presented In Nordunet 2000 Conference (28- 30 September) http://www.csc.fi/nordunet2000/abstracts.phtml#3

الأعمال الشاملة بعد تحويلها إلى أشكال رقمية كالخرائط والصور المتحركة والصحف.

٣/٢ تشريعات الإيداع القانوني للمنشورات الإلكترونية في الدول العربية :

اهتمت الدول العربية مبكرًا بمسائل الملكية الفكرية، حتى أن بعضها قد ساهم في الجهد الدولي لحماية الملكية الفكرية اعتبارًا من القرن التاسع عشر، وكان عدد منها من الدول الأساسية في عضويتها لعدد من اتفاقيات الملكية الفكرية الدولية.

ومن خلال إجراء المسح التشريعي للوقوف على نطاق الإيداع القانوني والحماية المقررة في الدول العربية لمصنفات الملكية الفكرية، وجد الباحث أن جميع الدول العربية تقريبًا تتوفر لديها قوانين في ميدان حماية حق المؤلف والحقوق المجاورة وميدان براءات الاختراع والتصاميم الصناعية، أما في حقل الإيداع القانوني (كتشريع مستقل) فلا يوجد في كثير من الدول العربية قانون مستقل في الإيداع القانوني بل كان الإيداع القانوني يغطي من خلال مواد داخل قوانين أخرى، كقانون حق المؤلف أو حماية الملكية الفكرية وغيرها. وفيما يلي عرض لتشريعات للدول العربية التي ظهر مفهوم واضح للإيداع ضمن تشريعاتها[(١)].

(١) يونس عرب، نظام الملكية الفكرية في الوطن العربي:

http://www.google.com/search?q=cache:SAhnRg2n1oIJ:www.arablaw.org/Download/Arabworld_IPsystem.doc

ففي الأردن صدر قانون حماية الملكية الأدبية والفنية (القانون رقم ٧٥ لعام ١٩٩٩م) بالمملكة، وجاء الفصل العاشر بعنوان الإيداع وبدأ هذا الفصل بالمادة ٧٦ والتي نص فيها أنه يتم إيداع العمل أو التسجيل السمعي أو الأداء أو البرامج الإذاعية أو التلفزيونية لدى مصلحة حماية الملكية الفكرية في وزارة الاقتصاد والتجارة. وأن الإيداع قرينة على ملكية المودع للعمل، أو التسجيل السمعي، أو الأداء أو البرامج الإذاعية أو التلفزيونية، ويمكن إثبات عكس هذه القرينة بجميع طرق الإثبات.

كما نصت المادة ٧٧ على أن كل من يرغب من أصحاب حق المؤلف وأصحاب الحقوق المجاورة أو خلفائهم الخصوصيين أو العموميين، في إجراء معاملة الإيداع، يجب عليه أن يقدم إلى مصلحة حماية الملكية الفكرية طلبًا موقعًا منه أو من وكيله يذكر فيه المعلومات الآتية: عنوان ونوع العمل، أو التسجيل الصوتي، أو الأداء، أو البرنامج الإذاعي أو التلفزيوني، اسم وصفة وعنوان المؤلف أو صاحب الحقوق المجاورة، إذا لم يجر المؤلف أو صاحب الحقوق المجاورة الإيداع بنفسه يجب أن تذكر المعلومات السابقة بالنسبة للشخص الذي يقوم بالإيداع أيضاً، نوع الصك الذي يستند إليه المودع لتقديم طلب الإيداع إذا كان المودع غير المؤلف أو صاحب الحقوق المجاورة، يذكر عند الاقتضاء اسم وعنوان الشخص المكلف الإنجاز المادي للعمل (الطابع والساكب، ... إلخ). ويجب أن يرفق بطلب الإيداع: نسخة أو خلاصة عن السند الذي يجري الإيداع بموجبه وذلك إذا لم يكن الطالب هو المؤلف ذاته أو صاحب الحق المجاور ذاته (الوكالة أو حق التنازل أو المقاولة أو الاتفاق..)، ثلاث نسخ من العمل أو موضوع الحق

المجاور. أما فيما يختص بالصور واللوحات الزيتية والمائية والتماثيل والهندسة، والأعمال التي لا يوجد منها إلا أصل واحد فيستعاض عن النسخ المذكورة آنفاً بصور فوتوغرافية أو غير فوتوغرافية عن ذلك العمل على ثلاثة أبعاد تعطي شكل العمل وهيئته جملة وتفصيلاً.

ونصت المادة ٧٩ على أن يسجل طلب الإيداع في مصلحة حماية الملكية الفكرية وتسلم لمقدمه شهادة تذكر فيها المعلومات المثبتة في الطلب مرفقة بنسخة من النسخ الثلاث المودعة، وتؤرخ الشهادة وتختم ويوقع عليها رئيس المصلحة المذكورة. وتعطى الشهادة الأولى مجاناً وكل نسخة جديدة عن هذه الشهادة تستوفي عنها المصلحة الرسم الإضافي المشار إليها في المادة السابقة.

وأخيرًا جاءت المادة ٨٠ لتنص على أن كل عقد يجري على عمل أو تسجيل سمعي أو أداء أو برنامج إذاعي أو تلفزيوني مسجل لدى مصلحة حماية الملكية الفكرية يمكن تدوينه لدى المصلحة المذكورة[(١)].

أما في الإمارات العربية المتحدة فقد صدر قانون اتحادي رقم (١٥) لسنة ١٩٨٠م في شأن المطبوعات والنشر. وقد نصت المادة (١١) على أنه " عند إصدار أي مطبوع يجب على الطابع أن يودع عشر نسخ منه لدى إدارة الرقابة بالوزارة ويعطى إيصالاً بهذا الإيداع. كما نصت المادة (١٩) على أنه " على ناشري ومستوردي المطبوعات إيداع خمس نسخ من كل مطبوع مستورد لدى الجهة المختصة بالوزارة قبل عرضه للتداول ما لم يكن المطبوع من المطبوعات التي

(١) اتحاد الناشرين العرب، اللجنة العربية لحماية الملكية الفكرية :

http://www.arabpip.org/apip_about.htm

تستورد منها أعداد قليلة فيكفي في هذه الحالة إيداع نسخة واحدة منها تعاد إلى صاحبها بعد استكمال الإجراءات الخاصة بالتداول، ويحدد الوزير هذه المطبوعات بقرار منه. وفي جميع الأحوال يجب أن يعطى المودع إيصالاً بالنسخ التي قام بإيداعها.

وفي البحرين صدر قانون بالمملكة في عام ٢٠٠٢م بشأن تنظيم الصحافة والطباعة والنشر، فجاءت المادة العاشرة من الباب الثاني الفصل الأول تنص على أنه "يجب على الطابع عند إصدار أي مطبوع أن يودع ثلاث نسخ منه لدى إدارة المطبوعات والنشر بوزارة الإعلام ونسختين لدى المكتبة الرئيسية العامة ونسختين من كل مطبوع يتعلق بالأمور الدينية لدى وزارة العدل والشئون الإسلامية، فإذا كان المطبوع مسجلاً، فيودع نسخة واحدة منه لدى إدارة المطبوعات والنشر بوزارة الإعلام ويُعطَى إيصالاً عن هذا الإيداع. وعلى الناشر إن لم يكن هو الطابع وكل من يتولى تداول المطبوعات إيداع نسختين من المطبوع لدى الإدارة قبل عرضه للتداول وذلك باستثناء المطبوعات ذات الصفة الخاصة". كما جاءت المادة الثامنة عشر من الباب الثاني تنص "على مستوردي المطبوعات القيام بهذا الإيداع بالنسبة لكل مطبوع تم في الخارج، ويجوز عدم رد هذه النسخ بعد الموافقة على تداول المطبوع. وعلى الناشرين والمستوردين إيداع نسختين من كل مطبوع يتعلق بالأمور الدينية لدى وزارة العدل والشئون الإسلامية". وفي الباب الأول من المادة الثالثة من القانون تم تعريف المطبوعات بأنها " الكتابات أو الرسوم أو المؤلفات المغناة أو الصور أو وعاء المنتجات السمعية أو السمعية البصرية أو غيرها من وسائل التعبير مما هو مطبوع أو مرسوم أو مصور أو مسجل بأية طريقة من الطرق بما فيها الطرق الإلكترونية أو

الـرقمية ، أو ممـا هـو قابـل للثبوت علـى دعامـة ، أو محفـوظ في أوعـية حافظـة ممغـنطة ، أو إلكتـرونية ، أو أيـة وسـيلة تقنـية جديـدة مـتى كانـت معـدة وقابلـة للتداول. وجاءت المادة الحادية عشرة من الباب الأول الفصل الثاني تنص على أنه "لا يسري الإيداع على المطبوعات ذات الصفة الخاصة أو غير التجارية[1].

أمـا في الـسعودية فقـد صـدر بالمرسـوم الملكـي رقـم (م/٢٦) نظـام مـستقل للإيداع بتاريخ ١٤١٢/٤/٧هـ وجاءت أحكام هذا النظام في سبع مواد كالآتي :

المادة الأولى (١): (تعاريف) :

الإيـداع: إيـداع نُـسخ مـن الأعمـال الخاضـعة لهـذا الـنظام إذا أُعـدت للنـشر والتداول بين الناس في مكتبة الملك فهد الوطنية مجاناً على سبيل الإلزام .

أوعية المعلومات: جميع الأشكال المادية المحتوية على نتاج الفكر الإنساني مطبوعاً كان أو مُسجلاً أو مصوراً مثل الكُتب والخرائط ومطبوعات المكفوفين والأفلام والأشرطة والأسطوانات.

المؤلف: الشخص الذي قام بإيداع المُحتوى الفكري أو الفني للعمل، ويشمُل لغرض تطبيق هـذا الـنظام المُحقِق والمُترجِم والمُختصِر والمُعلِّق والشارِح والمُحرِر والمُعِـد والجهـة الـتي صـدر مـنها العمـل بالنـسبة للأعمـال الخالـية مـن أسمـاء الأشخاص.

المادة الثانية (٢): (ما يسري عليه الإيداع) :

يخضع للإيداع في مكتبة الملك فهد الوطنية كل عمل فكري أو فني يتم داخل المملكـة العـربية الـسعودية طـبعه أو نـشره أو إنـتاجه أو تـصويره أو تـسجيله أو

(١) المرجع السابق.

استخدام غير ذلك من الطُرق التي تتيح نشرِه وتداوله بين الناس، سواء أكان العمل محل الإيداع قد صدر للمرة الأولى أم أُعيدت طباعته أو نشرِه أو إنتاجِه أو تصويرِه أو تسجيلِه، وسواء أكان بهدف الحصول على مقابل مادي أم للتوزيع مجاناً. يسري حكم الفقرة السابقة على المؤلفين والطابعين والناشرين والمُنتجين السعوديين والهيئات الحكومية السعودية عند إصدار أو نشر أي عمل مما ذكر في الخارج. يشمُل حكم الفقرتين السابقتين: الكُتب والكُتيبات والنشرات والحوليات والقواميس والمعاجم ودوائر المعارف والكشافات والمستخلصات والدوريات والصُحف الرسمية وشبه الرسمية والأهلية ووقائع المؤتمرات والأطالس والمصورات والخرائط والمُخططات والنشرات الإعلانية والكُتب المدرسية والببليوجرافيات والأدلة والمطبوعات الحكومية بكافة أنواعها وأشكالها. أوعية المعلومات السمعية والبصرية والسمعية البصرية. مثل الأفلام والأشرطة والشرائح والأسطوانات والأقراص والمُصغرات الفلمية ومطبوعات المكفوفين وأشرطة وأسطوانات الحاسب الآلي. الأعمال الفنية التي تُحددها اللائحة التنفيذية، لوحات الأنساب، طوابع البريد.

استثناء من شرط وطرح العمل للتداول بين الناس، يسري حكم الفقرتين الأولى والثانية على الرسائل والأطروحات المُقدمة للحصول على الماجستير أو الدكتوراه أو ما في حكمهما. إذا كان العمل محل الإيداع مكوناً من عِدة أجزاء أو مُجلدات بحيث تُنشر منفصلة أو على فترات فيُعتبر كل جزء أو مُجلد منها عملاً مستقلاً بالنسبة للإيداع. لا يسري نظام الإيداع على الأعمال التالية: الإعلانات التجارية وغير التجارية وقوائم الأسعار وبِطاقات الدعوات والزيارات والتهنئة والشهادات والبِطاقات والكروت الشخصية وبطاقات البريد. البراءات والأسهم

والمُستندات والأوراق المالية والنقدية ونماذج عقود البيع والإيجار ونحوها. النماذج والاستبيانات الخاصة باستيفاء البيانات البحثية أو الإدارية أو التجارية الرسمية منها والخاصة. المطبوعات الحكومية ذات الطابع السري. الأعمال الأُخرى التي يُحددها مجلِس الأُمناء.

المادة الثالثة (٣): (الملزمون بالإيداع) :

يلزم بإيداع أوعية المعلومات وخلافها من المواد المذكورة في المادة الثانية الأشخاص الموضحون أدناه، وفقاً للترتيب التالي :

المؤلف: إذا نشر عمله بنفسه بتمويل منه أو من غيره. الطابع : إذا قام بطباعة عمل من الأعمال على نفقته، أو ظهر اسم مطبعته على عمل لم يذكر اسم المؤلف أو الناشر فيه. المُنتج: إذا مول إنتاج عمل فني. الناشر : إذا نشر عملاً من الأعمال مهما كان موضوعه وبأي شكل من الأشكال المقروءة أو المسموعة أو المرئية أو المسموعة المرئية. يُلزم بإيداع الرسائل الجامعية: الجامعة أو الكُلية أو المعهد المُجِيز للرسالة داخل المملكة. المُلحقيات التعليمية أو الثقافية السعودية لرسائل السعوديين المُجازة في الخارج.

المادة الرابعة (٤): (عدد النُسخ الواجب إيداعها) :

يجب إيداع نُسختين من كل عمل يخضع للإيداع، باستثناء الرسائل الجامعية والأعمال الفنية التي يُحددها مجلِس الأُمناء فيكتفى بنسخة واحدة منها.

المادة الخامسة (٥): (إجراءات الإيداع) :

يجب على المسئول عن إيداع الأعمال المذكورة في المادة الثانية قبل طباعتها أو تسجيلها أو إنتاجها استيفاء الإجراءات التالية:

تعبئة استمارة الإيداع وفقاً لنموذج تُصدره المكتبة. الحصول على رقم الإيداع. تضمين العمل: رقم الإيداع. بيان مالك حق التأليف أو النشر أو الإنتاج. الرقم المعياري الدولي في الأعمال التي تتطلب ذلك وفقاً لما يُحدده مجلِس الأُمناء. بيانات النشر أو الإنتاج كاملة. لا يسري حكم الفقرة السابقة على الأعمال المنصوص عليها في الفقرتين (٣ ج) و (٤) من المادة الثانية والصُحف الرسمية وشبه الرسمية والأهلية، وكذلك كل ما يُطبع أو يُنشر أو يُنتج للسعوديين أو الهيئات السعودية في الخارج. يُلزم كافة المسئولين عن الإيداع أداء واجب الإيداع قبل طرح العمل للبيع أو التوزيع وتستثنى من ذلك الصُحف والمجلات السعودية، بحيث يتم إيداعها في يوم صدورها، والرسائل الجامعية ويتم إيداعها عقب إجازتهم. مع مُراعاة الفقرة الأولى من المادة السابعة يتم الإيداع بالتسليم المُباشر لمكتبة الملك فهد الوطنية أو بإرساله إليها بالبريد المُسجل دون انتظار المطالبة ترد منها في هذا الشأن، وتُزوِد المكتبة المودِع بإشعار بتسلُّم النُسخ المطلوبة.

تقوم الإدارة العام للإيداع والتسجيل في مكتبة الملك فهد الوطنية بإدخال بيانات كافة المواد المودعة في قاعدة بيانات آلية تُصدر المكتبة اعتماداً عليها الببليوجرافيا الوطنية للمملكة.

المادة السادسة (٦): (الجزاءات) :

يُعاقب من يُخالف أحكام هذا النظام بغرامة لا تتجاوز ثلاثة آلاف ريال مع إلزامه بإيداع النُسخ المطلوبة من العمل وفقاً لهذا النظام. يتم ضبط المُخالفات والتحقيق فيها وفقاً لقواعد يتم الاتفاق عليها بين وزارة الداخلية ووزارة الإعلام والمكتبة. تُشكل بقرار من مجلِس الأُمناء لجنة للنظر في هذه المُخالفات لا يقل عدد أعضائها عن ثلاثة يكون أحدُهم مستشاراً قانونياً. تصدر قرارات اللجنة بالأغلبية، ولا تُصبح قراراتُها نافِذة إلا بعد مصادقة أمين المكتبة عليها. يحق لمن صدر ضده قرار بالعقوبة التظلم أمام ديوان المظالم خلال ستين يوماً من تاريخ إبلاغه بقرار اللجنة.

المادة السابعة (٧) : (أحكام عامة) :

للمكتبة استيفاء إجراءات الإيداع بالتعاون مع المكتبات الحكومية في مناطق المملكة المُختلفة، وذلك تيسيراً لأداء واجب الإيداع. يُشترط في النُسخ التي يتم إيداعها عملاً بهذا النظام أن تكون مطابقة لأفضل النُسخ التي سوف يتم تداولها. لا يُعتبر الإيداع في مكتبة الملك فهد الوطنية بديلاً عن أنواع الإيداع الأُخرى التي تُقرها الدولة.

يُلغي هذا النظام أحكام المادتين (١٢ ، ١٧) من نظام المطبوعات والنشر، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/١٧) وتاريخ ١٤٠٢/٤/١٣هـ، وكذلك حكم المادة (٢٦) من نظام حماية حقوق المؤلف الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/١١) وتاريخ ١٤١٠/٥/١٩هـ، كما يُلغي كل ما يتعارض معه. لمجلِس الأُمناء بالمكتبة إصدار اللوائح التنفيذية والقرارات اللازمة لتنفيذ هذا النظام[١].

(١) المرجع السابق.

وفي العراق صدر قانون رقم (٣) لسنة ١٩٧١م خاص بحماية حق المؤلف ونصت المادة الثامنة والأربعون من هذا القانون على " أنه يجب على ناشري المصنفات التي تعد للنشر عن طريق عمل نسخ منها ، أن يودعوا خلال شهر من تاريخ النشر خمس نسخ من المصنف في المكتبة الوطنية ويعاقب على عدم الإيداع بغرامة لا تزيد على خمسة وعشرين ديناراً ولا يترتب على عدم الإيداع الإخلال بحقوق المؤلف التي يقررها القانون. ولا تسري هذه الأحكام على المصنفات المنشورة في الصحف والمجلات الدورية إلا إذا نشرت هذه المصنفات على انفراد" وحدد القانون أنواع المصنفات بأنها المصنفات المكتوبة ، المصنفات التي تلقى شفوياً كالمحاضرات والدروس والخطب والمواعظ وما يماثلها ، المصنفات الداخلة في فنون الرسم والتصوير بالخطوط أو بالألوان أو الحفر أو النحت أو العمارة ، المصنفات المسرحية والمسرحيات الموسيقية ، المصنفات التي تؤدى بحركات أو خطوات فنية ، وتكون معدة ماديًا للإخراج ، المصنفات الموسيقية سواء اقترنت بالألفاظ أو لم تقترن بها ، المصنفات الفوتوغرافية والسينمائية ، المصنفات المعدة للإذاعة والتلفزيون ، الخرائط والمخططات والمجسمات العلمية ، والتلاوة العلنية للقرآن الكريم. ومن ذلك يتضح أن الإيداع لا يتم تطبيقه على المنشورات الإلكترونية بشكل عام[1].

أما في الكويت فقد صدر قانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٩٩م في شأن حقوق الملكية الفكرية ، وجاء الباب الرابع تحت عنوان أحكام ختامية ، وجاء في مادة ٤٨ - ما يخص الإيداع وكان نصها "أن يصدر وزير الإعلام قراراً بتنظيم نظام إيداع المصنفات وإجراءاته والرسوم المستحقة وإنشاء السجل الخاص لقيد التصرفات الواردة على المصنفات الخاضعة لأحكام هذا القانون". وحدد القانون أنواع المصنفات بالمصنفات المكتوبة ، المصنفات التي تلقى شفاهاً كالمحاضرات

(١) المرجع السابق.

والخطب والمواعظ الدينية وما يماثلها، المصنفات المسرحية والمسرحيات الموسيقية، المصنفات الموسيقية سواء اقترنت بالألفاظ أم لم تقترن بها، المصنفات التي تؤدى بحركات أو خطوات وتكون معدة مادياً للإخراج، والمصنفات السينمائية والمصنفات الإذاعية السمعية والبصرية، أعمال الرسم والتصوير بالخطوط أو الألوان أو الرسوم البيانية والعمارة أو النحت والفنون الزخرفية والحفر، وأعمال التصوير الفوتوغرافي، وأعمال الفنون التطبيقية سواء أكانت حرفية أم صناعية، والصور التوضيحية، والخرائط الجغرافية والتصميمات والمخططات والأعمال المجسمة المتعلقة بالجغرافيا والطبوغرافيا وفن العمارة والعلوم، مصنفات الحاسب الآلي من برامج وقواعد بيانات وما يماثلها، والمصنفات المشتقة والمترجمة[1].

وفي ليبيا صدر قانون مستقل للإيداع عام ١٩٨٤م وتناول إيداع المنشورات الإلكترونية مادية الشكل دون ديناميكية الشكل أي منشورات الإنترنت[2].

وأخيرًا في مصر لم يفرد المشرع المصري فيما يخص الإيداع القانوني في مصر قانونًا مستقلاً ينظم أحكامه بل نظمه تارة ضمن مواد قانون الرقابة على المطبوعات، وتارة أخرى ضمن مواد قانون حق المؤلف. وتعود فكرة الإيداع القانوني في مصر إلى نهاية القرن التاسع عشر الميلادي وتحديدًا في عام ١٨٨١ م، حيث نص قانون المطبوعات الصادر في نوفمبر ١٨٨١م في مادته الثالثة على أنه " لا يجوز طرح الكتاب في الأسواق للبيع إلا بعد أن يتم تقديم خمس نسخ منها لإدارة المطبوعات في نظارة الداخلية " وكان هذا أول ظهور لفكرة الإيداع القانوني عرفها المشرع المصري والتي قصد منها إحكام الرقابة على المطبوعات.

(١) المرجع السابق.

(٢) المرجع السابق.

ومع بدايات القرن العشرين توالت المحاولات لتقنين عملية الإيداع القانوني، فتقدمت دار الكتب المصرية في ٢٨ إبريل ١٩٢٥م بطلب لوزير الداخلية تقترح فيه إرسال عدد من نسخ الكتب إليها خدمة للباحثين والقراء. وعليه أصدر وزير الداخلية قرارًا في ١٥ أغسطس ١٩٢٥ يحتوي على مادتين تقضي أولهما بوجوب تقديم العدد المذكور من نسخ الكتاب الواحد سواء كان مؤلفًا أو مترجمًا وتحدد الثانية العقوبات التي يجازى بها المخالفون.

وفي مارس ١٩٢٨م أصدر الوزير قرارًا آخر لتوزيع النسخ الأربعة على النحو التالي: "دار الكتب المصرية، مكتبة بلدية الإسكندرية، مكتبة جامعة القاهرة، إدارة المطبوعات". بيد أنه في سنة ١٩٣١م صدر قانون الرقابة على المطبوعات وألغي العمل بالقانون السابق الصادر في سنة ١٨٨١م، إلا أن الأخير تم إلغاؤه بالقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٣٦م.

ونظرًا لكثرة التعديلات لم تلق فكرة الإيداع حظها من الاستقرار، إلا أن القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٣٦ لم يخل من الإشارة إلى عملية الإيداع، فقد نص في مادته الخامسة على إيداع أربع نسخ من كل مطبوع في المحافظة أو المديرية التي يتم النشر في دائرتها ويعطى إيصالاً للمودع بهذا الإيداع، ثم عدلت المادة بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٣٧٥ لسنة ١٩٥٦م متضمنة زيادة النسخ التي تودع في المحافظة أو المديرية التي يقع الإصدار في دائرتها لعشر نسخ بدلاً من أربع والتي كانت توزع على كل من دار الكتب المصرية، ومكتبة بلدية الإسكندرية، ومكتبة جامعة القاهرة، وإدارة المطبوعات.

وإزاء تعدد الجامعات في مصر رؤي تعديل هذه المادة مرة أخرى بحيث يرتفع عدد النسخ الواجب إيداعها من كل مطبوع إلى عشر نسخ يتم توزيعهم على هذا النحو التالي: أربع نسخ لكل من جامعات القاهرة والإسكندرية وعين شمس وأسيوط، ونسخة لكل من دار الكتب المصرية، ومكتبة بلدية الإسكندرية، وإدارة المطبوعات، وثلاث نسخ لوزارة الإرشاد القومي ليتم إيداعها في المكتبة

التي ينوي إنشاؤها لتكون في متناول القرار[1]. ويمكن عقد مقارنة بين مادتي الإيداع في قانون سنتي ١٩٣٦ و ١٩٥٤م على النحو التالي[2]:

نقاط المقارنة	قانون٢٠ لسنة ١٩٣٦	قانون ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤
مادة الإيداع	هي المادة المعدلة بقانون رقم ٣٧٥ لسنة ١٩٥٦م.	هي المادة ٤٨ المعدلة بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٦٨م.
الهدف من الإيداع	الرقابة على المطبوعات وضمان عدم إضرارها بالنظام العام والآداب العامة والدين وتزويد بعض المكتبات بنسخ من الكتب.	إثبات الحقوق الأدبية للمؤلفين، وإثراء رصيد دار الكتب القومية من الكتب؛ وإمداد مكتبة مجلس الشعب بنسخة من كل مطبوع.
مكان الإيداع	مصلحة الاستعلامات التابعة لوزارة الإعلام التي أنيطت بها الرقابة على المطبوعات بدلاً من وزارة الداخلية.	المركز الرئيسي لدار الكتب والوثائق المصرية التابعة لوزارة الثقافة حالياً.
مواعيد الإيداع	بعد النشر مباشرة "عند إصدار المطبوع".	قبل طرح الكتاب للتداول.
عدد نسخ الإيداع	عشرة نسخ (بعد التعديل).	عشر نسخ (بعد التعديل) أيضاً.
توزيع النسخ	نسخة لكل من الجامعات الأربع، نسخة لدار الكتب المصرية، نسخة لمكتبة بلدية الإسكندرية، نسخة لإدارة المطبوعات بوزارة الإعلام (الإرشاد سابقاً) ثلاث نسخ لمكتبة تنشأ بوزارة الإعلام.	تسع نسخ لدار الكتب المصرية، نسخة واحدة لمكتبة مجلس الأمة (مجلس الشيوخ فيما بعد).
جزاءات عدم الإيداع	غرامة مائة قرش والحبس لمدة لا تزيد على أسبوع أو بإحدى هاتين العقوبتين (المادة ٩ من القانون).	غرامة ما بين خمسة وخمسة وعشرون جنيهاً مع عدم الإخلال بوجوب الإيداع (المادة ٤٨ نفسها).

(١) نهلة فوزي مصطفى الجنيدي. الرقابة على الكتب: دراسة لمشكلات الحرية الفكرية والتشريعات المكتبية في بعض الدول الغربية والعربية.- إشراف شعبان عبد العزيز خليفة، محمد محمود السروجي، عادل أحمد حشيش.- الإسكندرية: الجامعة . كلية الآداب. قسم المكتبات والمعلومات، ص ١٩ (رسالة ماجستير).

(٢) شعبان عبد العزيز خليفة.- تشريعات الكتب والمكتبات والمعلومات في مصر.- القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ١٩٩٧م، مج١، ص١٠١ - ١٠٢.

ولم يفت على المشرع المصري مواكبة التطورات التقنية العالمية في مجال الملكية الفكرية فعمل جاهدا على إصدار تشريع جامع ومستقل عن غيره من التشريعات ينظم فيه حقوق الملكية الفكرية؛ فأصدر قانون الملكية الفكرية رقم ٨٢ في لسنة ٢٠٠٢م؛ لينسخ كل القوانين التي سبقته في مجال الملكية الفكرية، ويحمد لهذا القانون أنه جمع جل أحكام الملكية الفكرية في قانون واحد، وخيًرا فعل المشرع حين خصص الكتاب الثالث من هذا القانون لحماية حقوق المؤلف والحقوق المجاورة، وفي هذا الصدد أورد صراحة في نصوص هذا الكتاب النص على الإيداع القانوني، والذي نظمت أحكامه المادة ١٨٤ منه وجاء نصها :

"يلتزم ناشرو وطابعو ومنتجو المصنفات والتسجيلات الصوتية وأعمال الأداء المسجلة والبرامج الإذاعية بالتضامن فيما بينهم بإيداع نسخة منها أو أكثر بما لا يجاوز عشرة، ويصدر الوزير المختص قرارًا لتحديد عدد النسخ أو نظائرها البديلة مراعيًا طبيعة كل مصنف، وكذلك الجهة التي يتم فيها الإيداع. ولا يترتب على عدم الإيداع المساس بحقوق المؤلف أو الحقوق المجاورة المنصوص عليها في هذا القانون. ويعاقب الناشر والطابع والمنتج عند مخالفة أحكام الفقرة الأولى من هذه المادة بغرامة لا تقل عن ألف جنيه ولا تجاوز ثلاثة آلاف جنيه عن كل مصنف أو تسجيل صوتي أو برنامج إذاعي وذلك دون الإخلال بالالتزام بالإيداع. وتعفى من الإيداع المصنفات المنشورة في الصحف والمجلات والدوريات إلا إذا نشر المصنف منفردًا"(١).

ومن الجلي أن المشرع وضع قانونًا جامعًا خاص بالملكية الفكرية فقط ولم يضع قانونًا خاصًا بالإيداع القانوني يسعى لتحقيق أهداف عملية الإيداع ذاتها بعيدًا عن قانون الملكية الفكرية، وحق المؤلف، والنشر، ويتفق الباحث مع ما اقترحه شعبان خليفة من ضرورة تقنين الإيداع القانوني في قانون مستقل بذاته عن القوانين الأخرى بهدف تزويد بعض المكتبات بالمطبوعات، وحفظ ذاكرة

(١) محمد حسام محمود لطفي.- حقوق الملكية الفكرية: المفاهيم الأساسية، دراسة لأحكام القانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢.- القاهرة، ٢٠٠٤م، ص ١٥٠.

الأمة، بحيث يحدد هذا القانون الهدف المنشود منه بصورة واضحة، مع إلغاء النصوص المتناثرة للإيداع القانوني الواردة بالقوانين الأخرى(1).

أما فيما يتعلق ببرامج الحاسب فلم يتطرق المشرع المصري في تشريعاته المتعاقبة بشأن المطبوعات وحق المؤلف إلى برامج الحاسب إلا في قانون حماية حق المؤلف رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤م المعدل بالقانونين ١٤ لسنة ١٩٦٨م و٣٤ لسنة ١٩٧٥م والذي اعتبر هذه البرامج من قبيل المصنفات الأدبية، وفي سنة ١٩٩٣ لم يدخر المشرع جهدا نحو إسباغ الحماية على مصنفات الحاسب فأصدر القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٩٣م معدلاً لقانون حماية حق المؤلف رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ والذي نص فيه صراحة على حماية مصنفات الحاسب. وتمشيًا مع المستجدات الدولية وثورة المعلومات ورغبة منه في إضفاء مزيد من الحماية للمصنفات الحاسوبية أصدر المشرع المصري تشريعًا في عام ١٩٩٤م معدلاً به القوانين السابقة أصبحت بمقتضاه مدة حماية البرامج خمسين سنة من تاريخ وفاة المؤلف، أو من تاريخ النشر إذا كان المؤلف شخصًا معنويًا (شركة، جمعية، ....). كما حظر القانون أي نسخ كلي أو جزئي للبرامج أو الاقتباس منها إلا بعد الحصول على ترخيص كتابي مسبق من المؤلف أو من ممثله القانوني. وقد وضع المشرع استثناء وحيدًا في هذا الصدد وهو قيام الحائز الشرعي بعمل نسخة وحيدة لاستعماله الشخصي المحض، ويقصد بهذا الاستعمال لأغراض غير مهنية أو تجارية.

أما فيما بتعلق بالتشريعات الخاصة بالمنشورات الإلكترونية على الإنترنت فلم تصدر في مصر أي قوانين خاصة حتى الآن بشأنها، سواء فيما يتعلق بحرية تداول المعلومات أو حماية التجارة الإلكترونية أو حقوق التأليف وغيرها. ولكن الذي حدث هو أن تكيفت الإنترنت في مصر بالقوانين المنظمة للتجارة والاتصالات وحقوق التأليف المعدة مسبقا، مثل قانون حماية حق المؤلف رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤، وقانون العلامات والبيانات التجارية رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩، وقانون الأسماء التجارية رقم ٥٥ لسنة ١٩٥١م، وقانون براءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية رقم (١٣٢ لسنة ١٩٤٩م)، وقانون التجارة الجديد

(١) نهلة فوزي مصطفى الجنيدي. مرجع سابق، ص ١٩.

رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩م، واتفاقية التجارة الدولية المتصلة بحقوق الملكية الفكرية TRIPS صدقت عليها مصر في دورة أورجواي في عام ١٩٩٤م، وتلتزم مصر بها في إطار انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية بمقتضى صدور قراراً جمهورياً في هذا الشأن. وأيضا أصدر رئيس الوزراء في مصر قراراً في شأن الإيداع وذلك في الثلاثون من شهر نوفمبر لعام ٢٠٠٦م، لجعل إيداع مصنفات الحاسب لدى هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات.

ومما سبق نخلص إلى أن الإيداع القانوني في الدول العربية التي نصت عليه لم يتناول منشورات الإنترنت. كما أن نظام الإيداع الموحد المنبثق من الاتفاقية العربية لحماية حقوق المؤلف، والذي جاء تجاوباً مع المادة الحادية والعشرين من ميثاق الوحدة الثقافية العربية الصادر في سنة ١٩٦٤م التي أهابت بالدول العربية أن تضع كل منها تشريعاً لحماية الملكية الأدبية والفنية والعلمية ضمن حدود سيادة كل منها، لم يتطرق إلى إيداع المنشورات الإلكترونية بأي حال من الأحوال(١). وهو يظهر جليًا أن هذه التشريعات تحتاج إلى إعادة صياغة وتعديلات جوهرية من شأنها تضمين الأنواع الجديدة من المصنفات مثل المنشورات الإلكترونية مادية الشكل وديناميكية الشكل ومنشورات الإنترنت، وكذلك أيضًا ما يتم استحداثه من أنواع المصنفات في المستقبل.

الخلاصة :

يعاني الإيداع القانوني أو الإلزامي من نقص وقصور تشريعي عام على مستوى العالم، ولكن نجد أن التشريعين النرويجي والدانمركي من التشريعات التي تعتبر مرجعية معقولة بعض الشيء في سن وصياغة تشريع للإيداع القانوني يكون متوائمًا مع متطلبات الثورة التقنية، ولكن يجب أن تتوافر عوامل الخبرة العملية قبل الشروع في صياغة قانون للإيداع عن طريق المنهج التجريبي، كما فعلت كل من كندا وأستراليا.

* * *

(١) يونس عرب، نظام الملكية الفكرية في الوطن العربي. مرجع سابق.

الفصل الثالث

تجارب الإيداع القانوني للمنشورات الإلكترونية على الإنترنت

٣/١ المشروع التجريبي لحفظ منشورات الإنترنت **(EPPP).**

٣/٢ مشروع باندورا **PANADORA.**

٣/٣ مشروع **Netarchive.dk.**

٣/٤ مشروع **PARADIGMA.**

الفصل الثالث

تجارب الإيداع القانوني للمنشورات الإلكترونية على الإنترنت

٣/٠ تمهيد :

يتناول هذا الفصل أهم التجارب التي أجريت في مجال الإيداع القانوني للمنشورات الإلكترونية على الإنترنت. ومن التجارب التي يتم التعرض لها هنا المشروع التجريبي لحفظ منشورات الإنترنت EPPP التابع للمكتبة الوطنية الكندية، والمشروع الأسترالي باندورا PANADORA، والمشروع الدانمركي Netarchive والمشروع النرويجي باراديجما PARADIGMA.

٣/١ المشروع التجريبي لحفظ منشورات الإنترنت (EPPP) :

يتبع هذا المشروع تجربة المكتبة الوطنية الكندية، وقد قامت المكتبة الوطنية الكندية بإدارة مشروع المسمى بالمشروع التجريبي لحفظ منشورات الإنترنت EPPP خلال الفترة من يونيو عام ١٩٩٤ إلى يوليو عام ١٩٩٥ للتحقق من جميع التحديات المتصلة بالحصول على المصادر الإلكترونية الكندية، وفهرسة هذه المصادر والمحافظة عليها وتوفير سبل التعامل معها، فضلاً عن إدراك أبعاد هذه التحديات. وقد اعتمد فريق العمل على عدد محدود من الدوريات الإلكترونية الكندية، فضلاً عن عينة تمثل فئات المصادر الأخرى المتاحة مجاناً على

الإنترنت، والتي تمثل التراث الوطني الكندي[1].

ومنذ بداية دراسة المشروع التجريبي للمنشورات الإلكترونية حدد فريق العمل أهدافًا هي :

- التحقق من القضايا التي تواجهها المكتبات في تعاملها مع مجموعات المصادر المتاحة على الخط المباشر، والإحاطة بأبعاد هذه القضايا.
- تشجيع العاملين بالمكتبة الوطنية الكندية على اكتساب الخبرات وطرق تعلمها كيفية التعامل مع منشورات الخط المباشر.
- مساعدة المكتبة الوطنية الكندية في وضع السياسات طويلة الأجل لمعالجة المنشورات الإلكترونية، وتحديد الإدارات والأقسام التابعة للمكتبة الوطنية الكندية التي يجب أن تعالج منشورات الخط المباشر.
- مساعدة المكتبة الوطنية الكندية على تحديد متطلباتها وكيفية تخطيط هذه المتطلبات، وخاصة في عمليات تطوير، وتشغيل نظام المعلومات الببليوجرافي الجديد، والخاص بها والمسمى أميكوس AMICUS.
- استخدام بعض تقنيات المرتبطة بالنشر الإلكتروني[1].

وفي نوفمبر ١٩٩٥م أقرت اللجنة التنفيذية للمكتبة الوطنية الكندية، من

(١) National Library of Australia . Preserving Access to Digital Information (PADI) : Legal Deposit, 2002.
http://www.nla.gov.au/padi/topics/67.html

(١) National Library of Canada. Words That Matter Inc. For The National Library Of Canada Electronic Publications Pilot Project (EPPP) Sammary of Final Report , 7 May, 1996.
http://www.nlc-bnc.ca/9/4/p4-201-e.html.

حيث المبدأ، تقرير المشروع التجريبي للمصادر الإلكترونية (٩). وبناءً على هذا التقرير بدأ تنفيذ خطة عامة لتوجيه جهود معالجة هذه المصادر الإلكترونية الكندية والمحافظة عليها. وأصبح على المكتبة الوطنية أن تجعل من الحصول على المصادر الإلكترونية ومعالجة هذه المصادر جزءاً من مسار ما تقدمه من خدمات بأقصى سرعة ممكنة[١].

وبعد اكتمال هذا المشروع، كانت التوصيات التي أوصى بها فريق المشروع أن تستمر المكتبة الوطنية الكندية في جمع المنشورات الإلكترونية على أساس الإيداع الطوعي On a voluntary deposit basis، وكان التأكيد على المنشورات الإلكترونية المشبكة التي لا تتاح في الوسائط الأخرى[٢].

١/١/٣ التخطيط للمشروع :

قررت المكتبة في تخطيطها منذ بداية المشروع تركيب خادم للمنشورات الإلكترونية كخطوة أولى على نظام بوابة الاتصالات الخاصة بالمكتبة الوطنية الكندية. كما تم عمل صفحة رئيسية Home Page للمشروع زودت بوصول عام Public Access إلى فئات العناوين، والموضوعات، وبذلك أصبح المشروع التجريبي للمنشورات الإلكترونية جزءًا من بنية الويب الإجمالية للمكتبة الوطنية الكندية في يونيو عام ١٩٩٥م وذلك عندما انتقل خادم المشروع التجريبي للمنشورات الإلكترونية إلى خادم معلومات المكتبة الوطنية الكندية NLC Info

(١) حشمت قاسم، مبادرات المكتبة الوطنية الكندية الخاصة بالمكتبة الرقمية.- مجلة دراسات عربية في مكتبات وعلم المعلومات.- مج ٨، ع٢ (مايو ٢٠٠٣م) ص١٦٠.

(٢) National Library of Australia. Preserving Access to Digital Information (PADI)- Legal Deposit. op.cit.

Server[٣].

وكان من أول أنشطة المشروع تعريف وتحديد أنواع المنشورات الإلكترونية التي يجب على المكتبة الوطنية الكندية NLC أن تقتنيها وتقوم بحفظها، وهذه الخطوة قد تمت بناءً على أهداف المكتبة خلال مرحلة التجريب. وتوجد استثناءات تم تحديدها في اصطلاحات برتوكول تسليم الإنترنت للشكل والمحتوى والمتضمن لمواقع الشبكة العالمية العنكبوتية (الويب) وكذلك مواقع الجوفر Gopher sites، والبريد الإلكتروني، ولوحات الإعلانات وقواعد بيانات الخط المباشر. وقد صدر عن هذا المشروع التقرير النهائي في أكتوبر عام ١٩٩٥ م، والذي قدم سلسلة من التوصيات على عدد من القضايا كحقوق المؤلف Copyright، وعمليات الاختيار Selection، والحفظ طويل الأجل Long term preservation[١].

٢/١/٣ سياسة المشروع :

كانت الصعوبة الرئيسة في تمديد الإيداع القانوني ليغطي المنشورات الإلكترونية المشبكة، هي أن الإيداع القانوني يعد آلية اقتناء عشوائية؛ ففي البيئة الإلكترونية المشبكة يمكن لأي فرد يتاح له الوصول أو الاتصال بالإنترنت أن يكون ناشرًا، حيث إن عمليات النشر على الإنترنت لا تمر غالبًا بالفحص

(٣) National Library of Canada. Words That Matter Inc. op.cit.

(١) National Library of Canada. Electronic Publications Coordinating Group National Library of Canada. Networked Electronic Publications Policy and Guidelines , October, 1998.

http://www.nlc-bnc.ca/9/8/index-e.html.

المبدئي، كما هو الحال بالنسبة للمطبوعات. كما أن عملية النشر الإلكتروني ذات طبيعة مبتكرة ومتغيرة. لذا يجب أن يكون التشريع للإيداع القانوني مفتوح النهايات أي أن لا يقتصر على أنواع بعينها حتى يتضمن مدى واسعًا للمواد الموجودة في الوقت الحاضر ويساير التغير والتطور الذي يحتمل أن يطرأ على المواد الإلكترونية، كما يجب أن يتضمن القليل من القيود كلما أمكن. ولذلك تعمل سياسات الاختيار على تضمين مجموعة المنشورات ذات القيمة الثقافية، والبحثية الدائمة بالمكتبة الوطنية.

وقد وضعت المكتبة الوطنية الكندية مجموعة من الخصائص والإجراءات الواضحة للمشروع تمثلت في النقاط التالية :

أولاً: سياسة اختيار المنشورات الإلكترونية :

تعمل المكتبة الوطنية الكندية على أساس أن أيّ شيء متاح - بشكل عام - على شبكات الاتصالات - كالإنترنت مثلاً - يمكن اعتباره منشورًا، وبذلك ترى المكتبة أن الجهد المتطلب لجمع هذه المواد ضخم ولكن باستخدام التقنيات الحديثة يمكن السيطرة عليه نسبيًا. حيث إن الجمع في البيئة الرقمية يكون أكثر صعوبة؛ وذلك لأن الاختلافات بين الفئات التقليدية للمنشورات، كالمصنف، والسلسلة، والمخطوطة، والسجل لا تميل إلى الاختلاط أو الالتباس Blurred، وهذا على العكس تمامًا من منشورات الإنترنت التي تتسم بالاختلاط والالتباس. كما أن وحدات المنشورات غالبًا ما تكون صغيرة، وأيضًا بنايات ومحتويات المنشورات تكون ديناميكية متكررة في طبيعتها وهذا كله بالنسبة للمنشورات الإلكترونية. فالانتقائية تعد ضرورية لذلك، ويتم تطبيق الانتقائية من قبل المكتبة الوطنية الكندية بطريقتين هما :

أولاً: طريقة تخصيص نظام لحالة الجمع الإلكترونية Electronic collecting status للمنشورات المشبكة لتشير إلى الوصول والحفظ التي ستلتزم به المكتبة.

ثانيًا: طريقة تطبيق معايير الاختيار التي ستصبح في الأعم أكثر تقيداً في المنشورات الإلكترونية المشبكة عنها في الصيغ الأخرى.

ثانيًا: سياسة جمع المنشورات الإلكترونية :

- تعمل المكتبة الوطنية الكندية على أساس أن أي شيء يكون متاحاً للجمهور، أو العامة على شبكات الاتصالات كالإنترنت يمكن اعتباره "منشورًا" لأغراض الجمع.
- المنشور الإلكتروني - عادة - ما يتضمن روابط لموضوعات موجودة بشبكة الاتصالات، وهذه الموضوعات تعد أساسية للمنشور.
- تجمع المكتبة الوطنية الكندية المنشورات الإلكترونية المشبكة طبقًا لمستويات معينة للوصول والحفظ هذه يتم تصميمها حسب أهمية المنشور في تحقيق المهام المنوطة بالمكتبة وتدعيم خدماتها.
- خلال عملية الجمع يقع التمييز والمفاضلة بين كل من المنشورات الكندية التي نشرت لأول مرة في الوسط الإلكتروني الشبكي، وأن يكون هذا الشكل هو الأصل (Original) وبين المنشورات التي نشرت على كل من الشبكة وأشكال الوسائط الأخرى أي ينشر بالتوازي على الشبكة والوسائط الأخرى (Multiple release).
- **مبدأ صفة الوطني "الكندي":**

□ تعريفات صفة الوطني "الكندي" تتضمن المبدع الكندي، والموضوع

الكندي والفئات والأنواع الموضحة بأدلة المجموعة الكندية في سياسة إدارة المجموعة لعام ١٩٩٠م تطبق على مجموعة المنشورات الإلكترونية المشبكة.

- تسعى المكتبة الوطنية الكندية لجمع المنشورات الإلكترونية الكندية المشبكة التي نشرت في خارج كندا وهي من أصل كندي.
- تجمع المكتبة الوطنية الكندية بشكل انتقائي المنشورات الإلكترونية الكندية المشبكة سواء كانت منشورة على الشبكة أو على أشكال الوسائط الأخرى بحيث تكون ملائمة لتكميل وتحسين المجموعات الكندية في الأشكال الأخرى.

▪ صفة غير الوطني أو "غير الكندية" :

- تتضمن مؤشرات قوة المجموعة الشمول - الدعم البحثي والتعليمي - المعلومات الأساسية أو على الأقل تتضمن التغطية الزمنية والجغرافية واللغوية للمنشورات غير الكندية المحددة بسياسة إدارة المجموعة لعام ١٩٩٠م وتطبق على مجموعة المنشورات الإنترنت غير الكندية.
- تجمع المكتبة الوطنية الكندية بشكل انتقائي منشورات الإنترنت غير الكندية في المجالات التي تساند المكتبة وتدعم خدماتها.

▪ الإصدارات والطبعات Versions / Editions :

ليس من الضروري أن تجمع المكتبة الوطنية الكندية كل إصدارات:Versions المنشورات الإلكترونية المشبكة التي تم جمعها ، حيث إن الأخذ (capture) أو الجمع المتكرر يتنوع ما بين الشمول وما بين التمثيل، حيث يعتمد على عدة عوامل :

- نمط النشر.
- مجال التغير.
- الأهمية الإجمالية للمنشور.

■ **الأشكال (Formats) :**

- تعمل المكتبة الوطنية الكندية على جمع، وعرض، وتخزين المنشورات الإلكترونية المشبكة في أشكالها التي نشرت بها وتزويدها بالوصول كلما أمكن ذلك.
- لا تجمع المكتبة الوطنية الكندية كل أشكال أو صيغ المنشورات المشبكة التي يتم جمعها.
- تعطي المكتبة الكندية أولوية لجمع الأشكال أو الصيغ القياسية للمنشورات.

ويتم وضع المنشورات الإلكترونية المشبكة في الاعتبار عند تمديد وتوسيع مفهوم الجمع Collecting الذي لم يحدد للمواد التي تحفظ في الشكل المادي في مجموعة معينة، أو التي تحفظ عن طريق الملفات الإلكترونية على الخادم أو على الرف بالمكتبة. حيث إن الجمع يعني الاستعداد الواعي والمتعقل للوصول المنظم إلى مجموعة عريضة من المنشورات، التي تلقى مسئولية حفظها على المنظمة المضيفة (the host organization) أو على الآخرين المشاركين في مسئولية الحفظ. والعمل بهذا المنهج من قبل المكتبة الوطنية الكندية يعني أن أثناء عمليات الجمع، يتم مراجعة وتخصيص حالات الجمع هذه التي تم تصميمها بناءً على الالتزام بالوصول وبالأرشفة المرغوبة لهذا المنشور، حيث إن العوامل المعتبرة في هذه الحالة هي الأهمية الثقافية للمنشور وأهميته في تدعيم الخدمات والمهام التي تنجزها المكتبة الوطنية. وهذا يعني أن المكتبة الوطنية

الكندية تعمل على اقتناء بعض المنشورات الإلكترونية، وتضعها على الخادمات الخاصة بالمكتبة الوطنية الكندية NLC servers، وتعمل على ضمان التخزين والوصول طويل الأجل لهذه المنشورات، بينما في الحالات الأخرى تقوم المكتبة الوطنية الكندية بالإشارة للمنشورات الموجودة على الخادمات البعيدة remote servers، كما أن بعض المنشورات الإلكترونية غير الكندية هذه تكون المكتبة في حاجة إليها لتدعيم خدماتها يتم عمل ارتباط Linking؛ لتيسير الوصول إليها من خلال خادمات المكتبة الوطنية الكندية وليس أرشفتها.

أما عن حالة الجمع فيتم تطبيقها في إطار معايير الاختيار المحددة، بينما تسعى المكتبة الوطنية الكندية فقط إلى الشمول في الجمع والأرشفة للمنشورات الكندية شبكية المنشأ original Canadiana natwored publications التي ليس لها مقابل على أي وسائط أخرى، كما تجمع بشكل انتقائي المنشورات الكندية التي يتم نشرها على الشبكة ولها مقابل في أشكال الوسائط الأخرى، بحيث تعمل من خلال الجمع الانتقائي على إتمام أو تحسين المجموعات الكندية بالمكتبة التي في الأشكال الأخرى.

ثالثًا: سياسة حفظ المنشورات الإلكترونية:

- تعتمد المكتبة الوطنية الكندية على عدة مقاييس حفظ تضمن بها طول الأجل Longevity للمنشورات الإلكترونية المشبكة، وكذلك التي تمكنها من الوصول Accessibility أيضًا لتلك المجموعة الإلكترونية.
- تحفظ المكتبة الوطنية الكندية المنشورات الإلكترونية في الشكل الإلكتروني.

- تسعى المكتبة الوطنية الكندية إلى حفظ المحتوى وأيضاً الوظيفة والتقديم أو الشكل لكل المنشورات الإلكترونية المشبكة والمأرشفة لديها، ولكنها تعطي الأولوية لكبرى للمحتوى.
- تحفظ المكتبة المنشورات الإلكترونية المشبكة في الصيغ والأشكال القياسيةStandard Formats ، وكما تعمل على تحويل الصيغ غير القياسية Non-standard formats إلى صيغ قياسية حينما يتطلب الأمر ذلك.
- لا تستخدم المكتبة الوطنية الكندية ضغط الملفات بشكل عام في مجموعاتها.
- قد تدخل المكتبة الوطنية الكندية في اتفاقيات مع المؤسسات الأخرى لتضمن لمجموعاتها حفظ ووصول بعض فئات وأنواع المنشورات المشبكة الكندية.

بالإضافة إلى ذلك لا تحاول المكتبة الوطنية الكندية أن تحفظ كل الإصدارات/ الطبعات versions/editions الخاصة بالمنشور الإلكتروني الذي تم جمعه، حيث في بيئة الخط المباشر الويب تتغير المنشورات بشكل متكرر وليس عمليًا أو من المعقول أن يتم أخذ capture كل تغير يتم على المنشور في كل الحالات. وبالتالي فقرار تكرار الأخذ للعناوين يعتمد على نمط النشر، وأهمية المنشور، وكمية التغيرات الهامة. ومن هنا يكون هناك بالمكتبة الوطنية الكندية بعض العناوين التي يتم جمع إصداراتها/ طبعاتها versions/editions بشكل شامل، بينما تؤخذ من بعضها الآخر لقطات snapshot بشكل منتظم، والمنشورات غير الكندية Non- Canadiana يتم جمعها بشكل انتقائي في المجالات

التي تؤكد خدمات المكتبة وتدعمها.

رابعًا: سياسة الإتاحة للمنشورات الإلكترونية :

- تتعهد المكتبة الوطنية الكندية بتوفير الإتاحة العادلة والعالمية للمنشورات الإلكترونية المشبكة، وذلك باعتبارها شيئًا عامًا.
- يجب على كل المنشورات الإلكترونية المشبكة التي تم جمعها من قبل المكتبة الوطنية الكندية مبدئياً أن تكون متاحة لكل من المستفيدين في داخل الموقع On-site وخارج الموقع Off- site.
- تقر المكتبة الوطنية الكندية بأنه قد يكون هناك بعض القيود على الوصول إلى بعض المواد من وقت لآخر كلما كانت هناك ضرورة، وهذه القيود تكون لفترة زمنية محددة يتم التفاوض عليها مع أصحاب الحقوق كالمؤلفين والناشرين، كلما أمكن ذلك.
- تزود المكتبة الوطنية الكندية في سبيل الوصول إلى مصادر معلوماتها الإلكترونية بطريقة تحترم بها حقوق الملكية الفكرية التي يتطلبها القانون الكندي.
- المنشورات الإلكترونية المشبكة يتم تنظيمها وفهرستها وجعلها متاحة.
- يتم الوصول الببليوجرافي إلى المنشورات الإلكترونية المشبكة من خلال قاعدة بيانات AMICUS وكذلك المنتجات الأخرى ذات العلاقة. وتعتمد مستويات الفهرسة المطبقة على المنشورات الإلكترونية على المعايير نفسها في كل الصيغ والأشكال. كما أن الإتاحة الببليوجرافية للمنشورات الإلكترونية تكتسب من خلال المستوى المتصل الذي ربما يزود من قبل الوسائل الأخرى.

٣/١/٣ بناء الأرشيف :

بدأت المكتبة الوطنية في بناء مجموعاتها من المنشورات الإلكترونية المشبكة في مارس عام ١٩٩٤م، عندما عقدت لجنة الإدارة التنفيذية للمكتبة الوطنية الكندية في اجتماعها التخطيطي، حيث بدأت بمناقشة المنشورات الإلكترونية، وتركزت المناقشة على جانبين هما :

أولهما: مسئولية المكتبة الوطنية في حفظ واختزان، وإدارة المنشورات الإلكترونية الكندية.

ثانيهما: دور المكتبة كمنتج أو كموزع للوثائق الإلكترونية.

وكان هذا التكليف يشير إلى المنشورات الإلكترونية بكل أنواعها المادية منها والمشبكة[1].

ولما كان مفهوم الجمع collecting مرتبطًا بآليات الوصول والتزام الحفظ، حيث تتعهد بها المكتبة الوطنية وتتبناها لتعكس ممارستها للجمع كمكتبة وطنية؛ فإن هناك ثلاثة مستويات لحالة الجمع الإلكتروني تستخدمها المكتبة الوطنية، وهي: الأرشفة Archived، والخدمة Served، والربط Linked.

المستوى الأول - الأرشفة :

الأرشفة هي العمليات التي تعنى بتحميل المنشورات على موقع المكتبة الوطنية، وتكون المكتبة منوطة ومتعهدة بالحفاظ على المحتوى الفكري للمنشورات وإتاحتها بصورة دائمة مع الحفاظ على الحقوق. وكذلك تكون المكتبة

---

(١) National Library of Canada. Words That Matter Inc. op.cit.

الوطنية مسئولة عن حفظ الوصول لتلك المنشورات المخزنة على خادم المكتبة الوطنية، والوصول المتاح يمكن أن يتضمن الوصول عن طريق الخط المباشر On-line، والوصول عن غير طريق الخط المباشر Off-line، وكلما تمت أرشفة المنشور وعيِّن له مستوى جمع معين لا يتغير هذا المستوى إلى مستوى آخر أدنى.

وحالة الأرشفة هذه تطبق على المنشورات كندية الأصل، وكلمة الأصل تعني أن هذه المنشورات الكندية أطلقت من البداية في الشكل الإلكتروني، أو أن لها شكلاً وحيدًا هو إلكتروني. وربما أيضًا تطبق هذه الحالة من الجمع على المنشورات الكندية متعددة الإطلاق Multiple release، ويعني الإطلاق المتعدد أن المنشورات الكندية يتم إطلاقها في كل من الشكل الشبكي Networked و أشكال الوسائط الأخرى.

المستوى الثاني - الخدمة :

الخدمة هي عبارة عن أن المنشورات تحمّل على موقع المكتبة الوطنية، ولكن المكتبة الوطنية الكندية ليس لديها إلزام إطلاقًا بحفظ هذه المنشورات وإتاحتها بشكل دائم، كما في حالة الجمع الأولى "أرشفة المواد". وهذه الحالة تطبق على ما يلي:

- الفترة المؤقتة، أو الانتقالية للمنشور حتى يصدر قرار لتطبيق علية حالة الجمع الأولى "أرشفة المواد".
- المنشور الذي لا يوجد إلزام واضح وصريح للمكتبة الوطنية الكندية لأرشفته، بينما تكون مؤسسة/ منظمة أخرى معروفة ملزمة ومتعهدة بمحتوى هذا المنشور والحفاظ عليه.

٤/١/٣ التحديات التي تواجه المشروع :

تؤكد المكتبة الوطنية الكندية على وجود عقبات، ومشكلات بخصوص تضمين التشريع الكندي قانونًا للإيداع القانوني يقضي بإيداع منشورات الإنترنت، حيث من طبيعة وخصائص وسائل الاتصالات العالمية التي لا تعترف بشكل أساسي بحدود السلطة التشريعية أو القضائية، ومن هذه العقبات، على سبيل المثال، كيفية وضع تعريف وتحديد للناشر الكندي، أو الموقع الشبكي الكندي حيث توجد الكثير من المصادر غير الكندية الأصل على المواقع الكندية، وحيث إن عناوين شبكة الإنترنت متطايرة أو متغيرة حيث إن الوثيقة المستضافة على الموقع الكندي يمكنها بسهولة أن تنتقل إلى المواقع غير الكندية التي تكون خارج السلطة القضائية للقانون الكندي(١).

٢/٣ مشروع باندورا PANADORA :

عملت المكتبة الوطنية الأسترالية على تشكيل منهجها وتطويره من خلال سلسلة من التجارب، بداية من عام ١٩٩٥م كمحاولة لتشكيل مشروع تجريبي أدى في النهاية إلى مشروع باندورا والذي بدأ في عام ١٩٩٦م؛ وعليه تم تشكيل مجموعة إشراف منوطة بمسئولية تحديد الأدلة الانتقائية لإدارة منشورات الإنترنت، ومنذ عام ١٩٩٧م والمكتبة الوطنية تعمل على تكوين مبادئ العمل الأساسية وكذلك البيانات المنطقية التي تشكل الأرشيف المتطور، وأيضًا خلال عامي ١٩٩٨- ١٩٩٩م أدركت المكتبة أنها بحاجة إلى زيادة قدرتها التقنية حتى

---

(١) Ibid.

تحافظ على تقدم باندورا وتطوره، وأيضًا تحديد كيفية اندماج مشروع باندورا مع نظم واتجاهات العمل القائمة في المكتبة.

وقد قامت المكتبة في نهاية عام ١٩٩٨م بنشر ورقة إفادة عن مشروعها للخدمات الرقمية عرضت فيها متطلبات البناء التحتي للتقنيات الخاصة بالجمع والتخزين وكذلك الإدارة والوصول لأرشيف باندورا، والمتطلبات الداعمة لإدارة المجموعات الرقمية والمجموعات المناظرة لها. وقد تم على مدى العامين الوقوف على المتطلبات والمبادئ الأساسية حيث قد تم انتقاؤها من خلال سلسلة عمليات اختبارية عامة هدفت إلى الوقوف على أدوات جمع جيدة تعمل على المدى البعيد وبشكل واسع، وكذلك أيضًا بالنسبة لنظم بحث الميتاداتا ونظم إدارة الأرشيف ونظم تخزين المواد الرقمية[١].

وقد أخذت المكتبة الخطوات التالية نحو ذلك :

١/٢/٣ التخطيط للمشروع :

بدأ التخطيط في المكتبة الوطنية الأسترالية لمشروع باندورا مبكرًا منذ عام ١٩٩٠م عندما أدركت المكتبة أنها بحاجة إلى تمديد بنية مجموعاتها وتوسيعها وكذلك أدوارها في الحفاظ على مجموعاتها لتتضمن المنشورات الإلكترونية. فبدأت المكتبة في منتصف ذلك العام بشكل صغير ومتواضع، وأيضاً، تجريبي، وقررت أن تتجه نحو الخطوات البسيطة - نسبياً - في معالجة القضايا المعقدة. كما التزمت بأربعة مبادئ أساسية هي :

(١) National Library of Australia . Guidelines For Selection of Online Australian Publications Intended for Preservation by the Library of Australia, 17 July 2001. http://pandora.nla.gov.au/selectionguidelines.html.

١- أن التخطيط يجب أن يسير متجهاً نحو أهداف المكتبة.

٢- أن التخطيط يجب أن يكون مستمرًا ودائمًا.

٣- ضرورة الالتزام بالتعلم، أي عدم تجاهل الأفكار الأخرى، مثل: التقييم والتغذية المرتدة.

٤- ضرورة المشاركة في المعلومات.

وقد أعطت المكتبة أولوية في التخطيط إلى ثلاثة أشياء هي[(١)] :

١- إقامة الأرشيف الرقمي ونظام الإدارة المسمى باندورا والذي يدعم الأرشفة الموزعة ويدير الحقوق الفكرية والتجارية.

٢- تزويد وتدعيم قاعدة بيانات الببليوجرافيا الوطنية لاكتشاف المصادر الوطنية (قاعدة بيانات الببليوجرافيا الوطنية المتاحة من خلال خدمة Kinetica الخاصة بالمكتبة وهذه الخدمة متوفرة لنحو ١٥٠٠ مكتبة أسترالية وتتضمن هذه المواقع ثلاثة ملايين عنوان في كل الأشكال والصيغ التي تحفظها المكتبة الوطنية).

٣- تطوير خدمة الوصول الميتاداتا الخاصة بالمنشورات الإلكترونية.

كما شمل التخطيط أبعادًا ثلاثة هي[(١)]:

---

(١) Pam Gatenby. Digital Continuity : the Role of the National Library of Australia .- the Australian Library Journal, January 2002.
http://www.alia.org.au/alj/51.1/full.text/digital.continuity.html

(١) Colin Webb and Lidia Preiss .- Who Will Save the Olympics : The Pandora archive and other Digital Preservation Case Studies at the National Library of Australia.
http://www.oclc.org/events/presentations/symposium/preisswebb.shtm.

١- التطبيق المفصل للأنظمة التقنية الجديدة لتدعيم أرشيف باندورا والمجموعات الرقمية الأخرى بالمكتبة.

٢- عمل اتفاقيات تعاونية بين المكتبة الوطنية و الشركاء الآخرين المهتمين بالحفظ الرقمي، وتنمية العمل المشترك لحفظ التراث الوطني الوثائقي الرقمي المشترك فيما بينهم. ويتضمن هذا البعد التخطيطي بالعمل الوطني أيضًا قيام المكتبة الوطنية الأسترالية بالتفاوض مع مكتبات الولايات والأقاليم وذلك بتفويض من مجلس مكتبات الولايات الأسترالية على أخذ الخطوات العملية اتجاه برامج الأرشفة الرقمية في كل المكتبات المعنية، حيث إن الشركاء الرئيسيين للمكتبة الوطنية، هم مكتبات الولايات والأقاليم الأسترالية، والأرشيف الأسترالي الصوتي، والفيلم الوطني، وصوت وصورة أستراليا (Screen Sound). بالإضافة إلى القطاع الأكاديمي والقطاع الحكومي الكومنولثي وقطاع النشر التجاري، ووكالات الجمع الأخرى، تعمل كل هذه المجموعات معاً لبناء مجموعة وطنية من المنشورات الخط المباشر وتسكينها بأرشيف باندورا الرقمي[٢].

٣- تيسير الوصول طويل الأجل، ويتضمن هذا البعد الحفظ الرقمي للمنشورات الرقمية وكذلك حفظ الوصول إليها وصيانتها والحفاظ على إمكانية الاتصال بها والإفادة بها.

٢/٢/٣ سياسة المشروع :

(٢) Pam Gatenby. Digital Continuity: the Role of the National Library of Australia.- op.cit.

وضعت المكتبة الوطنية الأسترالية مجموعة من الخصائص والإجراءات الواضحة للمشروع تمثلت في النقاط التالية :

أولاً: سياسة اختيار المنشورات الإلكترونية[1] :

١- **الانتقائية في التغطية والاستحقاق للتضمين في المجموعة:** وهو يخضع لمعايير اختيار مفصلة.

٢- **السيطرة النوعية:** حيث إن كل إصدارة من موقع الويب تفحص نوعياً للتأكد من أن كل الملفات قد تم جمعها أو أخذها.

٣- **الاعتماد على التراخيص:** حيث إن العناوين يتم أرشفتها بترخيص من ناشريها أو منتجيها، دون الاعتماد على حقوق الإيداع القانوني والاتصال بالناشرين من خلال عناوينهم.

٤- **الاستعداد للوصول الوثائقي العام في ضوء القيود المتفاوض عليها:** حيث إن هذه المجموعة يتم الوصول إليها من خلال الإنترنت ولكن المنشورات التجارية و الحقوق الفكرية يتم حمايتها كما تم الاتفاق عليها مع الناشرين والمنتجين.

٥- **المجموعة ممثلة لكل الصيغ وأنواع المنشورات:** أي كل الصيغ التي تجمع بسهولة والصيغ التي تجمع بصعوبة، وكذلك المنشورات الثابتة والديناميكية.

٦- **التهيؤ للحفظ طويل الأجل:** حيث إن الوصول المستمر يزود من خلال الحفظ طويل الأجل، وأن كل عنوان يؤرشف يتم تحديد معرف دائم له ليدعم الاستشهادات الدائمة والوصول الدائم.

---

(١) Ibid.

وتقتصر المجموعة حاليًا على منشورات الخط المباشر التي ليس لها مقابل مطبوع، ولكن في الآونة الأخيرة خضع هذا الشرط للمراجعة، حيث تتوقع المكتبة أن تقوم في بداية العام القادم بأرشفة منشورات الخط المباشر والتي لها مقابل مطبوع.

ثانيًا: سياسة جمع المنشورات الإلكترونية :

١- جمع وأرشفة منشورات الخط المباشر الهامة بناءً على قاعدة انتقائية.

٢- تنمية اتفاقيات الأرشفة التعاونية مع مؤسسات الجمع الأخرى.

٣- تطوير نظام تطبيقي مع جمعية الناشرين الأستراليين تغطي الأرشفة المستقبلية للمنشورات التجارية.

٤- المحاولة لكسب التأييد والتأثير على أعضاء اللجنة التشريعية لتمديد وتوسيع قانون الإيداع القانوني الكومنولثي ليشمل المنشورات الإلكترونية الخاصة بالإنترنت.

٥- المطالبة بتفويض يخول للمكتبة الوطنية القيام بجمع المنشورات الإلكترونية لحكومة الكومنولث الأسترالية(١).

وقد استخدمت المكتبة برنامجًا يسمى (HTTrack) للحصد أو للجمع، حيث إنه يعمل بصورة جيدة، ومع كل البرامج والأدوات التي استخدمتها المكتبة في جمع الملفات فإنها جميعًا لم تتمكن من معالجة قواعد البيانات والمواد الديناميكية(٢).

---

(١) Ibid.

(٢) Colin Webb. op.cit.

وتجدر الإشارة إلى أن نشاط الحفظ الرقمي بالمكتبة الوطنية الأسترالية لا يقتصر على منشورات الإنترنت، ولكن أيضًا تحاول المكتبة باستمرار إدارة وصول دائم لمجموعة مكونة من نحو ٣٠٠٠ منشور offline تصدر في أشكال مادية كالأقراص Diskettes والأقراص المضغوطة CD-ROM وغيرها، حيث إن هناك عددًا متناميًا من المخطوطات المحولة إلى الصورة الرقمية. كما أن المكتبة الوطنية تعمل على توثيق الأجهزة والبرامج التابعة لها كلما أمكنها ذلك، وتنسخ المواد من الأقراص المرنة إلى أخرى أكثر ثباتًا كالأقراص المضغوطة CD-ROM، أو إلى نظم أكثر ثباتًا كالأقراص الصلبة المدعومة back up hard disk. وحيث إن المكتبة الوطنية، قد تكون غير قادرة في بعض الأحيان على تزويد الوصول باستخدام الأنظمة الحالية، فإنها قد تلجأ إلى أدوات استرجاع البيانات التي تعمل على تمييز أشكال الملفات وصياغتها. ولذلك أحيانًا ما يتقرر بأن الفوائد الناتجة لا تستحق تلك الجهود.

ثالثًا: سياسة حفظ المنشورات الإلكترونية[(١)]:

١- العمل على معرفة المجموعات جيداً، وتفهم الأشكال والصيغ التي يتم جمعها وكذلك ملحقاتها.

٢- تحديد الملكيات الهامة (significant properties) حيث يجب إنجاز حفظ فعال.

٣- فهم طبيعة التهديدات التي تواجه الوصول طويل الأجل.

٤- تطوير مؤشرات خطر جيدة، تعمل على إعطاء إنذار كاف ليسمح بالتحرك في اتجاه الصحيح.

(١) Ibid.

٥- اختــبار وتــسجيل الميــتاداتا لتدعــيم كـل مــن الــتقديم الفعــال والإدارة للمجموعات.

٦- اختبار طرق الحفظ الملائمة للأشكال والصيغ المختلفة كلما أمكن ذلك، حيث إن من المسلم به أن الطريقة المحددة للحفظ تتغير على طول الوقت، حيث تعمل المكتبة على أن تتضمن الطرق المحددة للحفظ معايير مثل التزويد بالوصول إلى الملكيات الهامة المحددة للمصدر، والحفاظ على دليل الأصالة الخاصة بالمصدر، والإذعان للملكية الفكرية والحقوق القانونية والأخلاقية، أي أنه لا يمكن أن يكون بعد كل هذه التكاليف والحفاظ على استمرارية الوصول للمواد، وكذلك حفظها أن نصل إلى طريق مسدود يمنع الوصول عندما تتغير بيئة التشغيل لمرات كثيرة في المستقبل.

٧- الـتحقق مـن جـدوى وفـوائد بـناء أرشـيف تعـاوني مـن الـبرامج المتطلـبة لتشغيل المواد في الأرشيف.

٣/٢/٣ بناء الأرشيف :

أدركت المكتبة الوطنية الأسترالية أن الخطوة الأولى لضمان وصول مستمر وناجح هي جعل المصدر حيًا بوضعه في مكان آمن حيث يخزن ويتم الوصول إليه وإدارته من هذا المكان، لذلك قامت المكتبة الوطنية في عام ١٩٩٦م بالبدء في هذه الخطوة الأولى، حيث بدأت ببناء أرشيف انتقائي لمنشورات الويب الأسترالية التي تتحقق صفة الأهمية الوطنية بها وأطلقت عليه اسم PANDORA وهو مشتق من الحروف المكونة لأهداف الأرشيف ذاته " Preserving and Accessing Networked Documentary Resources of Australia" وأرشيف باندورا أرشيف شديد الانتقائية، حيث إنه في يوليو ٢٠٠١م كان يحتوي فقط

على ١٢٥٠ موقعًا للويب، ومع ذلك تشكل هذه المواقع عينة تمثيلية قوية للنشر الأسترالي المعتمد على الويب من قبل المجتمعات البحثية الأكاديمية وأيضًا من قبل الحكومة والمؤسسات التجارية ومنظمات المجتمع.

وقد وصل رصيد وصل رصيد المكتبة الوطنية في نوفمبر ٢٠٠٢م من عناوين الخط المباشر بالمجموعة الرقمية إلى ٢٥٠٠ عنوان حيث إن هذه العناوين تشمل وثائق مفردة وتشمل أيضا أجزاءً من مواقع الويب كما تشمل مواقع ويب كاملة وهذه العناوين قد تكون ساكنة وقد تكون ديناميكية حيث أن ربع هذه العناوين يتم جمعها بشكل منتظم، والمنشورات التي لها مقابل مطبوع لا يتم جمعها، ولكن تنوي المكتبة جمع هذه المنشورات حينما تكون قادرة على ذلك[١].

وبهذا فقد سلك أرشيف باندورا طريق النمو والتطور منذ البداية حيث في عام ١٩٩٧م كانت المساحة التخزينية مشتملة على GB ٠٫٢ ووصل في عام ١٩٩٩م إلى GB ٧٫١ وفي منتصف عام ٢٠٠١م وصل إلى GB١٣٤، حيث عند اختيار منشور لتضمينه في الأرشيف فإنه يتقرر عادة بالتفاوض مع أصحاب الحقوق لهذا المنشور سواء سيتم جمع أو أخذ هذا المنشور على أساس قاعدة منتظمة ليعكس التغيرات التي تطرأ عليه، أو سيتم الجمع أو الأخذ البسيط للمنشور - أي لمرة واحدة فقط - لذلك فإنه يوجد ثلاثة عناوين تم جمعهم لمرة واحدة فقط، وباقي العناوين يتم جمعها بانتظام طبقا لجدول زمني متفق عليه مع أصحاب الحقوق كأن يكون الجمع كل أسبوع أو يكون كل شهر أو كل عام[٢].

١- الوحدة الإلكترونية :

---

(١) Pam Gatenby. op.cit.

(٢) Colin Webb. op. cit.

تقع مسئولية تحديد وتناول المنشورات التي سيتم أرشفتها على عاتق فريق صغير مكون من ستة أفراد ويسمى هذا الفريق (بالوحدة الإلكترونية) وهذه الوحدة الإلكترونية جزء من قسم الخدمات التقنية وهذا القسم مكلف بجمع وفهرسة المواد ، والوحدة الإلكترونية تتلقى المساندة والدعم من قسم (IT) وكذلك أيضًا من فريق خدمات الحفظ الرقمي الصغير التابع لقسم خدمات الحفظ، حيث إن فريق الحفظ الرقمي هذا مناط بالتخطيط والإشراف على أرشيف باندورا وتقع عليه أيضًا مسئولية الصيانة طويلة الأجل للأرشيف. ونجد أن معظم المواد في أرشيف باندورا متاحة مجانًا على الويب وهذه المواد قد تم جمعها من خلال مواقع الويب الخاصة بالناشرين وذلك باستخدام البرامج المتخصصة في نسخ مواقع الويب، وكذلك أيضًا باستخدام طريقة السحب pull) (approach والتي قد تم اتخاذها لتقليل تأثير الأرشفة على الناشرين، حيث إن هدف المكتبة الوطنية أن تجعل عملية الأرشفة بكل إجراءاتها سهلة وبسيطة كلما أمكن ذلك[1].

٢- نظام الأرشيف المركزي :

بدأت المكتبة الوطنية الأسترالية استخدام جناح المكتبة المطور من الأدوات ويسمى نظام الأرشفة الرقمي لباندورا (Pandora Digital PANDAS) Archiving System وهذا النظام يدير عدد من العمليات المتضمنة في عملية الوصول للمنشورات المأرشفة، حيث إن هذا النظام يعمل على تسجيل بعض الميتاداتا وذلك لاكتشاف المصادر وإدارة المواد داخل الأرشيف، كما أنه يقوم

(١) Pam Gatenby. op.cit.

بتسجيل بعض الميتاداتا التقنية Technical Metadata عن أشكال وصيغ الملفات، حيث لا يتم في هذه المرحلة تضمين كل الميتاداتا الحفظية التي ترغب فيها المكتبة الوطنية. وأهم ما يميز هذا النظام (PANDAS) أنه يدعم الأرشفة الموزعة. وهذا يمكنه أن يستخدم عددًا من المواقع، أي أن كل الشركاء يمكنهم استخدام النظام نفسه الذي يدار بشكل مركزي، حيث يعمل هذا النظام - بغض النظر - عن أن الملفات المجمعة تخزن على خادم المكتبة الوطنية الأسترالية المركزي أو أنها تخزن على الخادم المحلي لأحد الشركاء في الأرشفة.

٤/٢/٣ التحديات التي تواجه المشروع :

واجهت المكتبة الوطنية الأسترالية أثناء تطبيقها المشروع مجموعة من التحديات كان من أبرزها ما يلي :

١ - حفظ المنشورات الإلكترونية بشكلها وطبيعتها التي هي عليها: (retaining the Look and Feel) فلا يقتصر الحفظ على المحتوى فقط، بل إن الكثير من المنشورات تتضمن برامج مصاحبة لها أو صفات وخصائص ديناميكية خاصة بها وهذا يعد أحد أهم جوانب التحدي التي تقابل المشروع.

٢- الانتقائية بدلاً من الشمولية: فلا تقوم المكتبة الوطنية الأسترالية بجمع كل ما ينشر على الخط المباشر ويتعلق بأستراليا، حيث إن الانتقائية تطبق أيضًا مع المطبوعات بالرغم من الإيداع القانوني والبرامج الإبداعية الأخرى ولكن يكون الأمر أكثر انتقائية مع المنشورات الإلكترونية، حيث يتوقف الأمر على مدى التنبؤ بأهمية هذه المنشورات في الحاضر والمستقبل، أو أنها تدخل ضمن اهتمام المكتبة، وتؤكد المكتبة الوطنية الأسترالية أن إنجاز ذلك مع

المصادر الرقمية يكون أكثر صعوبة عنه في المواد المطبوعة[1]. وقد كان تطبيق الانتقائية على منشورات الإنترنت فقط أن أصبح من المدرك أن يتم التركيز على جمع وإدارة المواد الموجودة في الشكل الرقمي فقط، حيث إن تطبيق هذا المبدأ قد أزال نحو ٧٠٪ من العناوين التي كان من الممكن أن تكون ضمن أدلة اختيار باندورا[1]. وتعمل المكتبة على مراجعة معايير الاختيار بانتظام شديد لتظل ملائمة ومواكبة للتغيرات التي تطرأ على طريقة استخدام الإنترنت في نشر المعلومات[2].

٣- إحكام السيطرة على الإصدارة المأرشفة للمنشور: فالمنشورات الإلكترونية أصبحت جزءا من البيليوجرافية الوطنية، وعملية إحكام السيطرة على ما هو منشور مسألة صعبة جدًا. ومن ثم فقد قامت المكتبة الوطنية الأسترالية بتعيين مستشار ليعمل بشكل محدد على مساعدتها على تحري جدوى الالتقاط الشامل (comprehensive snapshots) لكل المجال الأسترالي، بالإضافة إلى العمل المستمر في باندورا[3]. وبذلك أصبح الآن أرشيف باندورا جزءًا من العمل اليومي لعمليات المكتبة من انتقاء واكتساب وجمع وإدارة. وتقوم

(١) Colin Webb . Towards National Collection of Selected Australian Digital Publications, 18 December, 2000.
http://www.rlg.org/events/pres-2000/webb.html

(١) Ibid.

(٢) Pam Gatenby op.cit.

(٣) Colin Webb. Towards National Collection of Selected Australian Digital Publications op.cit.

على إدارة هذا الأرشيف وحدة إلكترونية هي جزء من قسم إدارة المجموعات بالمكتبة.

٤- احترام حق الملكية الفكرية والحقوق الأخرى: وذلك قد يحدث فقط عندما يتم التفاوض على اتفاقيات الإتاحة مع أصحاب الحقوق، فأنظمة المكتبة الوطنية الأسترالية مصممة لإدارة الإتاحة طبقاً لهذه الاتفاقيات. كما أن تقييدات الإتاحة تطبق على عدد من المواد وذلك لأسباب تجارية، أو أسباب سرية، أو ثقافية، أو كجزء من قرار سياسي يطبق على بعض الفئات من المواد كالمواد الجنسية، كما أن الإتاحة يمكن أن تقيد على الاستخدام داخل الموقع (Onsite) فقط لفترة زمنية محددة أو أن يحمى الدخول بكلمة سر (Password) ليصل إليه باحثون محددون[(١)].

٥- استخدام بعض المحددات الدائمة (persistent identifier): حيث إذا تغير الموقع أو ((URL الخاص بالمصدر فإن كل الروابط (Links) التي توجد بقوائم المحتويات والببليوجرافيات وأوراق الأبحاث ومقالات الدوريات تكسر (Broken) فتصبح غير نشطة وتفقد أهميتها، وبذلك تكون الاستشهادات عديمة الفائدة. وبإدراك أهمية هذه القضية كرست المكتبة الوقت الكثير الذي يقارب الثمانية عشر شهرًا للبحث والتحقق من الحلول الفعالة للمشكلة، وتم تكليف هيئة استشارية للاطلاع على التطورات العالمية وإسداء النصح بالاتجاه المناسب الذي يمكن أن تنتهجه المكتبة في إدارة مصادرها الرقمية وتطبيق منهج وطني خاص بالمحددات أو المعرفات الدائمة. وأوضحت الهيئة الاستشارية ظهور بضعة مخططات أجنبية للمحددات، وأن كل هذه المخططات ليست كافية ولا

(١) Ibid.

يوثق بها في هذه المرحلة. وترتب على ذلك أن قامت المكتبة الوطنية الأسترالية بتطوير مخطط لمحددات دائمة وفريدة لمصادرها الرقمية الخاصة (المصادر الرقمية التي لها بديل، والمصادر رقمية المولد، أو المصادر التي في أرشيف باندورا) ، وأيضًا قامت بالاشتراك مع اتحاد مكتبات الولايات الأسترالية، وبشكل خاص مكتبة ولاية تاسمانيا Tasmania بتطوير مخطط وطني للمحددات، وعرف هذا المخطط بـ Australia Digital Resource Identifier (ADRI). وبدأت المكتبة الوطنية بالشروع في تأسيس وكالة خدمية وطنية للمحددات الدائمة، وهي كالخدمات الكثيرة التي تقدمها مثل ISBNs, ISSNs، وللمكتبة موقع ويب خاص بالمحددات الدائمة حيث تسجل عليه كل الأعمال الخاصة بالموضوع، وكذلك يشتمل على التقارير الاستشارية[1].

٦- **الميزانية:** فإدارة المواد الرقمية مرتفعة النفقات وهذه النفقات تكون مستمرة، وميزانية المكتبة المقررة للقيام بنظامي التخزين والإدارة للمجموعات الرقمية تزيد عن المليون جنيه إسترليني ويتوقع (مدير فرع خدمات الحفظ بالمكتبة الوطنية الأرشيف) أن هذه الأنظمة تكون صالحة للعمل لسنوات قليلة فقط. فهذه التكاليف لا تتضمن التكلفة الخاصة بالموظفين الذين وصلوا بالأرشيف إلى ما هو عليه الآن، وتكلفة الموظفين القائمين على إدارة الأرشيف على أساس الاستمرارية. حيث إذا قدرت التكاليف الإجمالية متضمنة تكلفة عدد الموظفين وعدد السنوات ستصل التكلفة إلى ٣،٥ مليون جنيه إسترليني وإلى أكثر من ذلك.

٣/٣ مشروع Netarchive.dk :

(١) Pam Gatenby op.cit.

يأتي هذا المشروع في إطار التجربة الدانمركية التي بدأت في أغسطس عام ٢٠٠١م وانتهت في أغسطس عام ٢٠٠٢م. ويهدف هذا المشروع إلى بحث استراتيجيات الجمع والأرشفة لمواد الإنترنت الدانمركية. ونفذ هذا المشروع من قبل المكتبة الملكية الدانمركية، ومكتبة جامعة ولاية كوبنهاجن، ومكتبة جامعة Aarhus. ودعم هذا المشروع تلك التغيرات التي طرأت على التشريع الدانمركي للإيداع القانوني في عام ١٩٩٧م، والتي جعلت مواد الإنترنت ضمن نطاق الأعمال التي يتم جمعها وأرشفتها(٢).

١/٣/٣ التخطيط للمشروع :

يعمل هذا المشروع وفق وجهة النظر التي ترى أن الإنترنت هو الوسط الذي يعطي الصورة الشاملة والمتعددة الأبعاد والحقيقية للحياة الثقافية المعاصرة، كما يتضمن لبعض المصادر الرئيسية التي تمكن من فهم مجتمع الشبكة الحديث. ومن خلال وجهة النظر التاريخية تعد شبكة الإنترنت أكثر الوسائط مساهمةً في التراث الأصلي لوقتنا الحاضر، ولكن الإنترنت بكونها وسط اتصالي ومستودع للمعرفة تنمو يوميا بشكل كبير، وجزء كبير من المواد المنشورة على الشبكة تختفي بسرعة مزعجة، فكان لابد من تضافر الجهود لحماية هذه المواد التي سوف تكون هي الأدوات المرجعية في المستقبل للأجيال القادمة.

ومن ثم كان الهدف من الدراسة الدانمركية التجريبية أن تصل من خلال

---

(٢) = Andrew Charles Worth . Legal Issues Relating to the Archiving of Internet Resources in the UK, EU, USA, and Australia : a Study Undertaken for the Jisc and = Welcome Trust, February, 2003.

http://www.jisc.ac.uk/uploaded_documents/archiving_legal.pdf.

الخبرة العملية إلى فهم تقني صحيح للمشاكل المتضمنة، وأن تختبر المواد التي حصلت عليها وعلاقاتها الواضحة بالاحتياجات البحثية الأساسية. كما تعرض المشروع في جانب مهم جداً من مشروعه المشروع الحالي إلى التعامل مع المشاكل القانونية المتضمنة، كإمكانية أرشفة الويب خلال الإطار الحالي للإيداع القانوني. وكذلك إشكاليات الملكية الفكرية ومعالجة البيانات الشخصية، وأي الحلول سيتم إيجادها.

٢/٣/٣ سياسة المشروع :

من العوامل المهمة في المشروع والتي وقف عليها المشروع :

- هل من الضروري إقامة اتفاقيات للإيداع ؟
- كيفية إبرام مثل هذه الاتفاقيات ؟
- ما أنواع الوصول التي يمكن إتاحتها ؟
- إلى أي مدى مثل هذه الاتفاقيات يمكنها أن تقابل احتياجات الباحثين ؟

والهدف الأساسي والرئيسي للمشروع الدانمركي التجريبي هو اختبار طرق متعددة لعملية الاختيار وعملية الاقتناء والأرشفة لمواد الإنترنت داخل منطقة محددة نسبيًا والتي تلقى اهتمامًا جماهيريًا. وقد تم اختيار المجال لأنشطة الويب المتعلقة بالانتخابات المحلية الدانمركية لنوفمبر عام ٢٠٠١م، وهذا الاختيار يعتبر ملائمًا لعدة أسباب هي على النحو الآتي :

■ أن الانتخابات المحلية تعطي معدلاً كبيرًا من الديناميكية.

■ الانتخابات تتضمن أحداث إقليمية مؤثرة ومختلفة عن المشاركين في جميع أنحاء الدانمرك، وهي مناسبة لأنها حدث عظيم ومهم لأرشيف

الإنترنت الوطني.

- الأنشطة في هذا المشروع والخاصة بأرشفة تلك المنشورات الانتخابية تم تحديدها وقت بدء العملية الأرشفة، لذلك يمكن اتباعها من البداية إلى النهاية.
- المواد التي تم تجميعها ستكون متوافقة بشكل أساسي، مما يجعلها جزءًا من المشروع، وكذلك لاختبار وتقييم القيمة البحثية[1].

٤/٣/٣ بناء الأرشيف :

قبل هذا المشروع كان هناك نوع من الإيداع لمنشورات الإنترنت، حيث كانت المكتبة الملكية في كوبنهاجن تقوم بجمع تلك المنشورات. وكان المودع لا يقوم بإيداع العمل، ولكن كل الذي يفعله هو إبلاغ واستشعار المكتبة الملكية بالمنشور من خلال شكل يقوم المودع بإملائه، وهذا الشكل موجود على الخط المباشر وله ثلاث إصدارات :

- الأعمال المتخصصة مع الميتاداتا الخاصة بها.
- الأعمال المتخصصة دون الميتاداتا الخاصة بها.
- الدوريات.

وتقوم المكتبة الملكية بفحص الوثيقة، وإذا كانت هذه الوثيقة يشملها القانون يتم تحميل الوثيقة وتوضع الوثيقة على خادم الأرشيف. ويحصل المودع على

(١) Denmark's Electronic Research Library. Experiences and Conclusions from a Pilot Study: Web Archiving of the District and Country Elections 2001 .- the pilot project " netarkivet.dk".
http://www.deflink.dk/upload/doc_filer/doc_alle/1023_BNH.doc

إيـصالين عـن طـريق الـبريد الإلكتـروني، حـيث الإيـصال الأول بعـد التبلـيغ والاستشعار والثاني بعد النجاح في تحميل الوثيقة.

وعـلاوة علـى ذلـك فالتـشريع الدانمركـي يتطلب لإيـداع وثائـق الإنتـرنت أن تكون ثابتة static كالـدوريات والمصنفات monographs الـتي يـتم تحديثها بـشكل منـتظم، وليـست تلـك الديناميكـية dynamic كقـواعد البـيانات أو الـصفحات الرئيـسية وهـذا يعـني أن كـل مـن المكتـبة الملكـية ومـشروع netarchive.dk يقـومان علـى أرشـفة الوثائـق الثابتة، ويقـف هـذا المنهج الانتقائـي كحجر عثرة في أرشفة فعالـة للمجـال الدانمركـي dl.domain. كمـا يـشكل صـعوبة في اسـتخدام أنظمـة أتوماتيكية كاملـة في أرشـفة كل مـواد الـويب المعنـية أو ذات العلاقـة سواء في حالة حصادها أو في حالة تسجيلها.

ويتم أرشفة المادة بالشكل نفسه الذي تسلمت به وبدون تعديل، وعند تزويد المستفيدين عن طـريق الـنظام القـائم بالمكتبة والمعتمد على غرف للقراءة المزودة بأجهـزة الحاسـبات والـتي تعـرض المـواد الأرشـيفية للأغـراض البحثـية، فإن هذه المـواد يـتم تجهيـزها خـلال قاعـدة بـيانات بحـيث تجعـل لكـل مـادة URL خاصًـا ومقتـصرًا علـى الأرشـيف، وبهـذا تـصبح المـواد وثـائق مـرجعية بـدلاً مـن الوثـائـق النـشطة active document علـى الويب، كما لا تسمح المكتبة بإتاحة المواد المودعة خلال الويب وذلك وفقا لتشريع حق النشر copyright legislation.

٥/٣/٣ التحديات التي تواجه المشروع :

كل الخبرات التي نتجت من هذه المشروعات وهذه المناهج، تؤكد أن :

■ الإطار القانوني لإيداع صفحات الويب يكون مرغوبًا ومهماً جداً، لتوضيح

وتفسير القضايا القانونية، وأيضاً لحماية الأرشيف.

■ المنهج العملي (البرجماتي) في الأرشفة يمكن أن ينجح ولكن قد يتعرض لمخاطر قانونية كثيرة.

■ المؤسسة أو الهيئة القائمة على إيداع صفحات الويب والتي لا تستند على إطار قانوني للإيداع أو منهج إيجازي رسمي لمباشرة الأرشفة قد لا يستطيع التعامل مع المادة التي يتم الحصول عليها بواسطة الحصاد، كما لا تستطيع عرضها، حيث تكون محاطة بعدة مخاطر قانونية[1].

وهناك عدة مشاكل قانونية تواجه أرشفة منشورات الويب بصفة عامة. ومن أوضح هذه المشاكل وذات الأولوية تلك التي تتمركز حول نطاق حقوق المؤلف، وفي حالة التوصل إلى حل لهذه المشكلة سوف تتمكن مؤسسة الإيداع من العمل بشكل قانوني في النسخ الأرشيفي لصفحات الويب. ولكن إذا تمت عملية الأرشفة لمثل هذه الصفحات يبقى الكثير من التحديات كالاستعمالات المشروعة التي يمكنهم أن يقوموا بها تماشيًا مع حقوق المؤلف وغيرها كثير.

كما أن هناك صعوبات أخرى لا تظهر في اصطلاحات ملكية المحتوى فقط، ولكن في مشروعية المحتوى نفسه، وإلى أي مدى تكون المؤسسة الإبداعية مسئولة عن المحتوى غير الشرعي والمخزن على صفحات الويب بالأرشيف بشكل قانوني، حيث إنه إذا كانت صفحة الويب المأرشفة متضمنة لمواد افترائية defamatory materials أو مواد بذيئة أو خليعة أو مواد تنتهك الخصوصية، فأي

---

(١) Andrew Charlesworth. op.cit.

مسئولية تقع على عاتق مؤسسة الإيداع ؟

كما أن هناك تحديدات بشأن تحديد إلى أي درجة يتم إجازة الوصول العام لأرشيف الويب، حيث إن مؤسسة الإيداع لا تستطيع أن تؤثر على أصحاب الحقوق rights holders من حيث حقوقهم الاقتصادية بالنسبة لأعمالهم. فإن أرشيف الويب الذي لا يجيز الوصول العام عن بعد permit public access يفقد الكثير من منفعته على المدى القصير والمدى المتوسط.

٤/٣ مشروع PARADIGMA :

بدأت المكتبة الوطنية النرويجية في عام ٢٠٠١ في مشروعها PARADIGMA وصمم هذا المشروع ليستمر لعدة سنوات بالتركيز على الإيداع القانوني للمنشورات الإلكترونية، فهدف المشروع هو إيجاد التقنيات والطرق والمتطلبات المنتظمة لمقابلة التحديات التي تواجه الإيداع القانوني في المجال الرقمي وخاصة الشبكات، وقد خطط لهذا المشروع أن ينتهي في ٣١ ديسمبر لعام ٢٠٠٤م[١].

وبالإضافة إلى هذا المشروع فإن المكتبة الوطنية النرويجية تشارك في بضعة مشاريع أخرى ما بين مشروعات محلية ودولية كبيرة يمولها الاتحاد الأوروبي، وهو الذي أكسب المكتبة خبرة كبيرة في هذا المجال. ومن أهم هذه المشروعات التي تشارك فيها المكتبة أرشيف الراديو الرقمي The digital Radio Archive بالتعاون مع هيئة الإذاعة النرويجية NRK، حيث تم تحويل الأرشيف التاريخي

---

(١) Svein Arne Brygfjeld . Digital Legal Deposit and Digital National Library of Norway. This Presented in Nordunet 2000 Conference, September 28- 30. http://www.csc.fi/nordunet2000/abstracts.phtml#3.

للراديو إلـى الـصورة الـرقميـة. حيث يتوقـع أن يتضمن الأرشيـف أكثـر من (٥٠،٠٠٠ هرتـز Hrs) مـن التـسجيلات الـصوتية، فالصوت تم تحويله بجودة عالية وتم تخـزينه في مـستودع رقمـي طويل الأجـل، كمـا صـدرت إصدارات للمحترفين والاسـتخدام العـام مـتاحة علـى الإنتـرنت مـثل Real audio وMPEG. ومـن ذلـك أيضًا أرشيـف الويب الإسكندنافي Nordic Web Archive (NWA) وهـذا المشروع هـو مـشروع تعـاوني بـين كـل المكتـبات الوطنـية في الـدول الاسـكندنافية الأوربـية وهـي: (الدانمـرك، وفنلنـدا، وأيسلنـدا، والنـرويج، والسـويد) وكل هـذه المكتبات تعمل على تطبيق الإيداع القانوني على منشورات فضـاء الويب الوطني National Web Spacess الخـاص بكل دولـة. ويـتم إيـداع هـذه المنـشورات في أرشـيف الـويب الخـاص بالـدول الإسـكندنافية NWA، وهـذا كله للتوصل وإيجاد الحلول والطرق والأسـاليب والتقنـيات لمقابلـة هـذه الـتحديات. ويـتم تمـويل هـذا المـشروع مـن قـبل Nordunet والهـدف النهـائـي هـو التوصـل إلى أرشـيف ويـب تاريخـي Historical Web Archive[1]. كمـا تـشارك في مـشروع نـدليـب Nedlib وهـو مـشروع مكتـبة الإيـداع الأوربـية المـشبكة Networked European Deposit Library. وكـذلك تـشارك في المـشروع الـتعاوني للمكتـبات الوطنـية الأوربية لتطويـر البنـية التحتـية

(١) Svein Arne Brygfjeld National Library of Norway Progress Report 2001, 13 May,2001,
http://www.stk.cz/elag2001/Reports/NorwayNational_Library_of_Norwa.htm

لمكتبات الإيداع الأوربية[٢].

١/٤/٣ التخطيط للمشروع :

بدأ التخطيط لهذا المشروع بتكوين فريق العمل وهو يتكون من مدير المشروع واثنين من أخصائي المكتبات والمعلومات ومهندس، حيث يعمل ثلاثة أعضاء من فريق المشروع بقسم (رانا : Rana division) بينما يعمل عضو واحد بقسم (أوسلو : Oslo division)، حيث يعتمد مدير المشروع على التدعيم العملي من الأقسام الأخرى عندما يكون هناك ضرورة[٣].

وقد تقرر أن تعتمد هذه الجهود - إلى حد بعيد - على العمل الذي سيتم تنفيذه داخل المكتبة الرقمية بالمكتبة الوطنية النرويجية. ومنذ المشاركة الأخيرة للمكتبة الوطنية النرويجية في اجتماع ELAG قامت المكتبة باستثمار كمية كبيرة من المصادر الاقتصادية والبشرية في إنشاء المستودع الرقمي طويل الأجل، وهذا المستودع يتضمن :

- اثنين من الخادمات متمثلين ومدعمين بنظام تشغيل خاص بالشبكات يسمى يونكس Unix مع أربعة مشغلات وRAM سعتها ثمانية جيجابايت و A fault-tolerant architecture.

---

(٢) Svein Arne Brygfjeld.- Digital Legal Deposit and Digital National Library of Norway. op.cit.

(٣) Svein Arne Brygfjeld. National Library of Norway Progress Report 2001. op.cit.

- شبكة ذات مساحة للتخزين معتمدة على fiber-channel (FC-AL).
- نظام صف القرص من Hewlett-packard, xp 256 مع Approx. 4 terabytes الأقراص الإنترنت المتاحة(١).

٢/٤/٣ سياسة المشروع :

وضعت المكتبة الوطنية النرويجية بعض النقاط التي مثلت الملامح الأساسية لسياستها مع المشروع(٢) :

- تعمل المكتبة على الاستمرار في التعامل مع المعلومات المعتمدة على الورق في المستقبل.
- تعمل المكتبة على نسخ المعلومات من المواد النظيرة إلى المواد المطلوبة بصورة رقمية أكثر.
- تحدد المصادر الإنسانية الخطوط الرئيسية للعمل حيث تضمن بأن خدمات المكتبة تحافظ بشكل جيد على التوعية المطلوبة من قبل المستفيدين.
- تعتقد المكتبة الوطنية النرويجية بأن الجمع بين الإنسان والتقنية شيء لا يقهر.

أما فئات الأنشطة التي يتضمنها المشروع فكانت موزعة إلى ثلاث، وهي: الأنشطة الببليوجرافية، والأنشطة التقنية، والأنشطة القانونية. وهذا ما

(١) Svein Arne Brygfjeld. Digital Legal Deposit and Digital National Library of Norway. op.cit.

(٢) Ibid.

تعكسه مجموعات الأعمال الثمانية التالية[1]:

١- معايير اختيار الوثائق الرقمية، وتشمل :

- استكشاف طبيعة الوثائق الرقمية.
- تطوير دراسة الرموز A typology ومعايير الاختيار.
- اقتراح التكرارات الخاصة بالحصاد Harvesting وإجراءاتها.

٢- الإطار القانوني، ويشمل :

- مسح الإطار القانوني الحالي للجمع والأرشفة والتزويد بالوصول.
- اتفاقيات التفاوض مع الناشرين على إيداع الوثائق الديناميكية كقواعد البيانات على سبيل المثال.
- النظر للتشريع الحالي على ضوء التقنية الحالية.
- اقتراح كيفية إتاحة الوصول للوثائق الرقمية المودعة في المستقبل القريب.

٣- أدوات الحصاد، وتشمل :

- اختيار وانتقاء وعمل الاختبارات للبرامج آلتي تستخدم في جمع وحصر منشورات الويب.

٤- أدوات الوصول، وتشمل :

- استخدام مجموعة أدوات أرشيف شمال أوروبا Nordic Web Archive لتقييم أرشيف الويب بالمكتبة الوطنية النرويجية.

---

(١) Carol Van Nuys. The Paradigma Project: National Library of Norway.- RLG DIGINEWS, vol. 7 (2), April 15, 2002.

http://www.rlg.org/legacy/preserv/diginews/diginews7-2.html#feature2.

- العمل على أن تكون معايير الوصول الخاصة بأرشيف الويب لشمال أوروبا ملائمة، حتى إذا تطلب الأمر تعديل بعضها لتتفق واحتياجات المشروع.
- تطوير واختبار الكثير من وجهات المستفيدين.

٥- التحديد الفريد ووصف الوثائق الرقمية، وتشمل :

- عمل مسح للمعايير الخاصة بالمحددات الفريدة والميتاداتا الوصفية Descriptive Metadata

٦- ترقية المعايير الموصى بها للتحديد والتعريف والوصف، وتشمل :

- تطوير خدمة الويب المعتمدة على المعايير الموصى بها في مجموعة العمل الخامسة لترقيتها من قبل المكتبة لمساعدة الناشرين ومجموعات المستفيدين الأخرى لتقديم الميتاداتا والمحددات أو المعرفات الفريدة.

٧- الاختبارات، وتشمل :

- الاستمرار في البحث والدراسة لإشكاليات الإيداع القانوني لفضاء الويب، وذلك عن طريق الاختبارات المتكررة للأنشطة سواء كانت أنشطة الاختيار أو الانتقاء والجمع والحصاد، وأيضاً تهيئة البرامج والطرق والأساليب المستخدمة في عملية الأرشفة لصفحات الويب حتى الوصول للوضع المرضى.

٨- الناتج التنظيمي والاقتصادي، ويشمل :

تقارير النتائج التنظيمية والاقتصادية للمشروع وإمداد مدير المكتبة الوطنية بالتقارير.

٣/٤/٣ التحديات التي تواجه المشروع :

من القضايا التي يتضمنها الإيداع القانوني للمنشورات الإلكترونية المشبكة، والتي تمثل تحديًا للمكتبة الوطنية النرويجية: الاختيار، والجمع، والوصف، والتحديد Identification، والتخزين للمنشورات الإلكترونية المشبكة، وأيضًا قضية وصول المستفيدين إلى هذه المنشورات المشبكة والتي تم إيداعها بالمستودعات الملائمة لها بالمكتبة الوطنية وعلاقة ذلك بالحقوق المحفوظة ورغبة الناشرين في تحقيق مكاسب مادية من منشوراتهم المودعة. وهذا كله يتم معالجته خلال هذا المشروع تحت مظلة قانون الإيداع.

الخلاصة :

ليس هناك بالتأكيد موقف عالمي واضح بالنسبة للحالات القانونية أو الوضع القانوني للأرشيف، سواء كانت المواد مادية الشكل أو رقمية، وأيضاً ليس هناك منهج عالمي متماسك ومفهوم يتوافق مع القواعد القانونية ويؤثر فيها.

* * *

الفصل الرابع

تنمية المجموعة الوطنية للمنشورات الإلكترونية

٤/١ إيداع المنشورات الإلكترونية والانتقائية.
٤/٢ العوامل التي تؤثر على سياسة تنمية مجموعات الإيداع.
٤/٣ الأدلة الانتقائية العامة.
٤/٤ الأدلة الانتقائية الخاصة.
٤/٥ الأدلة الانتقائية الثانوية.
٤/٦ المنشورات الإلكترونية المستبعدة من الأرشيف الرقمي.
٤/٧ عيوب المنهجية الانتقائية.
٤/٨ أدلة الإيداع التوجيهية للمودعين.
٤/٩ الأطراف المعنيون بالإيداع القانوني والحقوق والواجبات.

الفصل الرابع

تنمية المجموعة الوطنية للمنشورات الإلكترونية

٤/٠ **تمهيد** :

يتناول هذا الفصل معايير اختيار المنشورات الإلكترونية، متطرقًا إلى مفهوم الانتقائية في عملية تنمية المجموعات، والأدلة الانتقائية العامة والخاصة والثانوية التي وضعتها المكتبات الوطنية التي خاضت تجربة الإيداع للمنشورات الإلكترونية، وكذلك التعرف إلى المعايير الأساسية التي تم اقتراحها للتعامل مع المودعين في هذا الصدد.

١/٤ إيداع المنشورات الإلكترونية والانتقائية :

مع ظهور الوسائط غير المطبوعة ظهرت معها خيارات وقضايا لم تكن مع المواد المطبوعة. وفي بعض الحالات تكون بعض المنشورات متاحة بكلا الشكلين ويرجع القرار في هذه الحالات بإيداع كلا الشكلين الإلكتروني والمطبوع إلى المكتبة الوطنية القائمة على الإيداع. وكما هو معروف أن كل شكل له خصائصه التي تميزه عن الآخر، فإذا لم يكن هناك ما يمنع من إيداع الشكلين سيكون أفضل، ولكن إذا كان هناك ما يمنع ذلك كالتكلفة والجهد المبذول في العمليات الفنية والإجراءات الإيداعية؛ فإنه يكتفي بالشكل المطبوع.

ومن المفترض أن تكون سياسة تنمية المقتنيات في بيئة الإنترنت شاملة،

شأنها في ذلك بيئة المطبوع، ولكن ما يتم من الناحية العملية، هو تطبيق الانتقائية على عملية الجمع وبناء وتنمية المجموعات بالمكتبات الوطنية سواء كانت المواد المطبوعة أو المصغرات أو الإلكترونية. وحيث إن النشر الإلكتروني يختلف عن النشر المطبوع، كما أن معالجة النشر الإلكتروني تختلف أيضًا عنها في المطبوعات، والكم الهائل للمواد الموجودة على الإنترنت، والتي تحتاج إلى موارد هائلة ليتم التعامل معها، لذا تتطلب مواد الإنترنت درجة عالية من الانتقائية تفوق تلك التي تطبق على المطبوعات، بالإضافة تنشر المنشورات الإلكترونية على الإنترنت دون آليات التنقية النوعية quality filtering mechanisms التي يقدمها المحررون والناشرون للمواد المطبوعة، فنتج عن ذلك اختلاف معايير تطبيق الانتقائية على المنشورات الإلكترونية عنها على المنشورات المطبوعة اختلافا كبيراً. كما أن الفئات التقليدية للوثائق كالكتب، والسلاسل، والمخطوطات، والسجلات الخاصة بالمنظمات أصبحت مختلطة في البيئة الإلكترونية. ولما كانت المكتبات الوطنية لا تهدف إلى حفظ سجلات المنظمات والمؤسسات والمواد المشابهة والتي تدخل ضمن مجال الأرشيف ومنظمات إدارة السجلات، فقد دارت مناقشات مستمرة بين المكتبات الوطنية والأرشيفات حول توضيح الأدوار الكاملة للمكتبة الوطنية في حفظ الوثائق الإلكترونية(١).

---

(١) National library of Australia and Partners. Online Australian Selection Guidelines for Archiving and Preservation by the National library of Publications: Australia, 2003. http://pandora.nla.gov.au/selectionguidelines.html.

ولقد تبين من خلال هذه المناقشات أن الخبرة بالمنهج الانتقائي تؤدي إلى النتائج الآتية:

- إدخال مستوى عالٍ من السيطرة النوعية على كل العمليات.
- التفاوض الصريح على حقوق الإتاحة.
- تنمية العلاقة التعاونية مع الناشرين والمبدعين (creators) .
- التنمية والمحافظة على المعرفة العملية للملامح التصميمية الجديدة للويب(a new web design features) ، التي من المحتمل أن تؤثر على الأرشفة والحفظ.
- الالتزام بشكل واقعي بتسجيل الميتاداتا.
- الالتزام بشكل واقعي بالمحافظة على إمكانية الإتاحة.

ولأهمية هذه الاعتبارات وقيمتها بالنسبة للمكتبات الوطنية ووظائفها كان لزامًا على المكتبات والمؤسسات الوطنية الاستمرار في اتباع المنهج الانتقائي. ومن المكتبات التي تتبع المنهج الانتقائي المكتبة الوطنية الكندية، والمكتبة الوطنية الأسترالية، فنجد الأولى مثلاً من خلال المشروع التجريبي الكندي (EPPP) قد قررت اقتناء المنشورات المتسلسلة من شبكة الإنترنت التي تقابل وتتفق مع بعض المعايير العامة، حيث أوصى فريق المشروع الكندي التجريبي، بأنه يجب على المكتبة الوطنية الكندية أن تطبق أدلة تنمية المجموعة عند اختيار المنشورات الإلكترونية؛ ليتم حفظها، بينما نجد أن المكتبة الوطنية الأسترالية تستخدم الأخيرة الانتقائية في مشروعها للأرشفة الرقمية (باندورا PANDORA)، حيث تعتمد على سياسة تنمية المجموعة الموجودة بها، وعلى أساسها تم إعداد أدلة

اختيار للمنشورات الإلكترونية[1].

٢/٤ العوامل التي تؤثر على سياسة تنمية مجموعات الإيداع :

قد تركز بعض المكتبات الوطنية في البداية على المنشورات الإلكترونية التي ليس لها مكافئ مطبوع. بينما قد يركز بعضها الآخر على المواد الإلكترونية التي تكمل مواد مطبوعة مودعة لديهم منذ أمد بعيد ، ومن المفترض أن تعتمد المكتبة الوطنية منهجية الشمول في جمع المنشورات بكل أشكالها كلما أمكنها ذلك. ولكن دون إلزام للمكتبة الوطنية أن تجمع كل شيء. بينما يجب على المكتبة الوطنية أن تطبق سياسة تنمية المجموعات التي تمكنها من اختيار مواد ملائمة لمجموعاتها ، والاضطلاع بدورها ألا وهو حفظ ذاكرة الأمة. بالإضافة إلى عدد من القضايا الأخرى التي قد تؤثر في إقرار السياسة الخاصة بتنمية المجموعة[1].

ولقد لخصت المكتبة الوطنية الأسترالية العوامل التي تؤثر في إقرار تلك

(١) Colin Webb and Lidia Preiss. Who Will Save the Olympics: The Pandora Archive and other Digital Preservation Case Studies at the National Library of Australia.

http://www.oclc.org/events/presentations/symposium/preisswebb.shtm

(١) UNESCO. Working Group of the Conference of Directors of National Libraries (CDNL), the Legal Deposit of Electronic Publications.- United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization, 1996.

http://www.unesco.org/webworld/memory/legaldep.htm.

السياسة على النحو التالي[٢]:

- تطبيق معايير الاختيار نفسها الخاصة بالمنشورات المطبوعة على المنشورات الإلكترونية.
- التركيز الأولي على المواد سهلة المعالجة.
- التركيز بشكل أولي على المنشورات الإلكترونية الخاصة بالناشرين الجدد.
- التركيز بشكل أولي على المنشورات الإلكترونية الواردة من الناشرين القدامى وتطوير العلاقات وتحسينها مع الناشرين الجدد.
- الابتعاد عن تشغيل المنتجات الإلكترونية التي تستخدم وسائط نشر إلكترونية جديدة أو صيغ جديدة كذلك حتى يتضح مستقبلها.
- التركيز على اختيار المنشورات الإلكترونية التي يمكن أن يتم اقتناؤها وتخزينها داخليًا بمكتبة الإيداع، بينما يكتفى بالتزويد بالوصول إلى المنشورات التي تستقر في مكان غير مستودع الإيداع.
- الابتعاد في أن يكون معيار الاختيار هو أشكال البيانات، أو وسائط النشر، أو متانة الوسيط.
- القدرة على استخدام استراتيجيات الحفظ كالنقل والتهجير، وكذلك الشروط المتفاوض عليها حول هذه الاستراتيجيات.

---

(٢) National Library of Australia. Preserving Australian Physical Format Electronic Publications – Selection Guidelines.

http://www.nla.gov.au/policy/selectgl.html

إذا لم تحدد تغطية المجال الجغرافي في التشريع؛ فإنه يوضع في الاعتبار النقاط التالية :

- المنشورات المتاحة من داخل الوطن.
- منشورات ناشر أو مستورد أو موزع وطني من داخل البلد.
- المنشورات التي تتعلق بالوطن وشعبه وتراثه.
- المنشورات المختارة وفقًا لجنسية المؤلف.
- المنشورات التي تقع ضمن ما يعاد لمجموعات الإيداع القانوني للبلدان الأخرى.

كما يجب ملاحظة أن شروط الإيداع القانوني يمكن أن تطبق في نطاق الاختصاص القضائي للبلاد من خلال نظام قانوني. كما أنه ليس من المحتمل أن يغطي تشريع دولة معينة دولاً أخرى ما لم تأخذ المنشورات من خلال الاستيراد importation.

وقد يكون من واجبات مكتبة الإيداع أن تقتني الشكل الإلكتروني والشكل المطبوع لمنشور واحد في حالة ما أن يكون هناك اختلافات جوهرية بين الشكلين. كما أن المنشورات التي تحدث بشكل متكرر يجب أيضًا من حيث المبدأ أن تودع بشكل متكرر للحصول على كل المعلومات المتضمنة في التحديثات، وإذا كان يصعب ذلك تأخذ عينات تمثيلية من حين لآخر[1].

(١) UNESCO. Working Group of the Conference of Directors of National Libraries (CDNL), op.cit .

ومن السياسات الاختيارية التي سلكتها المكتبة الوطنية الأسترالية ما يلي :

١- أنها لا تحاول حفظ كل إصدارات، أو طبعات عنوان المنشور الإلكتروني على الإنترنت الذي يتم اختياره. كما أنها لا تحاول أن تحفظ كل مراحل المادة المطبوعة منزوعة الغلاف print loose leaf item. أما في بيئة الإنترنت فتتغير المنشورات في الغالب بشكل متكرر، وليس عملياً أن يتم أخذ كل حالات التغير بشكل حصري. واتخاذ القرار بشأن تكرار الأخذ للعنوان المرغوب، يعتمد على عدة عوامل منها طريقة النشر أو شكل المنشور publication pattern وأهمية المعلومات واستقرار الموقع، حيث إن هناك بعض العناوين يتم أخذها بشكل كامل كلما أمكن ذلك، بينما بعض العناوين الأخرى يمكن أن تؤخذ منها لقطة واحدة فقط.

٢- أنها لا تجعل صيغة ملفات file format المنشورات الإلكترونية على الإنترنت من العوامل التي تمنع اختيار المنشور للحفظ الأرشيفي، حيث إن الاختيار يتم على أساس المحتوى الفكري فقط، ولكن من الناحية العملية قد يكون هناك بعض العناوين المختارة لا يمكن أرشفتها أحيانًا بسبب الموانع التقنية، فعلى سبيل المثال: ما زالت المكتبات الوطنية لا تجد حلاً أرشفة المنشورات المنشأة كقواعد بيانات، ومع ذلك تسعى المكتبات إلى الوصول لحلول للتغلب على تلك الموانع التقنية، وذلك ليتم أرشفة المنشورات التي تصدر في أشكال جديدة لأول مرة.

٣- أنها تحاول أن تستكشف طرق التحديد identifying وطرق الاختيار، وطرق الأرشفة، وطرق فهرسة المنشورات الحكومية. بطريقة أوتوماتيكية أو شبه

أوتوماتيكية حتى تزيد حجم المواد التي يمكن أن يشملها الأرشيف[1].

٣/٤ الأدلة الانتقائية العامة :

نظرًا لأهمية الانتقاء في بيئة الإنترنت فقد وضعت المكتبات الوطنية أدلة انتقائية تتحدد بموجبها المعايير التي يتم على أساسها تحديد أي المنشورات الإلكترونية تدخل في مجموعة الإيداع وأيها يتم استبعاده. فعلى سبيل المثال حددت المكتبة الوطنية الأسترالية مسئوليتها بشكل عام عن المنشورات الحكومية، ومنشورات السلطة القضائية، والمنشورات الأخرى ذات الأهمية الوطنية، بينما وضعت المكتبة الوطنية الكندية ضمن الأدلة العامة المعايير التالية[2]:

١- أن يكون المنشور الإلكتروني وطنيًا، وهذا يعني أنه نشر في داخل الوطن أو على خادم ويب داخل الوطن (تعريف الخادم الوطني يكون محدداً ومعلومًا) أو عن طريق محرر وطني، أو مساهمين وطنيين رئيسيين، فعلى سبيل المثال ربما يمكن للمكتبة الوطنية أن تضيف إلى مجموعاتها منشورات ذات محتوى وطني وهذه المنشورات قابعة وساكنة على خادمات أجنبية. ولكي يتم الاختيار للحفظ الوطني يجب أن تتركز الأهمية على النحو الآتي :

- أن تكون الأهمية خاصة بالوطن.

---

(١) Pam Gatenby. Digital Continuity: The Role of the National Library of Australia.- the Australian Library Journal, January 2002.

http://www.alia.org.au/alj/51.1/full.text/digital.continuity.html

(٢) National library of Australia and Partners. op.cit.

- أن يكـون للموضـوع أهمـية علمـية أو اقتـصادية أو دينـية أو ثقافـية أو سياسية أو اجتماعية أو ذات صلة بالوطن.

- أن يكون مكتوباً من قبل مؤلف وطني تابع لهيئة معترف بها وتكون ذات إسهام في المعرفة الدولية.

- أن يوضع منشور على خادم وطني أو على خادم أجنبي، ولكن التأليف الوطني أو التحرير فقط هو أساس الحفظ الوطني. حيث إنه في حالة المنشورات الإلكترونية على الإنترنت يكون المحتوى هو العامل الأساسي لإقرار الاختيار.

٢- أن تركز المكتبة الوطنية في اقتنائها للمنشورات على تلك المنشورات التي تـدخل نطـاق تركيـز واهـتمام مجمـوعة الإيـداع، حـتى وإن كانـت المنـشورات الإلكترونية تغطي كل الموضوعات. وتخضع عملية الاختيار والاستبعاد في ذلك على ما يلي :

- يـتم اختـيار المنـشورات المـوثقة أو ذات الأصـالة Authoritative والمنشورات ذات القيمة البحثية طويلة الأجل بأولوية كبيرة جدًا، كما تقوم المكتبة الوطنية بحفظ منشورات الإنترنت الأكاديمية.

- يتم اختيار الأمثلة المبتكرة لأنواع منشورات الإنترنت التي ربما يكون لـديها قـيمة بحثـية مـستقبلية بـسبب الاسـتخدام التجـريبي لتقنـية جديدة.

- يتم اختيار - ولكن بشكل غير شامل - منشورات الإنترنت التي لا تعتبر ذات أصالة Authoritative أو ليس بها قيمة بحثية معقولة، ولكن قد يؤخذ منها أمثلة لأنواع مختلفة من منشورات الإنترنت حتى يتسنى

للمكتبة أن تؤرخ للمجتمع ويكون لديها صورة كاملة عن كل شيء مقدم على الإنترنت، ولو على سبيل المثال.

- يتم استبعاد منشورات الإنترنت التي تعطي معلومات سطحية أو أنها تجميع لمادة غير أصلية.

٣- أن تتضمن المكتبة الوطنية في اقتنائها للمنشورات الإلكترونية كل المنشورات التي تنشر من قبل الحكومة، وخاصة المؤسسات الحكومية التي تدعم المكتبة الوطنية في أداء أدوارها.

٤- أن تجمع المكتبة الوطنية العناوين في كل الوسائط المتاحة وفي كل الصيغ المشبكة والقياسية، وإذا كانت المصادر لا تجيز اقتناء كل المنشورات الإلكترونية؛ فيجب على المكتبة الوطنية أن تختار المنشورات غير المتاحة في أي وسيط آخر لتضمن بهذا أن لديها على الأقل إصدارة واحدة من المنشور[١]. وتتحدد حالات الاختيار كما يلي :

- إذا أتيح المنشور في كل من الشكل المطبوع وصيغة الإنترنت، فإن إصدارة الإنترنت يتم حفظها عندما يكون بها إضافات هامة وقيمة. وإذا لم يتم حفظها وكانت المكتبة متضمنة لإصدارة المطبوع حيث إن إصدارة المطبوع قد صدرت قبل إصدارة الإنترنت، في هذه الحالة يتم

(١) National Library of Canada. Electronic Publications Pilot Project (EPPP): Summary of the Final Report.- prepared by Words that Matter Inc for National Library of Canada.2001. Ibid.

اقتناء صيغة الإنترنت ضمن إطار سياسة تطوير المجموعة.

- إذا أتيح المنشور في كل من إصدارتي الإنترنت والأقراص المضغوطة CD-ROMs أو الأقراص المرنة Floppy disk يفضل في العادة إصدارة الإنترنت. ولكن عندما يكون هناك اختلافات جوهرية في المحتوى أو التقديم presentations فقد تتطلب كل من الإصدارتين للحفظ الوطني. أما في حالات الأسباب التقنية كأن لا تتمكن المكتبة الوطنية من تحميله أو حفظه بشكل وظيفي مفيد، يكون الحل هو اقتناء إصدارة الصيغة المادية physical format، إما بدلاً منها أو بالإضافة إلى صيغة الإنترنت.

٥- أن تكون المجلات الإلكترونية مجلاتٍ كاملة وليست مجموعة عناوين فرعية ولا فهارس أو إعلانات لعناوين أكثر اكتمالاً في وسائط أخرى.

٦- أن تخضع كل من المنشورات الإلكترونية المجانية، والمنشورات الإلكترونية ذات الاشتراك على حد سواء للاختيار، حيث كان الاختيار على المدى القريب يتركز على المنشورات الإلكترونية الحكومية، ولم تكن المنشورات الإلكترونية التجارية داخل الإطار.

٧- يتم تطبيق الاختيار على المنشورات الإلكترونية سواء كانت مصنفات، أو متسلسلات.

٨- إذا كان المنشور الإلكتروني متاحًا في اثنين أو أكثر من إصدارات الشبكة القياسية، فيجب على الأقل أن يقع الاختيار على اثنين من هذه الإصدارات

الشبكية. ويتم الاختيار بناء على المعايير التالية:

- إذا كان بالمنشور عدد من الوصلات أو الروابط الداخلية أو الخارجية، فالحد الفاصل والقاطع للمنشور لابد أن يكون واضحًا، حيث يتم أرشفة الروابط الداخلية فقط للمنشور، وكل من الروابط العليا والروابط الدنيا على الموقع تستكشف لإنشاء وتأسيس المكونات التي تلزم لأغراض الحفظ والفهرسة.
- يجب أن تكون الأولوية والأفضلية للمواقع الكبيرة، والتي تتوافق والأدلة الاختيارية. ويلاحظ أحياناً أنه في مكونات المنشورات الكبيرة أو المواقع الكبيرة قد لا يشكل كل مكون بمفرده مصدرًا قيّمًا وثمينًا، ولكن المكونات كلها بعضها مع بعض تشكل مصدرًا ثمينًا من المعلومات، إذا توافق الموقع مع الأدلة يتم اختيار الموقع للأرشفة.

٤/٤ الأدلة الانتقائية الخاصة :

تختلف المكتبات الوطنية في أولويتها في وضع أدلتها الانتقائية الخاصة لجمع المنشورات الإلكترونية على الإنترنت، وذلك على النحو التالي[١]:

١/٤/٤ المنشورات الحكومية :

تعتمد المكتبات الوطنية على منهجيين مختلفين لأرشفة المنشورات الحكومية:

(١) National Library of Canada. Networked Electronic Publications Policy and Guidelines, October 1998.

http://www.collectionscanada.ca/9/8/index-e.html.

الأول : وهو المنهج الذي تعتمده المكتبة الوطنية الكندية، إنها تستمر في تحديد وتعريف واختيار المواقع الفردية عن طريق بحث مواقع الوكالات الحكومية وعن طريق قيام الوكالات الحكومية بإعلام المكتبة الوطنية بالعناوين المتاحة للأرشفة. وبسبب طبيعة العمل المركزة وحجم النشر الحكومي، فإن المكتبة الوطنية لا يمكنها أن تؤرشف كل العناوين المتاحة بهذه الطريقة، بل تعطى أولوية لمنشورات الهيئات التي تتعاون بشكل فعال مع المكتبة (في الحالات الأخرى المكتبة لا يمكنها أن تلتزم بمنهج رسمي شامل لأرشفة منشورات الوكالات الحكومية، ولكنها تؤرشف أي منشورات تأتي إليها).

والثاني: هو أن تترك المكتبة دور الاختيار للوكالات المشاركة. حيث إنه يتم أرشفة أي عنوان تقوم الوكالات الحكومية المشاركة بإمداد الميتاداتا الخاصة به للمكتبة. وهذا المنهج يمارسه المشروع التجريبي الأسترالي ويهدف إلى إمكانية تمييز وتحديد واختيار المنشورات الحكومية identify and select بشكل أكثر أتوماتيكية، كما تقوم المكتبة أيضاً بأرشفة المنشورات القانونية للحكومة Act government publications المتوفرة على الإنترنت.

٢/٤/٤ منشورات المؤسسات التعليمية الجامعية :

تميل معظم المكتبات الوطنية إلى أن تتم أرشفة مخرجات القطاع التعليمي في الأرشيفات الجامعية، والذي يتضمن نتاج بحث مؤسسات التعليم الجامعي، والمنشورات الإدارية الصادرة عنها.

٣/٤/٤ أعمال المؤتمرات :

هناك كمية كبيرة من أعمال المؤتمرات التي تنشر على الويب، وهو كم كبير

جدًا لدرجة لا يمكن أرشفته بشكل شامل، ولذلك تعتمد المكتبة الوطنية الكندية الأولوية في الاختيار للفئات الآتية[1]:

- تعطى الأولوية للمؤتمرات التي تعقد من قبل الهيئات و المؤسسات والمنظمات الحكومية الوطنية، والجمعيات والمعاهد المحترفة.
- تعطى الأفضلية للمؤتمرات الرئيسية دون البحوث الصغيرة كالتي تعقد من قبل قسم جامعي.
- أعمال المؤتمرات العالمية التي تشترك فيها هيئات وطنية والتي تعقد داخل الوطن ربما قد تختار للأرشفة، وعلاقة المحتوى بالوطن يكون هو العامل المؤثر على الاختيار.
- تستبعد مواقع النص الكامل للأبحاث المقدمة في المؤتمر إذا كانت الأبحاث على هيئة شرائح البوربوينت (powerpoint) لأنها لا تتضمن معلومات كافية.

٤/٤/٤ الدوريات الإلكترونية :

تعتمد المكتبة الوطنية الكندية في أرشفة مواقع الدوريات الإلكترونية الأولويات التالية[2]:

- تكون الأولوية للدوريات الإلكترونية التي يتم تحكيمها.
- تكون الأولوية للعناوين التي أشارت خدمات التكشيف والاستخلاص؛

(١) Ibid.

(٢) Ibid.

حتى لو كان هناك إصدارة مطبوعة متاحة أيضًا.

٥/٤/٤ المواقع الموضوعية :

تعتمد المكتبة الوطنية الكندية في أرشفة المواقع الموضوعية الأولويات التالية[١] :

- مواقع المجالات الموضوعية لمجموعة الإيداع والتي تهتم بها المكتبة.
- المواقع التي توثق القضايا الأساسية والاهتمامات الاجتماعية والسياسية الحالية كمواقع الانتخابات، ومواقع الدورات الرياضية الوطنية والقومية.

٥/٤ الأدلة الانتقائية الثانوية :

هناك منشورات إلكترونية أخرى ذات أهمية وطنية وهذه يتم أرشفتها بناء

على أولوية تعطى من خلال أدلة انتقائية ثانوية، ومن تلك المنشورات التي تهتم بها المكتبة الوطنية الهولندية ما يلي[٢]:

- المجلات والصحف، ونشرات الأخبار والمتسلسلات الأخرى.
- أعمال المؤتمرات.
- التقارير الأساسية، أوراق العمل، الخطب.
- التقارير السنوية.

---

(١) Ibid.

(٢) National Library of Netherland. Selection Criteria for the Deposit of Electronic Publications of the Koninklijke Bibliotheek in the Netherlands, Dutch 23 September 1997.
http://www.kb.nl/coop/nedlib/results/dnep-selection.rtf

- الخرائط.
- الأعمال الأدبية الهامة والأساسية.
- الوثائق ذات المسئولية العامة مثل بيان التأثير البيئي وعرض المسودة للتعديات والانتهاكات للتعليق العام.
- قواعد بيانات المعلومات ذات الوصول العام.
- أي وثيقة قد نشرت فيما سبق في الشكل المطبوع.
- أي وثيقة مسجلة دوليًا ,ISSN ISBN, ISMN.
- كل طبعة أو إصدارة جديدة من الفئات السابقة (حيث تتضمن تغييرات جذرية).
- مواقع الويب أو أجزاء من مواقع الويب التي تمد بمعلومات فريدة وأساسية عن موضوع أو منظمة أو مؤسسة أو شخص ذات أهمية وطنية أو مشروع أو حدث.
- الفئات الأخرى التي ليست متضمنة هنا والتي تعتبر من وقت لآخر أن لها قيمة بحثية على المدى الطويل.

ويلاحظ هنا أن هناك تداخلاً في المفاهيم بين المكتبات الوطنية فيما يجب أن يكون ضمن الأدلة الخاصة والثانوية، فمثلاً نجد أعمال المؤتمرات تدخل ضمن الأدلة الخاصة وفقًا لتصنيف المكتبة الوطنية الكندية، بينما تدخلها المكتبة الوطنية الهولندية ضمن أدلتها الثانوية. أما أولويات الاختيار الأدلة الثانوية وفق المكتبة الوطنية الأسترالية فإنها تعتمد ما يلي[1]:

(١) National library of Australia and Partners. op.cit.

٤/٥/١ التقارير السنوية :

تعطي المكتبة الوطنية الأسترالية الأولوية في الاختيار- إذا لم تكن متاحة أو متوفرة في الشكل المطبوع - للتقارير السنوية الصادرة من الشركات الوطنية المسجلة، أو الشركات متعددة الجنسيات، وتقارير الوكالات الحكومية وتقارير الجامعات (باستثناء تقارير الكليات المستقلة أو الفردية).

٤/٥/٢ المواد الرقمية :

تتوقع المكتبة الوطنية الأسترالية أن المواقع التي تحتوي على مواد مثل المخطوطات، وسجلات أرشيفية، وصور أرشيفية والتي تحولت إلى هذه الصورة الرقمية بواسطة وكالات الجمع الأخرى، فإنه يتم تمويلها من قبل الحكومة للقيام بواجب حفظ هذه المواد التي تحولت إلى الصورة الرقمية، ومن ثم فلا تتم أرشفتها. وهناك الكثير من العوامل التي قد تؤثر على قرار الاختيار للمواد الرقمية للأرشفة :

- وجود شك فيما إذا كان هناك تمويل لدعم الحفظ طويل الأجل، كما قد يكون في حالة جمعية تاريخية أو منظمة فنون حيث يكون الدعم المالي مجهولاً وغير محدد.
- وجود المواد الرقمية محملة على موقع غير موقع الجمع الممول من قبل الحكومة فقد تكون تلك المواد في خطر.

٤/٥/٣ المواد التربوية :

تعطي المكتبة الوطنية الأسترالية الأولوية في الاختيار للمواقع التي تركز على

التعليم بشكله الواسع، أو للمواد ذات النوعية والجودة الخاصة والخاضعة لشروط التقديم والمحتوى. أما المواقع التي أنشئت للأغراض التعليمية فلا تعطيها المكتبة الوطنية الأسترالية الأولوية، وكذلك المواقع الخاضعة لمعهد، أو مؤسسة معينة، أو التي تعتمد على منهج معين فقط[1].

٤/٥/٤ المعارض :

تعطي المكتبة الوطنية الأسترالية الأولوية لمواقع المعارض المتاحة على الإنترنت إذا لم يكن هناك دليل مطبوع متاحًا أو إذا كان للمعرض مميزات وخصائص هامة غير متوفرة في المنشور المطبوع. ولكي يتم اختيار المعرض يلزم أن يتضمن نسخًا بها معلومات تاريخية وتفسيرية أو مدخلات فكرية أخرى إضافة على النسخ الرقمية عن الأعمال الأصلية.

٥/٥/٤ مواقع الجاليات العرقية :

يتم اختيار المواقع الرسمية للجاليات العرقية إذا كان التركز السائد لهذه المواقع حول المعلومات والتجارب وأنشطة واهتمامات الجاليات داخل الوطن. أما المواقع التي تجمع المواد الإخبارية بشكل رئيسي من المصادر الأخرى أو التي ترتبط بمعلومات أخرى، سواء داخل الوطن أو في دول أجنبية فلا تقوم المكتبة الوطنية الأسترالية باختيارها.

٦/٥/٤ المنشورات الخاصة بالأطفال :

(١) Ibid.

يتم اختيار المواقع التي أنشئت من أجل الأطفال أو التي أنشئت بواسطة الأحداث سيتم اختيارها بناءً على قواعد محددة، حيث إن الهدف منها هو اختيار المواقع التي توضح استخدام الإنترنت وتعرضه من قبل هؤلاء الصغار، والتي هي تمثل اهتماماتهم واتجاهاتهم وطرق حياتهم وثقافاتهم. ويتم اختيار هذه المواقع وفق العوامل التالية:

- أن يناشد الموقع بشكل مرئي ومصمم بشكل محدد لجذب الأطفال.
- أن يستخدم الموقع رموزًا وشخصيات مناسبة للأطفال سهلة وبسيطة؛ لتوصيل رسالة تربوية.
- أن يكون الموقع رسمياً أو شبه رسمي لمنظمة أو هيئة خاصة بالأطفال بشكل عام.
- أن يكون الموقع قد حظي بشعبية كبيرة أو فاز بجائزة أو جوائز في البرامج ذات السمعة الطيبة.
- المواقع الشخصية للأطفال يتم اختيارها طبقاً لقواعد محددة جداً، فإذا كانت تتضمن معلومات أساسية فقط، فإنه يجب أن تكون هذه المعلومات من النوعية الاستثنائية، أو تكون إبداعية بشكل خاص أو تكون شيقة وممتعة.
- المواقع التي تتفق وأدلة الاختيار الرئيسية هي التي بها أصالة ومرجعية أساسية وقيمة بحثية، حيث يجب أن تختار بغض النظر عن مستوى الأطفال التي تعبر عنه.

٧/٥/٤ الأعمال الأدبية :

تعتبر المكتبة الوطنية الأسترالية مسئولة عن حفظ الأعمال الأدبية، كما تباشر المؤسسات الأخرى المهتمة بالآداب واجباتها تجاه حفظ الأعمال الأدبية، وأقسام الجامعات الخاصة بالأدب الأسترالي. ويمكن للمكتبة الوطنية أن تترك مسئولية الحفظ هذه لمؤسسة متفاوض عليها لتتحمل هذه المسئولية.

وبشكل عام فإن أجزاء أساسية من الكتابات الفعالة كالروايات والمجموعات الرئيسية من الشعر، أو القصص القصيرة يتم اختيارها للأرشفة سواء أكان المؤلف قد أخرج هذا العمل فيما سبق أم لا، دون النظر لأي عملية تحكم نوعي.

٨/٥/٤ الخرائط :

بشكل لا يتم اختيار الخرائط من قبل المكتبة الوطنية الأسترالية، حيث إن جل الخرائط يقدم بواسطة المنظمات التي لديها مسئولية قانونية والتزام بالوصول المستمر والحفظ، ولكن تعمل المكتبة على التدخل في الترتيبات الشكلية لهذه المنظمات لضمان الوصول طويل المدى. وفي حالات قليلة تتدخل المكتبة في الحفظ طبقًا للمعايير التالية:

- المعلومات المقدمة في الخريطة ليست متاحة في أي شكل آخر، أو أن إصدارة الإنترنت مزودة بملامح إضافية هامة.
- مرجعية البيانات المتضمنة بالخريطة لمصادر ذات أصالة.
- إن الخريطة تتضمن نوعيات معيارية من البيانات الخاصة.

٩/٥/٤ الموسيقى :

حددت المكتبة الوطنية الأسترالية بالنسبة للآداب الإبداعية، أولويتها أن تقوم المكتبة بأرشفة الأعمال الأساسية والهامة فقط، أما مجموعات القصص

القصيرة، وخاصة القصص الفردية، كذلك القصائد وخاصة القصائد الفردية فلا يتم أرشفتها. بينما النوت الموسيقية المطبوعة وخاصة النوت الموسيقية الشعبية والتي تنشر كمواد فردية أو مستقلة بشكل مبدئي، فهذه يكون لها منهج في أرشفتها مع الموسيقى التي تنشر على الويب. ولهذه الأسباب تحتاج الموسيقى لأن تعالج بشكل مختلف عن الآداب. ويتم اختيار الموسيقى المنشورة على الإنترنت بناءً على المحددات التالية:

- أن تكون الموسيقى أصلية وملحن وطني، وأن تكون الموسيقى المنشورة على الويب أصلية وملحن أسترالي ويكون الملحن لديه أوراق اعتماد لهذه الموسيقى، أي يكون لديه النوتة الموسيقية المنشورة في الشكل المطبوع، أو أن يكون شخصاً معروفاً في المجتمع الموسيقي كملحن معتمد، أو مدرس أو أستاذ للموسيقى.
- إذا كان اللحن الموسيقي يتضمن كلمات أو أي مواد وصفية مرتبطة بالمحتوى الوطني أو الجمعيات الوطنية، سواء كانت لملحن وطني أو ملحن أجنبي.

١٠/٥/٤ الصحف :

مواقع الصحف التي تقدم محتويات الصحف في شكليها المطبوع والإنترنت، لا يتم اختيارها للأرشفة. أما المواقع المزودة بملامح انتقائية وقصص لترويج الصحف المطبوعة أو الخدمات الإخبارية الإلكترونية الأخرى، فلا تعدها المكتبة الوطنية الأسترالية مناسبة للحفظ، بينما يمكن أن تأخذ لقطات لهذه المواقع كأمثلة توضح استخدام الصحف للإنترنت. كما لا يتم اختيار

الخدمات الإخبارية التجارية للأرشفة. وإنما يتم أرشفة فقط بينما الصحف المتاحة على الإنترنت إذا كانت متوافقة مع المعايير ومحددات الأدلة الاختيارية وهي المسئولية والنوعية والأصالة.

١١/٥/٤ مواقع المنظمات والمواقع الشخصية :

يتم اختيار مواقع المنظمات والمواقع الشخصية بناءً على قواعد محددة جداً. فيتم اختيار مواقع المنظمات التي تمد بمعلومات أساسية وهامة حول وظائفها ومشروعاتها وأبحاثها وغيرها ، بينما تستبعد تلك المواقع التي تزود بنوع من المعلومات الموجزة والمتاحة في التقرير السنوي. أما المواقع الشخصية فيتم عادة اختيارها من المكتبة الوطنية الأسترالية إذا كانت تزود بمعلومات ذات قيمة بحثية غير متاحة في أي مكان آخر، أو إذا كانت ذات نوعية استثنائية هامة أو لها اهتمام خاص.

١٢/٥/٤ البروتوكولات الأخرى كـ E-mail ,Gopher, Ftp :

يتم أرشفة العناوين التي تتواءم مع الأدلة وتدخل ضمن اهتمام المكتبة الوطنية الأسترالية ، وذلك إذا تصادف أثناء البحث الفعال وجود بعض المنشورات في هذه الصيغ والتي ليس هناك التزام بها.

١٣/٥/٤ منشورات النطاق الجغرافي للدولة :

تكون هذه المنشورات في العادة خارج نطاق أدلة الاختيار ولكن بعض المكتبات الوطنية تعطي أولوية كبرى للمنشورات التي تنشر بدول الجوار والدول لمشتركة معها في قومية واحدة ، حيث إن هذا قد يؤدي إلى إمكانية للتعاون بين المكتبات الوطنية داخل النطاق الجغرافي ، ومن ذلك تعطى الأولوية بالنسبة للمكتبة

الوطنية الأسترالية للمواقع التي تعطي معلومات عن نيوزلندا أو دول المحيط الهادي.

١٤/٥/٤ المواقع الدينية :

يتم الاختيار لحفظ المواقع الرسمية التي توثق الرؤى الدينية لدين أو طائفة أو جماعة محددة، وذلك لوصف تنوع النشاط الديني داخل الأمة الواحدة، بينما المواقع التي تنشر رؤى وتعبيرات شخصية للإيمان الديني فلا تضعها المكتبة الوطنية الأسترالية للحفظ.

أما بالنسبة للمنشورات الدينية للمؤلفين الأشخاص فيتم اختيارها إذا كانت تتفق مع الأدلة العامة للاختيار والتي تتعلق بالمحتوى. وهذه الأدلة تركز على أن يكون المحتوى متضمنًا للأصالة والنوعية، حيث إن هذه المنشورات تتضمن علم اللاهوت بتفسيراته الاجتماعية والثقافية للأسئلة الدينية. وربما يتم اختيار المنشورات التي تتضمن رؤى متنوعة.

٦/٤ المنشورات الإلكترونية المستبعدة من الأرشيف الرقمي :

تستبعد المكتبات الوطنية عدد من المنشورات الإلكترونية فلا يتم إدراجها ضمن أرشيفها القومي، فبالنسبة للمكتبة الوطنية الهولندية فتستبعد بشكل عام السجلات التنظيمية organizational records والمواد الأخرى التي تتم إتاحتها عن طريق الشبكات المحلية (الإنترانت) [1]. أما المنشورات التي

---

(١) National Library of Netherland. op.cit.

تستبعدها المكتبة الوطنية الأسترالية فتقع ضمن الفئات التالية(٢):

- Blogs (ماعدا تلك التي تدعم فئة المنشورات الأكاديمية).
- CAMs (مواقع الويب التي تستخدم كاميرا الويب والتي تحمل الصور الرقمية لإذاعتها).
- قواعد البيانات.
- قوائم المناقشة، وغرف الشات، ولوحات الإعلانات، ومجموعات الأخبار.
- مسودات الأعمال الأولية.
- الألعاب.
- المقالات والأبحاث الفردية.
- مواقع الأخبار.
- سجلات المنظمات والمؤسسات.
- البوابات والمواقع الأخرى التي تخدم الغرض الوحيد وهو تنظيم معلومات الإنترنت.
- المواقع الترويجية والإعلانية.
- المواقع التي تجمع المعلومات من المواقع الأخرى، وليست أصلية في محتواها.
- عناوين الأطروحات (حيث إن في أستراليا تكون الأطروحات من مسئولية الجامعات، وهناك مشروع رقمي مستقل لذلك).

---

(٢) National Library of Australia and Partners. op.cit.

٧/٤ عيوب المنهجية الانتقائية :

على الرغم من أن معظم المكتبات الوطنية التي لديها مشروعات أرشفة المنشورات الإلكترونية على الإنترنت ترى أن الانتقائية هي الحل العملي الأمثل في عملية الانتقاء، إلا أن هناك الكثير من الأسباب تعمل على تفضيل المنهجية الشاملة عن المنهجية الانتقائية في عملية الأخذ أو الجمع وتتضمن هذه الأسباب ما يلي :

- استحالة التنبؤ في الوقت الحاضر بما سيكون مهمًا في المستقبل.
- الشمول في الجمع والأخذ مهم ليعكس حالة المجتمع أو على الأقل حالة الويب.
- يتمنى المجتمع الإنساني لو تمكن أسلافنا في العهود الأولى لتاريخ الإنسانية من أن يحفظوا لنا كل شيء إذا ما توفرت لهم القدرات والإمكانيات.
- الشمولية في الجمع والأخذ أسهل وأرخص وتزيل الكثير من التدخلات الإنسانية، وذلك على العكس من الانتقائية.
- الأولوية الكبرى في الجمع أو الأخذ تكون للمعلومات والمنشورات غير الحصينة التي يمكن أن تفقد، وبناءً على ذلك نفقد الوصول لهذه المنشورات وتتفاقم في النهاية قضايا الحفظ طويل الأجل.

ومن الملاحظ أن المكتبات الوطنية التي تطبق منهج الانتقائية مثل المكتبة الوطنية الأسترالية لا ترفض هذه الأسباب أو هذه الحجج بشكل منفرد، كما أنها لا ترفض النتائج التي توصلت إليها بعض المكتبات الوطنية الأخرى، والتي تؤكد إمكانية الجمع الشامل لمنشورات الإنترنت وحفظها. ولكن المكتبة الوطنية الأسترالية ما زالت تعتقد بأنه يمكن فقط أن يدار الأرشيف بشكل جيد ويتم

السيطرة النوعية عليه من خلال الانتقائية، لذلك فهي تهدف إلى أن يستمر أرشيف باندورا PANDORA في تطبيق المنهجية الانتقائية في الجمع. بينما نجد مدير فرع خدمات الحفظ بالمكتبة الوطنية الأسترالية يؤكد على أهمية جمع وحفظ صورة كلية عن المجال الأسترالي بشكل دوري، حيث إنه أكد على أن المكتبة تبحث عن طرق لعمل ذلك؛ كالارتباط بالخدمات الموجودة والتي تعمل على تفريغ أو مسح الويب "Vacuum the web"، أو التي تعمل على تضمين العناصر والوحدات الأسترالية واحتوائها(١).

٨/٤ أدلة الإيداع التوجيهية للمودعين :

لا يمكن أن تتم عملية الإيداع بشكل سليم ما لم يتعاون المودعون مع مكتبة الإيداع. ولهذا قامت معظم المكتبات الوطنية التي دخلت تجربة السيطرة على المنشورات الإلكترونية بوضع أدلة توجيهية مطورة للإيداع من أجل المودعين وهي تتناول:

- تودع المنشورات الإلكترونية سواء كانت منشورات موزعة للبيع، أو أنها جزء للاشتراك، أو مجازة مجانًا.
- إذا كان من الصعب الوصول للمنشور إلا عن طريق برامج تشغيلية أو أجهزة تشغيلية أيضًا، تكون في العادة مجهزة ومزودة مع المنشور، فيجب

(١) Colin Webb. Towards National Collection of Selected Australian Digital Publications, 18 Decemeber 2000.

http://www.rlg.org/events/pres-2000/webb.html

أن تودع مثل هذه البرامج أو الأجهزة مع المنشور.

- يجب أن تودع المنشورات الإلكترونية دون أي شكل من أشكال حماية النسخ.
- يحق لمكتبة الإيداع نسخ المنشور لأغراض الحفظ والإتاحة، ويجب التأكيد على ذلك في الاتفاق المبرم بين مكتبة الإيداع والناشر، إذا لم تكن هذه الحقوق متضمنة بالتشريع.
- يجب ألا تمنع مكتبة الإيداع من ممارسة حقوقها تحت تعليمات الإيداع كالنسخ الأرشيفي، والاستشارة من داخل المكتبة.
- يحق لمكتبة الإيداع طلب نسخة جديدة مجانًا من الناشر إذا ثبت أن المنشور الذي تم استلامه أنه ناقص أو غير صالح للإيداع.
- تطبق على المنشورات الإلكترونية الإجراءات نفسها التي تتم على المطبوعات فيما يتعلق بتسجيلها واستلامها والتأكد من آليات عمل الحزم الخارجي exterior packaging، وتحديد أرقام إضافتها accession number.
- بالنسبة لمنشورات الإنترنت الكبيرة يتحدد من البداية سواء أنه سيتم إيداعها في شكل الإنترنت online أو في شكل خارج الإنترنت offline.
- يتقرر من البداية أيضًا إيداع قواعد البيانات database التي في شكل الإنترنت والديناميكية، سواء قبل أو بعد أن تسحب من السوق، ويلاحظ أن عدم الإيداع للمنشورات إلا بعد أن ينتهي من السوق سيكون من أبسط المناهج ولكن سيكون غير شامل في كل مراحل حياته.
- طلب كل المواد المرفقة (آليات عمل الحزم packaging، والتوثيق

documentation، والأدلة) وهي في العادة مجهزة ومزودة مع المنشور أو التي تكون ضرورية لتزويد الوصول للمنشور.

- القيام بالفحص النوعي الكامل والاختبار الوظيفي لكل منشور لضمان :
  - أن تكون المادة في حالة فيزيائية جيدة.
  - أن تكون المادة كاملة (محتوى، مواد مرافقة).
  - أن تكون المادة في الشكل والصيغة المطلوبة.
  - أن تعمل المادة في البيئة التقنية المحددة.
  - أمن المادة، بحيث لا تكون نسخة محمية.
  - أن المادة غير مشفرة.
  - أن المادة لم تصمم لأن تستعمل على ماكينة معينة.
  - أن البرامج لا تتضمن فيروسات كمبيوتر[1].
  - أن تكون المادة قابلة للنقل عن طريق الإنترنت من مصدرها بالأرشيف إلى المستفيد المستقبلي، وتكون قابلة للقراءة من خلال البيئة التقنية الخاصة بالمستفيد.
  - لا يجب أن تعتمد قابلية النقل هذه بشكل كلي على أنواع وأشكال معينة من الأجهزة والبرامج، والتي قد لا تتوافر لدى الأرشيف أو المستفيد، حيث إن نظم الأرشيف لا تستطيع أن تتحمل إعادة إنشاء بيئات النظام الأولية لمنشورات محددة، حيث إن النظام يكون مقيدًا بمجموعة حلول

---

(1) UNESCO. Working Group of the Conference of Directors of National Libraries (CDNL). op.cit.

معيارية متاحة في السوق في ذلك الوقت[١].

- إذا كان بالمادة مشكلات يتم إرسال تقرير للمودع بها.
- طلب معلومات توثيقية كافية ليتمكن المستودع من تهجير البيانات لأغراض الحفظ.
- يتم تحميل القوائم الفرعية للبيانات لمعرفة مدى إمكانية التحميل الشامل في المراحل الأخيرة لأغراض الحفظ. إذا كانت المادة عبارة عن نسخة محمية أو مصممة للاستعمال على ماكينة معينة، في هذه الحالة يتم تتبع المودع، والتعرف إلى الطرق التي يتم بها حفظ المادة للأجيال القادمة.
- إنشاء سجل تقني يحدد الإجراءات التركيبية installation والبيئة التقنية، وتسجيل العيوب أو المشاكل الوظيفية، وأي معلومات إضافية يمكن أن تستخدم في المراحل اللاحقة، كأن تستخدم في تهجير البيانات لأغراض الحفظ أو لوصول المستفيدين.
- إعداد وتوقيع أي اتفاقيات مناسبة مع الناشرين للتحكم في الوصول وشروط الاستخدام[٢].

(١) Die Deutche Bibliothek. Submission of Online Publications to Die Deutche Bibliothek: Organisation and Technical Aspects of the Submission Process version (1,0), 2001.

http://deposit.ddb.de/netzpub/pdf/abgabe_netzpub_e.pdf

(٢) Working Group of the Conference of Directors of National Libraries (CDNL). op.cit.

٩/٤ الأطراف المعنيون بالإيداع القانوني وحقوقهم وواجباتهم :

من المفترض أن تكون المؤسسة المسؤولة عن الإعداد لمشروع الاقتراح قادرة على التأثير على الحكومة، ويجب أن تستشير كل الأطراف المعنية بالإيداع القانوني، وهذه الأطراف تتضمن المستفيدين والناشرين والمستودعات ووكالات التمويل الحكومية يجب أيضًا أن تستشار.

من المحتمل أن يدعم المستفيدون الحاليون وفي المستقبل مبادرة تضمين الإيداع القانوني للمنشورات الإلكترونية، وذلك لتنمية المجموعة التي تقوم عليها المكتبة الوطنية وهذا لمنفعة المستفيدين، وذلك يستحق تشجيع المستفيدين في المرحلة المبكرة ليشاركوا في تشكيل التشريع الجديد، حيث إن المستفيدين قد يكونون قادرين على النصح بشأن ما يمكن أن يتضمنه التشريع الجديد، وأيضًا يكونون قادرين على النصح بشأن المواضع الملائمة لحفظ المنشورات الإلكترونية، واعتبارات الإتاحة وشروطها. ومن الأهمية بمكان أن يلتزم الناشرون في المراحل الأولى بمستوى مقبول من التفاهم والثقة المتبادلة فيما بينهم وبين المكتبات الوطنية. ولكن نجد الناشرين قلقين من نتائج الخزن والإرسال الإلكتروني للمنشورات الإلكترونية، حيث إنهم يخشون من فقد التحكم في المواد التي تمثل لديهم اهتمامًا تجاريًا، وفقد العائد الذي قد ينتج عن هذه المواد؛ لذلك يجب على المكتبات أن تصل مع الناشرين إلى اتفاق لضمان الحد الأقصى من الإفادة من إتاحة هذه المواد في ظل شروط تلتزم بها المكتبة الوطنية والمستفيدون. ويجب أن يتذكر الناشرون الفوائد والمنافع التي تعود عليهم من الدعاية والحفظ طويل الأجل والذي لا يتأتى إلا عن طريق الإيداع القانوني.

وعلى ذلك تتضمن عملية الإيداع وجوب تعاون مجموعة من الأطراف هي :

- الحكومة.
- مستودع الإيداع (المكتبة الوطنية).
- المؤلف.
- الناشر.
- الموزع.
- مزودو خدمات الإنترنت.

الحكومة :

ويتلخص دورها ابتداء في أن تدعم الدولة الحفظ الرقمي لتراثها الوطني عن طريق سلطاتها المختلفة عن طريق السلطة التشريعية وتضمين الحفظ الرقمي في تشريع الإيداع القانوني، أو عن طريق سلطتها التنفيذية بمتابعة تطبيق التشريع في مساره الصحيح.

ففي كل من فرنسا، والدانمرك، وفنلندا جاءت المبادرة من قبل بعض الوزارات الحكومية، حيث قرر وزير الثقافة الفرنسي البدء في بناء Bibliotheque Nationale De France والتحول إلى التقنية الجديدة، وفي الدانمرك طالب وزير الثقافة بعمل دراسة لتشريع جديد للإيداع القانوني ليتضمن المطبوعات وبجانبها المنشورات الإلكترونية والمواد غير المطبوعة، وفي فنلندا قامت وزارة التعليم بتكوين مجموعة عمل لإعداد تشريع معدل للإيداع القانوني، بحيث يتضمن المنشورات الإلكترونية[(١)].

كما حددت بعض البلدان المستودعات التي تقوم على جمع المنشورات الإلكترونية وحفظها وصيانتها، وذلك لمنفعة بلدانهم، كما نجد ذلك في تشريع الإيداع القانوني للمطبوعات، حيث يعطي إشارة توضح عدد المستودعات التي

(١) Ibid.

يحق لها أن تتسلم نسخ المطبوعات. ففي عام ١٩٩٦م أصدرت الولايات المتحدة الأمريكية قراراً بتشكيل لجنة مهمتها القيام بعمل أرشيف للمعلومات الرقمية عن طريق التنسيق بين الأرشيفات الوطنية الرسمية المكونة للنظام الوطني للأرشيفات، وهذه الأرشيفات ستكون مسئولة بشكل جماعي عن الإبقاء والمحافظة على الوصول طويل الأجل للمواد الرقمية. كما حدد القرار أيضاً نوع الإستراتيجية التي يتم الاعتماد عليها في عمليات الأرشفة، وهي الإستراتيجية الموزعة التي سيعتمد عليها النظام الوطني للأرشيفات في قيامه بعملية الحفظ والأرشفة أي النظام الموزع للجمع والحماية والحفظ للمعلومات الرقمية. كما يوجد مجموعة من النماذج التنظيمية يتم تطويرها في البلدان المختلفة، حيث إن هناك فئات مختلفة من القائمين بهذا الدور، أي الحفظ الرقمي، متضمنة مكتبات الإيداع القانوني، ومراكز المعلومات، والقائمين على تحويل البيانات التقليدية إلى الصورة الرقمية، والجامعات والمعاهد البحثية، والناشرين(١).

مستودع الإيداع (المكتبة الوطنية) :

اقترحت مجموعة العمل المنبثقة عن مؤتمر رؤساء المكتبات الوطنية Conference of Directors of National (CDNL) الذي عقد في عام ١٩٩٦م الدول التي ترغب في إعداد مشاريع تشريعية للإيداع القانوني للمنشورات الإلكترونية بأن تتبع الإجراءات التي التزمت بها الدول التي مرت بهذه العملية.

(١) Hilary Berthon and Colin Webb. The Moving Frontier: Archiving, Preservation and Tomorrow's Digital Heritage, 2000.

http://www.nla.gov.au/nla/staffpaper/hberthon2.html

حيث إن الإعداد للمشروع يجب أن يكون مسؤولية مؤسسة واحدة تكون مستفيدة من التشريع، وفي أغلب الأحيان تكون المكتبة الوطنية هي المؤسسة المستفيدة والمسئولة عن التشريع، لأنها عادة ما تكون مسئولة عن إعداد الببليوجرافيا الوطنية، وأيضًا تناط بها مسئولية حفظ المجموعات التراثية وصيانتها.

فنجد أن المبادرة في كل من أستراليا، والمملكة المتحدة، وإسبانيا كانت من قبل المستودعات الوطنية، حيث قامت المكتبة الوطنية والفيلم الوطني والأرشيف الصوتي في أستراليا بتكوين رابطة مشتركة فيما بينها عام ١٩٩٥م لمراجعة قانون حقوق النشر وتوسيع قانون الإيداع القانوني، ليشمل المنشورات الإلكترونية والمواد غير المطبوعة. وقامت المكتبة البريطانية في المملكة المتحدة بالتخطيط للتشريع الجديد، حيث قدمت المشروع المقترح إلى قسم التراث الوطني ويتضمن هذا الاقتراح تمديد وتوسيع للإيداع القانوني ليشمل المنشورات الإلكترونية والمواد غير المطبوعة. وفي إسبانيا أعدت Bibioteca Nacional المشروع المقترح للتشريع الجديد، وتم عرضه على البرلمان من قبل وزارة الثقافة. أما في الولايات المتحدة الأمريكية فإن مكتب الحقوق المحفوظة يقوم بالعمل على أن تكون المنشورات الإلكترونية ضمن مجموعات الإيداع، وذلك بإصدار التعليمات التنظيمية نيابة عن مكتبة الكونجرس، حيث إن مكتب الحقوق المحفوظة جزء من مكتبة الكونجرس، وذلك فيما يخص الأعمال التي يريد أصحابها حفظ حقوق النشر، ولكن في عام ١٩٨٩م تم إلغاء هذا الشرط، ونتيجة لهذا التغيير أصبحت كل الأعمال التي يطبق عليها قانون حماية حق

المؤلف، والمنشورة داخل الولايات المتحدة الأمريكية قبل مارس ١٩٨٩م أو بعده، خاضعة للإيداع الإلزامي سواء أكانت تحمل إشعار الحماية "copyright" أم لا.

وقد عرف David Haynes واجبات مستودعات الإيداع بما يلي[(١)]:

- أن تقوم بعملية الأخذ الأوليّ للمنشورات ووضعها في نظام حفظ التسجيلات الإلكترونية.
- أن تعمل على تقنين ميتاداتا المنشورات التي يتم حفظها.
- أن تعمل على علاج مشكلة الزوال السريع للبرامج والأجهزة.
- أن تعمل على حماية الحقوق والأمن.
- أن تقوم بدور المنسق للأدوار بين الأطراف المختلفة لعملية الإيداع.
- أن تساهم بشكل مباشر في صياغة القوانين التي تساعدها في أداء أدوارها الإيداعية.
- أن تقوم بدور الوسيط بين الحكومة والأطراف المختلفة لعملية الإيداع.
- أن تعمل على امتلاك نظام أرشيفي بنائي.
- أن تعمل على صيانة الأرشيف بشكل دوري.
- أن تعمل على وجود إستراتيجيات وصول محددة للمنشورات للحفاظ على الملكية الفكرية والملكيات الأخرى.
- أن تعمل على تضمين المنشور البيانات التوثيقية والاستنادية حتى يعتد

(١) David Haynes . Responsibility for Digital Archiving and Llong Term Access to Digital Data, British Library. JISC and NPO, 1997.

http://www.ukoln.ac.uk/services/papers/bl/jisc-npo67/digital-preservation.htm

بالمنشور في شتي الأغراض.

- أن تعمل على الاستمرارية التنظيمية للحفظ.
- أن تعمل وفق مفهوم القيمة المضافة بالنسبة للإيداع القانوني لمنشورات الإنترنت.
- أن تسعى إلى إبرام اتفاقيات مع الأطراف الأخرى.
- أن تعمل من خلال البروتوكولات.
- أن تقدم التدريب للأطراف الأخرى حول معالجة قضايا الإيداع لمنشورات الإنترنت.
- أن تعمل على إتاحة منتجات صناعة تقنية المعلومات بأسعار مناسبة وبأشكال موائمة.
- أن تعمل على الارتقاء بفكرة الأرشفة الرقمية وتطويرها.

وتضيف هدى باطويل، ومنى السريحي واجبات إضافية هي كالآتي(١) :

- أن تعمل المكتبة الوطنية على تعريف الاستخدام والمستخدمين بشكل يلائم نظام الإيداع وفئات المستفيدين.
- أن تضع المكتبة الوطنية حدودًا لحقوق المستفيدين والمدى المتاح لهم.
- أن تقوم بالدور القيادي لقيادة أطراف العملية الإيداعية بالتنسيق والتنظيم والتوجيه، ورسم السياسات العامة.

المؤلف :

عرف David Haynes واجبات المؤلف الذي يقوم بتأليف منشورٍ إلكتروني

---

(١) هدى محمد باطويل، منى داخل السريحي. النشر الإلكتروني: دراسة لأهم القضايا ذات العلاقة بعالم المكتبات والمعلومات .- الاتجاهات الحديثة في المكتبات والمعلومات .- مج ٩، ع ٧، ٢٠٠٢م ، ص ٣٢.

بما يلي [٢]:

- أن يتبع منهجًا إستراتيجيًا شائعًا من قبل مزودي خدمات الحفظ.
- أن يتبع ما يمكن إجراؤه.
- أن يتبنى المعايير المتفق عليها.
- أن يكون مسيطرًا على الميتاداتا والإصدارة.
- أن يوضح معالم الملكية الفكرية على المنشور.
- أن لا يضمن أي برامج مع المنشور تضر بالبرامج الأخرى والأجهزة.
- أن يعمل على حماية منشوراتهم من القرصنة وكذلك المساهمة في حفظ بياناتهم من الكوارث والتغيير غير المخول.
- أن يضمن المنشور البيانات التوثيقية الكاملة ليتم حفظه بشكل سليم وكامل.
- أن يكون الوصول مقننًا ومحددًا.
- أن يحدد المستفيدين ومن الذي يدفع المقابل، وإلى من يعود هذا المقابل.
- أن يستخدم الصيغ والبنيات التي تمكن من إجراء عمليات التهجير والمحاكاة المستقبلية.
- أن يحدد الفترة التي يمكن أن تحفظ فيها المادة.
- أن يلجأ إلى الممارسة الفضلى؛ ليظل المنشور صالحًا وسهل الاستعمال.
- أن يشارك المنشئ في صياغة تشريع الإيداع القانوني.

---

(٢) David Haynes. op.cit.

- أن لا يستخدم تقنيات غير شائعة لإنتاج المنشورات.
- أن يكون الاهتمام بناء على الأساس القانوني والتقني.

الناشر :

عرف David Haynes واجبات الناشر الذي يقوم بإنتاج منشورٍ إلكتروني بما يلي [1]:

- أن يستخدم معايير مفتوحة في تخزين البيانات (كأن يستخدم صيغة SGML بدلاً من MS WORD).
- أن يكون مدركًا للطبيعة المتغيرة للمحتوى.
- أن يقوم بحفظ المنشورات الإلكترونية بشكلها الوظيفي.
- أن يعمل على نشر المنشور في صيغ طويلة الأمد.
- أن يحافظ على الفوائد التي تعود على الأطراف الأخرى المشتركة في عملية إنتاج المنشور.
- أن يسهم في عملية الاسترجاع والوصول.
- أن يعمل كحلقة وصل بين مكتبة الإيداع والمؤلف.

الموزع :

وقد عرف David Haynes واجبات الموزع الذي يقوم بإنتاج منشورٍ إلكتروني

(١) Ibid.

بما يلي [1]:

- أن يعمل على حفظ حقوق المؤلف. والتعامل العادل مع الناشرين.
- أن يكون لديه خبرة في تجهيز حزم معلوماتية للحفظ.
- أن يعمل على استمرارية البرامج واستمرارية الوسائط.
- أن يعمل على وجود اتفاقيات وعقود بينه وبين مكتبة الإيداع.
- أن يتعاون مع مكتبة الإيداع لإنجاز الإيداع سواء كان طوعيًا أو إلزاميًا.
- أن يساهم في حل مشكلات فهرسة منشورات الإنترنت.
- أن يحافظ على الأهداف الاقتصادية للمؤسسات الربحية.
- أن يعمل وفق معايير الحفظ الدائم للمنشورات الإلكترونية.

مزود الخدمة :

وقد عرف David Seaman واجبات مزودي الخدمة بالآتي [1]:

- أن يقدموا الدعم التقني.
- أن يقوموا بعقد اتفاقيات مع الأطراف من شأنها إعداد برمجيات تمكن من إنشاء المنشور الإلكتروني وإتاحة ثم حفظة وفقًا للمعايير العامة.

---

(١) Ibid.

(١) David Seaman . The User Community as Responsibility and Resource : Building a Sustainable Digital Library, D-Lib Magazine, July/August 1997.

http://www.dlib.org/dlib/july97/07seaman.html

- أن يستخدموا المعايير والبروتوكولات الأكثر شيوعًا.
- أن يكونوا قادرين على التنبؤ بالكوارث التقنية قبل وقوعها.
- أن يحافظوا على الملكية الفكرية من خلال برمجيات محددة.
- أن يحافظوا على التبادل التجاري والأهداف الربحية للأطراف الأخرى من خلال برمجيات قوية.
- أن يحافظوا على تطبيق التشريعات القانونية التي تحكم العلاقة بين الأطراف عملية الإيداع.
- أن يعملوا على تنمية قدراتهم ومهاراتهم وتطويرها بما يتمشى مع التطور والتغير السريع للتقنيات الحديثة.
- أن يعملوا على إتاحة منتجات صناعة تقنية المعلومات بأسعار مناسبة وبأشكال موائمة.
- أن يتواصلوا مع الأطراف عملية الإيداع للوقوف على أهدافهم.

الخلاصة :

يجب أن يتم التكامل بين سياسات تنمية مجموعات الأوعية المختلفة للمكتبة الوطنية باستخدام المنهجية الانتقائية وفق أهدافها ووسائلها وقدراتها الفنية والتقنية والمالية المتوفرة لديها ، للوصول إلى مجموعات تمثيلية للتراث الثقافي الوطني بكل أشكاله وفئاته وأنواعه.

* * *

الفصل الخامس

إدارة المنشورات الإلكترونية على الإنترنت

١/٥ الاستلام والفحص الأولي للمنشورات الإلكترونية.
٢/٥ فحص المنشورات الإلكترونية.
٣/٥ تسجيل المنشورات الإلكترونية.
٤/٥ حفظ المنشورات الإلكترونية.
٥/٥ إضافة المنشورات الإلكترونية الجديدة.
٦/٥ تحديث المنشورات الإلكترونية.
٧/٥ مواءمة المنشورات الإلكترونية.
٨/٥ حذف المنشورات الإلكترونية.
٩/٥ الأطراف المعنيون بالإيداع القانوني والحقوق والواجبات.
١٠/٥ إتاحة المنشورات الإلكترونية.

الفصل الخامس

إدارة المنشورات الإلكترونية على الإنترنت

٠/٥ تمهيد :

يتناول هذا الفصل عملية إدارة المنشورات الإلكترونية منذ استلامها من المودع، ثم فحصها، وتسجيلها، مرورًا بتسكينها في الأرشيف الوطني، ثم صيانتها، وأخيرًا إتاحتها. وقد درجت معظم الدراسات على الفصل بين عملية المعالجة وهي الاستلام والفحص والتسجيل والحفظ وبين عملية الإدارة، وهي الإضافة والتحديث والتكييف والحذف والتعامل مع الكوارث وإتاحتها. ولكن الباحث يرى أن هذا يجب أن يتم في عملية واحدة نظرًا؛ لأن عملية الإضافة والتحديث تحتاج إلى معالجة أيضًا.

١/٥ الاستلام والفحص الأولي للمنشورات الإلكترونية :

تعرف المكتبة الوطنية الألمانية عملية الاستلام بأنها استلام للمنشورات الإلكترونية على الإنترنت في شكل حزم بيانية حيث يكون الناتج النهائي مصنفًا كاملاً أو جزءًا من سلسلة على الإنترنت، ويكون هذا الناتج قابلاً للإرسال إلى الأرشيف[١].

---

(١) Die Deutche Bibliothek. Submission of Online Publications to Die Deutche Bibliothek : Organisation and Technical Aspects of the Submission Process version (1,0), 2001.

http://deposit.ddb.de/netzpub/pdf/abgabe-netzpub_e.pdf

وتتبع المكتبة الوطنية الألمانية بالنسبة للمنشورات الإلكترونية، تسجيل الاستلام وفحص التكوين الحزمي الخارجي Exterior packaging وتخصيص أرقام الإضافة accession numbers، بإجراءات الطلب نفسها للمنشورات المطبوعة. كما يفحص المنشور والتأكد من أنه تم تجهيزه في الصيغ المفضلة. قد لا تطلب المكتبة الأدلة والتكوين الحزمي packaging فحسب، ولكن تطلب مواد إضافية تمكن المكتبة من تحويل البيانات من الوسط الإلكتروني الأصلي إلى وسط الحفظ. كما يوصي بأن تقوم المكتبات باختبارات جيدة للمنشورات الإلكترونية في صورة عينات حتى تضمن بأن تلك المنشورات صالحة للعمل وغير معطوبة، كما يتم التأكد من أن النسخة غير محمية، وأن البرامج المزودة مع المنشور لا تحتوي على (فيروسات) الكمبيوتر. ومن المستحسن أن يتم تحميل أجزاء صغيرة من المنشور في مراحله الأولى لتتضح الشروط التي من شأنها جعل العمل موصولاً للأجيال القادمة. ويلاحظ أنه يجب تسجيل نتائج كل الاختبارات لكي يمكن إضافة المعلومات المناسبة لسجل الفهرس.

٢/٥ فحص المنشورات الإلكترونية :

تعمل مكتبة الإيداع على استكمال عناصر المنشور بعد استلامه من المودع، فعلى سبيل المثال تقوم الوحدة الإلكترونية القائمة على إدارة الأرشيف بالمكتبة الوطنية الأسترالية بعملية التدقيق الأولي لمنشورات الشبكة، حيث تقوم بمسح شبكة الإنترنت بشكل منتظم لتحديد المنشورات المعنية بالحفظ من جانب المكتبة. بواسطة أدوات تقنية كاستخدام روبوت مصمم خصيصًا لغرض الإحاطة بالمواد الجديد على شبكة الإنترنت، ويعمل هذا الروبوت على مسح الإنترنت تحت المجال الوطني لمكتبة الإيداع، أو تحت اللغة الوطنية، أو تحت الموضوعات

التي تتناول القضايا الوطنية بأي لغة سواء كانت لمؤلفين وطنيين أو أجانب، حيث قد توجد اقتراحات من جانب أعضاء الوحدة الإلكترونية بمكتبة الإيداع، أو الأطراف الآخرين المعنيين بالإيداع، كطلب تقسيم وتخصيص رقم التسلسل المعياري العالمي ISSN، حيث قد يوجد داخل المنشور نفسه فهرسة لهذا المنشور قام بإعدادها الناشر(١).

وعندما يتم التعرف إلى المنشور وتحديده، فإن أول مهمة هي فحص التفصيلات الخاصة بالمنشور، لتقرير هل المنشور ملائم للأرشفة، ولتقرير ذلك فإن هناك عدة أسئلة يجب أن يتم الإجابة عنها، وهي :

- هل تم تقييم المنشور ؟
- هل يوجد إصدارة مطبوعة من المنشور ضمن مجموعة مكتبة الإيداع.
- هل قام الناشر بنشر هذا المنشور في أحد الأشكال الأخرى، كالمطبوعة وغيرها.

وتنتهي عملية الفحص الأولية إلى أحد أمرين هما :

- أن الانتباه يتركز على المنشور ذي الأهمية التي يسترعي الحفظ وتقييمه في ظل الأدلة المحددة سلفًا للاختيار.
- أن يرفض المنشور للحفظ معتمدًا في الإجابة على واحد أو أكثر من الأسئلة السابقة.

ويتم تسجيل نتائج الفحص الأولية للمنشور سواء بالقبول أو بالرفض في

---

(١) National Library of Australia. PANADORA Business Process Model, 17 July 2001.

http://pandora.nla.gov.au/bpm.htm

الأدوات الإدارية لنظام الإيداع القانوني بمكتبة الإيداع، وإتاحتها للكادر الإداري بمكتبة الإيداع والهيئات التابعة لمكتبة الإيداع وشركائها لمعرفة أسباب القبول أو الرفض في أي وقت من قبل أي طرف.

ويقوم مسئولو الوحدة الإلكترونية بمكتبة الإيداع بتقييم كل منشور في مقابل أدلة الاختيار المحددة مسبقًا. وينتج من عملية التقييم هذه ثلاثة مخرجات هي :

- منشورات مقبولة للحفظ.
- منشورات غير مقبولة للحفظ.
- منشورات لا تتضمن معلومات كافية حتى يتم اتخاذ قرار بشأنها ، مما يؤدي إلى الاتصال بالناشر أو مراقبة الموقع.

كما يتم تسجيل القرار الملائم في الأدوات الإدارية لنظام الإيداع، وفي حالة رفض المنشور تدون أسباب الرفض.

أما عملية الفحص النوعية فتتم من خلال طريقتين هما [١]:

- **الفحص المتصل (link checking)**: وهي أداة مفيدة لتحديد الملفات المفقودة والتحديثات للإصدارات السابقة حتى يتم جمعها.
- **الفحص اليدوي**: والذي يقوم به المسئولون لفحص كل المواقع لتحديد المشاكل، مثل Java script ، التي لا تعمل بشكل صحيح، وأيضاً الملفات

(١) Colin Webb and Lidia Preiss .- Who Will Save the Olympics: The Pandora Archive and other Digital Preservation Case Studies at the National Library of Australia.
http://www.oclc.org/events/presentations/symposium/preisswebb.shtm

المفقودة بسبب ضغط الاستعمال (missing shockwave files)، وكذلك أيضاً الروابط غير النشطة (broken links) والتي يجب تصحيح الأخطاء التشفيرية لها، وملفات الوسائط الحقيقية والتي لم يتم جمعها (have not captured)، حيث إنه في العادة دائمًا ما يتم تسليم ملفات الواصفات (metafiles)، وهذه الأشياء لا تظهر أثناء النوع الأول من الفحص وهو الفحص المتصل. وهذه العملية الخاصة بالسيطرة النوعية تستهلك وقتًا كبيرًا جداً، ومع ذلك لا يتم الوصول دائمًا إلى حل كامل لكل هذه المشكلات.

٣/٥ تسجيل المنشورات الإلكترونية :

ما أن يتم قبول المنشور للحفظ بالأرشيف فإن هناك مجموعة من الإجراءات التي لابد من اتخاذها، ومن الإجراءات التي تتخذها المكتبة الوطنية الأسترالية(١):

■ **تحديد المحدد الوحيد Allocation of unique identifiers**: حيث يوجد لكل منشور محدد وحيد كالترقيم الدولي الموحد للكتاب ISBN أو الترقيم الدولي الموحد للدوريات ISSN، ويتم تسجيل ذلك في تسجيلة الفهرسة للمنشور وفي الأدوات الإدارية للأرشيف بالإضافة إلى تحديد المحدد المصدري الرسمي الدائم: PURL لكل إصدارة من المنشور وأيضًا تحديد المحدد المصدري الداخلي للمنشور بالأرشيف، حيث إن المحدد المصدري الرسمي الدائم PURL العالمي يعطي ويسمح للمنشور ببعض الاستمرارية والثبات والتعريف بموقع المنشور، أما المحدد الداخلي فيمكن العاملين بالأرشيف من الاسترجاع السريع للمواد

(١) National Library of Australia. PANADORA Business Process Model. op.cit.

الرقمية من الأرشيف، أما المحددات الجديدة كمحدد المواد الرقمية Digital Object Identifier (DOI) وأدوات الحصول عليها فيمكن أيضًا أن يتم تسجيلها عند تسجيل ميتاداتا المنشور.

■ **تسجيل الميتاداتا الوصفية Recording descriptive metadata**: وتتضمن عناصر الميتاداتا الوصفية التي تسجل للمنشور :

- العنوان.
- الناشر / المنتج.
- محددات المصادر العالمية الدائمة (PURLs).
- محددات مثل ISBN.ISSN.
- تكرار المنشور.
- تاريخ النشر life date.
- ملاحظات أخرى، على سبيل المثال، كوجود اشتراك يدفع أو تقييدات مشروطة على الوصول.

■ **تسجيل الاتصال بالناشر Contact with publisher**: وهي حفظ وسيلة اتصال في نظام ملفات خاص بالتسجيل من أجل التفاوض مع الناشر مستقبلاً، وكذلك أيضًا لمعرفة نوايا النشر ومستويات الوصول للمنشور. ومن هذه النقطة إذا لم يستجب الناشر فإنه يتم تسجيل المنشور في النظام للمحاولة في المستقبل، ويتم تسجيل أي اتصالات بين الناشر والمكتبة الوطنية.

٤/٥ حفظ المنشورات الإلكترونية :

هناك عدة خطوات أولية تحدث قبل القيام بعملية الحفظ، وهي أشبه بخطوات الفهرسة والتصنيف التي تتم في المطبوعات، إلا أن الأمر بالنسبة

للمنشورات الإلكترونية لا يمكن فيه اعتبار خيارات الحفظ في معزل عن شروط الإتاحة، حيث إن هذه الخيارات تتأثر بالترتيبات والاتفاقيات التي من المحتمل أن تظهر في شروط الاستخدام، نظرًا لأن شروط الاستخدام وأنواعه تؤثر على الحلول التقنية المختارة لأرشفة المنشورات الإلكترونية وتخزينها، كأن يسمح النظام بوصول وطني أو عالمي للمؤسسات التي يكون لها وصول على شبكة محددة، أو أن يسمح النظام بالوصول للمستفيدين الذين يزورون المواقع. وفي هذه الحالة الأخيرة سيكون هناك منهجان قد يتم تطبيقهما معًا أو تطبيق أحدهما دون الآخر، وهما:

الأول: أن يكون الوصول من خلال نقطة مركزية بالمكتبة عبر شبكة واسعة خارج حدود الوطن.

الثاني: أن يكون الوصول من خلال طرفيات في موقع المكتبة نفسه فقط.

ويتم تطبيق النظام على كل المواد الإلكترونية الموجود بالمكتبة سواء وردت إليها بالإيداع أو بالشراء أو بالإهداء أو عن طريق المشاركة التعاونية أو عن طريق الاتفاقيات الإيجازية. وقد ترغب بعض المكتبات في تطبيق عدة أنظمة، حيث يكون لكل نظام وسيط نشر رئيسي.

وقد أقرت مجموعة العمل الخاصة بإيداع المنشورات الإلكترونية المنبثقة عن مؤتمر رؤساء المكتبات الوطنية لعام ١٩٩٦م عن مجموعة من الشروط تكون

بمثابة عوامل الحفظ الناجح، وهي كما يلي[1] :

- أن يخزن المنشور الإلكتروني داخل مكتبة الإيداع.
- أن تخزن المواد المرافقة داخل مكتبة الإيداع أيضًا.
- تجري تجارب صغيرة في المرحلة الأولى لتقييم خيارات الإدارة وتكلفة الأنواع المختلفة للتخزين وخيارات الوصول، حيث هناك عدة عوامل هامة في هذه المرحلة هي :
  - كمية الاستخدام المتوقعة.
  - ترتيبات الأمن المتطلبة (كأن يسمح للمستفيد بأن يتعامل مع المنشورات، إذا لم يسمح بذلك، فإن الوصول على الإنترنت أو بمساعدة الموظفين في التحميل والتنزيل هي خيارات مطروحة).
  - الاشتراطات التي تكون من قبل أصحاب حقوق التأليف (كعدم إجازة الوصول عبر الشبكة، أو أن تخزن المنشورات الملغية منفصلة عن المنشورات الحالية).
- أن يؤخذ في الاعتبار إمكانية تحويل كل البيانات من المنشورات المودعة إلى صيغة أو أكثر من الصيغ المعيارية وهنا توجد عدة عوامل لابد من أخذها في الاعتبار هي :
  - مدى إمكانية تشجيع الناشرين لأن ينشروا في عدد محدد من الصيغ

(١) UNESCO. Working Group of the Conference of Directors of National Libraries (CDNL): the Legal Deposit of Electronic Publications.- United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization, 1996. http://www.unesco.org/webworld/memory/legaldep.html

المعيارية.

- مدى إمكانية موافقة الناشرين على تحويل بيانات منشوراتهم لصيغ معيارية.

■ من المحتمل أن يكون من أكثر الطرق الاقتصادية في عملية إطالة الأمد بالنسبة لحفظ المنشورات الإلكترونية وصيانتها أن يتم اعتماد نظام تخزين ذي صيغة موحدة، وذلك يكون في البداية على الأقل.

■ تخزن المواد في بيئة مستقرة من حيث درجة الحرارة والرطوبة، حيث تكون بالنسبة للوسائط الممغنطة ١٨°(٣٥-٤٠٪)، أما بالنسبة للوسائط الضوئية فتكون (١٨- ٢٢°) (٤٠- ٤٥٪).

١/٤/٥ أنواع الوسائط الخازنة للمعلومات واستخداماتها :

تتطلب عملة الحفظ أنواعًا كثيرة من الوسائط المتوفرة للتخزين الواسع mass storage كالأقراص الممغنطة magnetic disc والأقراص الضوئية optical disk والأشرطة الممغنطة magnetic tape، حيث تستخدم داخل نظام الإيداع للمنشورات الإلكترونية DSEP أنواع كثيرة للتخزين، وهناك عدة معايير للتخزين في نظام الإيداع هي[1] :

١- **الأقراص الممغنطة**: ويمكن استخدامها في تخزين البيانات التي تستخدم بشكل متكرر كمخزن مؤقت لحزم المعلومات الواردة Submission Information Package (SIP)، وحزم البيانات الأرشيفية Archival

(١) Jeff Rothenberg. Avoiding Technological Quicksand : Finding a Viable Technical foundation for Digital Preservation, A Report to the Council on Library and Information Resources, January 1999.
http://www.clir.org/pubs/abstract/pub77 .html.

(AIP) Information Package، وحزم المعلومات الموزعة Dissemination (DIP) Information Package خلال المراحل التشغيلية لعمليات نظام إيداع المنشورات الإلكترونية (DSEP).

٢- **الأقراص الضوئية:** ويمكن أن تستخدم في نظام إيداع المنشورات الإلكترونية لتخزين حزم المعلومات الأرشيفية.

٣- **الأشرطة الممغنطة:** ويمكن أن تستخدم للأغراض الاحتياطية Backup أو تستخدمه وحدة الحفظ لحفظ المنشور الرقمي.

ولقد أثبتت تجربة المكتبة الوطنية الأسترالية منذ بضع سنوات، أن حفظ المحتوى الرقمي في الأشكال المادية physical format، كالقرص المرن floppy disk غير ملائم، حيث إنه ذو معدل عالٍ من الخطورة في الفقد بسبب فشل الوسيط. ودفع هذا إلى محاولة نقل الوسيط Media transfer في المجموعة الوطنية بشكل روتيني إلى حامل أو ناقل carrier أكثر ثباتًا. ومن النماذج المستخدمة حاليًا في الحفظ ما يلي :

أ - **نموذج المخزن الملحق بشكل مباشر Direct Attached Storage (DAS):**

وهو نموذج يمكن أن يعتبر مثل الطريقة التي تعمل بها نظم الكمبيوتر قبل الشبكات، وهذا النموذج يتضمن ثلاث طبقات من البرامج الأساسية هي :

- البرامج التطبيقية.
- برامج نظام الملفات (التي هي جزء من برنامج نظام التشغيل UNIX or NT).
- برامج المراقبة للأسطوانة Disk controller software.

ب - نموذج المخزن الملحق عن طريق شبكة Network Attached Storage: (NAS) وهو نموذج خاص باليونكس أو CIFS الخاص بالويندوز يسمح بنظام الملفات من التحكم من على بعد حيث يكون الوصول لهذا النظام الخاص بالملفات من خلال شبكة اتصال، وذلك بدلاً من أن يقبع نظام الملفات هذا على الخادم التطبيقي.

جـ - نموذج المخزن ذو الشبكة المحلية Storage Area Network (SAN): وهو نموذج يكون فيه نظام الملفات قابعًا باستمرار على الخادم التطبيقي. كما في حالة المخزن الملحق بشكل مباشر (DAS).

٢/٤/٥ أنواع حزم المعلومات في نظام الإيداع الرقمي :

يعرف النموذج المرجعي في نظام معلومات الأرشيف المفتوح Open Archival Information System (OAIS)؛ ثلاثة أنواع فرعية من تركيبات حزم المعلومات:

(١) حزمة المعلومات الواردة Submission Information Package (SIP):

وهي التي يتم إرسالها لنظام الأرشفة بواسطة المنتج، حيث قد تحول واحدة أو أكثر من حزم المعلومات الواردة SIP إلى واحدة أو أكثر من حزم المعلومات الأرشيفية AIP. كما يمد في بعض الأحيان - وليس دائمًا - المنتج بمعلومات الحفظ الوصفية.

(٢) حزمة المعلومات الأرشيفية Archival Information Package (AIP):

وهي مجموعة المعلومات التي لديها كل الخواص المتطلبة للحفظ طويل الأجل.

(٣) حزمة المعلومات الموزعة Dissemination Information Package (SIP)

: وهي التي توزع من خلال نظام الأرشفة على المستفيدين، حيث إن

هذه الحزمة تحتوي على تفاصيل معلومات الوصف الخاصة بالحفظ بشكل أقل من حزمة المعلومات الأرشيفية عامةً.

١/٢/٤/٥ معايير حزم المعلومات الواردة :

١/١/٢/٤/٥ المعايير العامة لحزم المعلومات الواردة :

تتكون الحزمة المعلوماتية من ثلاثة أجزاء وهي حسب ما يصفه مشروع NEDLIB [١]:

(١) **المعلومات التقديمية Representation Information**: وهذا الجزء من الحزمة يمكن من الوصول للمنشور الإلكتروني بطريقة مباشرة وبشكل مفهوم، وتتضمن المعلومات التقديمية مثل البرنامج الذي يعمل به المنشور.

(٢) **معلومات الحفظ الوصفية Preservation Description Information (PDI)**: وهذا الجزء من الحزمة يتضمن معلومات إضافية حول المادة المعلوماتية، وهذه المعلومات مطلوبة؛ لجعل هذه المادة المعلوماتية مفهومة على المدى الطويل.

(٣) **المنشور الإلكتروني Digital Object** : وهذا الجزء من الحزمة المعلوماتية هو المنشور الحقيقي. ويلاحظ أن الجزأين الثاني والثالث يشكلان معا هذا الجزء المسمي بالمادة المعلوماتية.

---

(١) National Library of Netherlands . NEDLIB Consortium . Standards for DESP : Satndards for the Implementation of a Deposit System for Electronic Publications (DESP).

http://www.kb.nl/coop/nedlib/results/dsepstandards.pdf

ويمكن بناء المعلومات التقديمية ومعلومات الوصف الحفظية باستخدام إطار خاص بالميتاداتا، يستخدم لغة (XML) لتغيير أو استبدال أوصاف مصادر الويب، ويستخدم في مجالات التطبيق المختلفة، مثل استكشاف المصادر؛ ليزود إمكانيات محرك البحث، أو في الفهرسة لوصف المحتوى وعلاقات المحتوى المتاح على موقع ويب بشكل خاص أو صفحة و ويب أو مكتبة رقمية[(١)].

والميتاداتا للمعلومات التقديمية متعلقة بالوسائل التقنية الخاصة بأداء المحتوى للمنشور الإلكتروني ووسائل المعالجة الخاصة بالمستفيد، وهي تتكون من :

- معلومات بنائية، وهي التي تصف الشكل وبنائية البيانات بتدفق البايتات Bits.

- المعلومات اللفظية، وهي معلومات إضافية، وهي ضرورية لتفسير معلومات المحتوى Content Information (CI) كالتاريخ أو حالات الملاحظات العلمية. ويلاحظ أن هذه المعلومات تختلف عن المعلومات السياقية الخاصة بمعلومات الوصف الحفظية PDI، ولا يوجد معنى لمعلومات المحتوى بدونها(

(١) Dan Brickley. University of Bristol R.V. Guha, Epinions.- Resource Description Framework (RDF) Schema Specification 1.0.- W3C Candidate Recommendation, 27 March 2000.

http://www.w3.org/TR/2000/CR-rdf-schema-20000327

(١).

وتتكون عناصر الميتاداتا في المعلومات التقديمية مما يلي [٢]:

- **متطلبات الأجهزة المحددة:** وصف التركيبة الداخلية غير القياسية أو متطلبات الأجهزة.
- **متطلبات المعالج الدقيق micro-processor المحددة:** وصف مجموعة تعليمات المعالج الدقيق المحددة (على سبيل المثال Streaming SIMD Extensions (SSE)، هي تقنية تقديم تعليمية مفردة للمعالج حاوية لعدد من البيانات وتسمى أصل Internet Streaming SIMD Extensions (ISSE) وكانت قد قدمتها شركة إنتل عام ١٩٩٩م في معالجاتها من Pentium111.
- **متطلبات الوسائط المتعددة المحددة:** وصف متطلبات أجهزة الوسائط المتعددة غير القياسية.
- **المتطلبات المحيطة المحددة:** وصف الأدوات المحيطة غير القياسية (على سبيل المثال أداة الحفظ ZIP).
- **نظام التشغيل:** نظام التشغيل الذي يمكن للمنشور أن يعمل من خلاله.

---

(١) Russel K, Sergeant D, Stone A, Weinberger R, Day M. Metadata for Digital Preservation: the Cedars Outline Specification, March 2000.

http://www.leeds.ac.uk/cedars/MD-STR~5.pd.

(٢) Catherine Lupovici Masanes. Metadata for Long Term Preservation .- NEDLIB REPORT SERIES, Koninklijke Bibliotheek, Den Haag, 2000.

http://www.kb.nl/coop/nedlib/.

- **المترجم والبرنامج الذي يحول الأوامر Interpreter and compiler**: قطعة من برنامج يسمح بتحليل وتنفيذ كل بيان في البرنامج الأصلي، أو يسمح بترجمة البرنامج الذي يعد في لغة ذات مستوى عالٍ خلال لغة الآلة.
- **صيغة المادة Object Format**: اسم صيغة المادة.
- **التطبيق**: اسم التطبيق وإصداراته.

أما الميتاداتا لمعلومات الحفظ الوصفية Preservation Description Information (PDI) فتحتوي على مجموعة من المواد المعلوماتية، وهي ضرورية لحفظ معلومات المحتوى مع معلومات الحفظ الوصفية المصاحبة، والميتاداتا لمعلومات الحفظ الوصفية يتم تحديدها في أربعة ملامح هي [(١)]:

١- **معلومات استنادية**: وهي تحدد ويصف واحدة أو أكثر من الآليات التي تزود بالمحددات بالنسبة لمعلومات المحتوى، ولا يوجد محدد وحيد unique identifier مستعمل لكل نوع من أنواع الوثائق الرقمية، حيث إنه في سياق المكتبة فإن المحددات التقليدية كالعنوان، أو اسم المؤلف، أو اسم الناشر، وتاريخ إنشاء الوثيقة قد يمكن جمعها، والمحددات الهامة والمقررة كالترقيم الدولي للكتاب ISSN قد يكون أيضاً جزءاً من هذه المعلومات الاستنادية.

٢- **معلومات سياقية**: هي العلاقة بين معلومات المحتوى وبيئتها، وهذا يتضمن الكيفية التي تكون فيها معلومات المحتوى مرتبطة بمواد

---

(١) Russel K, Sergeant D, Stone A, Weinberger R, Day M. op.cit.

معلومات المحتوى الأخرى.

٣- معلومات توثيقية: وهي تعطي بعض الطمأنينة والأمان للمستفيدين، حيث يمكن الاعتماد عليه في معلومات المحتوى، كما يمكن أن تعرض هذه المعلومات باعتبارها نوعًا خاصًا من المعلومات السياقية[١].

٤- معلومات إثباتية: هي آلية الإثبات التي تكفل عدم تعديل مادة معلومات المحتوى في أسلوب غير موثق.

وتتكون عناصر الميتاداتا في معلومات الوصف الحفظية مما يلي[٢] :

أ- المعلومات الاستنادية Reference Information: وهي المعلومات التي تعرف معلومات المحتوى.

ب - المعرف المحدد Assigned identifier: أي المعرف الوحيد الذي يحدد معلومات المحتوى.

جـ - المحدد المصدري الرسمي URL: وهو مكان الوثيقة على شبكة الويب العالمية.

د- معلومات التثبت Fixity information: وهي بيانات تستخدم لإثبات أصالة الحزمة المعلوماتية الأرشيفية AIP.

هـ- الفحص الدقيق Checksum: وهو شكل من أشكال الفحص الدقيق

(١) Ibid.

(٢) Catherine Lupovici Masanes. op.cit.

وطريقة بسيطة لحماية تكامل البيانات، بواسطة اكتشاف الأخطاء في البيانات التي يتم إرسالها.

و- **ذاكرة التغيير Change history**: وهي معلومات حول كل تغيير يحدث في المنشور الإلكتروني والتغييرات التابعة في الميتاداتا الخاصة بالحفظ طويل الأجل.

ز- **الميتاداتا الرئيسية المعنية**: وهي معلومات حول التغيير الذي يحدث للمنشور الإلكتروني.

ح - **الأداة Tool**: الأداة التي تستخدم لتفعيل التحويل أو النقل في المنشور الإلكتروني.

ط - **العاكس Reverse**: وهو يشير بوضوح إما إلى محتوى الإصدارة السابقة للمنشور الإلكتروني إذا تمت أرشفتها، أو يشير بوضوح إلى أداة التشغيل التحويلي الخلفي.

ي - **الميتاداتا المعنية الأخرى**: معلومات حول المظاهر الأخرى للتغيير التي تحدث في المنشور الإلكتروني.

٢/١/٢/٤/٥ معايير عملية استلام حزم المعلومات الواردة :

عملية استلام المعلومات الواردة هي عملية وظيفية مزودة بالقدرة على الحفظ الملائم أو الأدوات الملائمة لاستلام حزم المعلومات الواردة من المودع (أو من الإدارة). ويتم إيصال حزم المعلومات الواردة الرقمية فقط، وهذه الحزم تصل عن طريق بعض أشكال النقل الإلكتروني. كما أن هذه العملية الوظيفية

الخاصة بالاستلام تعمل على الفحص، والتأكد من أن حزم المعلومات الواردة سليمة، وفي حالة وجود عيوب بحزم المعلومات الواردة من المودع، فإن هذه العملية تتضمن طلبًا بإعادة عرض أو تقديم حزم المعلومات الواردة من المودع مباشرة.

وفيما يتعلق بالاتصالات بين المودع ومكتبة الإيداع؛ فهناك عدد من البروتوكولات والاستراتيجيات القياسية يجب توفرها بالإضافة إلى البروتوكولات المعروفة والأساسية مثل بروتوكول TCP/IP، وبروتوكول نقل النص الفائق HTTP، وبروتوكول نقل الملفات FTP، وبروتوكول البريد الإلكتروني SMTP. ومن البروتوكولات الأخرى المهمة(١) :

- **بروتوكول نقل الملفات العادية The Trivial File Transfer Protocol (TFTP)**: وهو بروتوكول قياسي مع STD رقم ٣٣ وحالته انتقائية وهو موصوف في RFC1350.

- **بروتوكول اصطفاف الرسائل Message queuing**: وهو البروتوكول الخاص باصطفاف الرسائل ينتج تطبيقات قادرة على تبادل المعلومات بين التطبيقات المختلفة والتي تعمل من خلال أنظمة التشغيل المضيفة المختلفة حتى إذا كان البرنامج الهدف أو المضيف الهدف لا يعمل حاليًا. حيث إن هذا البروتوكول يهتم بوجهات الشبكة وببروتوكولات الاتصالات، ومعالجة التغطية لمشاكل النظام

(١) TCP/IP Tutorial and Technical Overview, IBM Redbook, sixth edition, October 1998.

http://www.redbook.ibm.com/abstracts/gg243376.html.

لضمان تسليم الرسائل.

- **بروتوكول عملية الاتصال الداخلي inter-process communication**: وهو إذا كانت عمليتا الإنتاج والاستيعاب تعملان على ماكينة واحدة، فإن عملية الاستلام لحزم المعلومات الواردة SIP بواسطة عملية الاستيعاب؛ يمكنها استخدام اتصالات الداخلية للعملية. وهذا النوع من الاتصالات يمكن استخدامه إما لتسليم حزم المعلومات الواردة من عملية التسليم والآسر Delivery& Capture أو لتسليم مرجعية بمكان حزمة المعلومات الواردة على نظام الملفات. الخيار الأخير يمكن تفضيله، كما يمكن إنجازه بسرعة كبيرة، حيث يتطلب ذاكرة أقل ويسمح بالتشغيل الموازي.

٣/١/٢/٤/٥ معايير التأمين النوعي في حزم المعلومات الواردة :

هناك اعتبارات أمنية يجب الأخذ بها في عملية الحفظ، حيث إن حزمة المعلومات الواردة قد يتم إلحاقها بالأرشيف من قبل أشخاص متلصصين متضمنة بيانات خاطئة، والتي تعمل على إحداث مشاكل في المحتوى الأرشيفي. ومن ثم يمكن فحص سلامة حزمة المعلومات الواردة وكمالها، إذا تم تعريف القواعد التي تصف محتوياتها. هذا علاوة على أنه يجب اكتشاف البيانات التي تتغير في الحزمة المعلوماتية الواردة SIP، وهذا يتم إذا ما استخدمت معايير فحص وتوثيق المصدر كحزمة معلومات واردة. أما إذا تغيرت البيانات بواسطة الأفعال الماكرة الخارجية، فإن الأمان يحتاج لأن يضمن نوعية حزم معلومات واردة مماثلة للاستيعاب[١].

(١) Ibid.

ومن ثم فهناك بعض المعايير التي تعمل على أن يكون النقل ناجحًا لحزم المعلومات الواردة SIP إلى منطقة التجميع الخاصة بالواردات الرقمية، حيث إن هذه الآليات قد تحتوي على الشفرة المطلوبة بصفة دورية Cyclic Redundancy Codes (CRCS) أو Checksums المتعلقة بكل ملفات البيانات، أو باستخدام ملفات تسجيل النظام لتسجيل وتعريف أي نقل للملف أو الأخطاء في قراءة الوسائط أو كتابتها، ومن هذه المعايير :

* **معيار فحص تركيبة حزمة المعلومات الواردة Checking the SIP syntax:** وهو معيار يعمل على تمكين التصحيحات التركيبية الخاصة بحزمة المعلومات الواردة SIP.

* **معيار اكتشاف الأخطاء Standards for fault detection :** وهو معيار عادة ما يتم إنجازه بواسطة استخدام آليات، وهذه الآليات يتم إضافتها للبيانات، وهي نتيجة لتطبيق checksum-algorithm على البيانات. حيث إن الكمبيوتر المرسل هو checksum للبيانات، كما يضاف الـ checksum للبيانات (رؤوس الموضوعات) في حالة استلام المحاسبات المعادة. ومعظم بروتوكولات الاتصال لديها آليات اكتشاف الأخطاء، كما يكون من المرغوب أن يضاف checksum إضافية لحزمة المعلومات الواردة SIP أو لمكوناتها.

٢/٢/٤/٥ معايير حزم المعلومات الأرشيفية :

حزمة المعلومات الأرشيفية هي لب البنية المنطقية لنظام الأرشفة وكل مواد

معلـومات الوصـف الحفظـية والمتـضمنة لهـا[1]. وتكمـن وظـيفة تولـيد حـزم المعلـومات الأرشـيفية في نقـل واحـدة أو أكثـر مـن حـزم المعلـومات الـواردة الـتي تتوافق ومعـايير التوثيق والتـشكيل البيـاني للأرشـيف. وهـذه العمليـة قـد تتـضمن تحـويل شـكل الملفـات، أو تحـويل الـتقديمات البيانـية أو إعـادة تنظـيم معلـومات المحتوى بحـزم معلـومات واردة يتولد مـنها حزم معلومات أرشيفية بشكل وظيفـي. وقـد يـصدر طلـب لإدارة البـيانات بالأرشـيف لتجهيـز تقاريـر حـول المعلـومات المطلوبة لوظيفة توليد حـزم معلومات أرشيفية، والـتي بـدورها تقـدم المعلـومات الوصـفية الـتي تكمـل حـزم المعلـومات الأرشـيفية[1]. وحـزمة المعلـومات الأرشـيفية يجـب أن تحـتوي علـى المنشور الإلكتروني Digital object، وهـي تتكون مـن التوليفة التالية :

- النسـخة غير المحولة من المنشور الأصلي.
- الإصدارة المحولة أو المهجرة من المنشور الأصلي.
- برنامج تشغيل المنشور.
- الميتاداتا.

---

(١) Consultative Committee for Space Data Systems . Reference Model for an Open Archival information System (OAIS) Red book, 1999.
http://www.ccsds.org/RP9905/650x0r1.pdf

(١) Consultative Committee for Space Data Systems. Reference Model for an Open Archival Information System (OAIS), Draft Recommendation for Space Data System Standards, CCSDS 650.0-R-1, May 1999.

http://www.ccsds.org/documents/pdf/CCSDS-650.0-R-1.pdf.

١/٢/٢/٤/٥ معايير تنسيق التحديثات حزم المعلومات الأرشيفية:

وظيفة تنسيق التحديثات هي نقل حزم المعلومات الأرشيفية إلى المخزن الأرشيفي، ونقل المعلومات الوصفية إلى إدارة البيانات، ونقل حزمة المعلومات الأرشيفية، الذي يتضمن طلب تخزين، وقد يتمثل في نقل إلكتروني، أو مادي، أو نقل افتراضي. كما أن وظيفة تنسيق التحديثات تنقل مع المخزني لحزمة المعلومات الأرشيفية إلى وحدة إدارة البيانات.

وفي حالة إرسال حزمة المعلومات الأرشيفية للتخزين الأرشيفي والميتاداتا إلى إدارة البيانات، فقد يتوقف تخزين حزمة المعلومات الأرشيفية على قبول إدارة البيانات للميتاداتا الخاصة بهذه الحزمة المعلوماتية، فإذا رفضت إدارة البيانات قبول الميتاداتا الخاصة بالحزمة المعلوماتية فإنه لا يمكن تخزينها.

وهذا يعني أن إرسال حزمة المعلومات الأرشيفية والميتاداتا الخاصة بها يجب أن يكون عملية إجرائية. لهذا فإن البروتوكول المتعهد بالمرحلتين يجب أن يستخدم في قاعدة البيانات التي تجري التغيير.

وتعتمد الحلول بدرجة كبيرة على أسلوب البناء المتبع، فإذا كانت العمليات تطبق على ماكينات مختلفة، فإنه يجب أن تستخدم بروتوكولات اتصالات الشبكة، وأكثر من ذلك حيث من المحتمل أن تخزن حزم المعلومات الأرشيفية على ماكينة، والميتاداتا على قاعدة بيانات أخرى. وحيث إن حزم المعلومات الأرشيفية يمكن أن تكون كبيرة جدًا فيجب أن تنقل باستخدام بروتوكول FTP، أما إذا كان حجم الميتاداتا المطبقة صغيرًا جداً فيكون بروتوكول اصطفاف

الرسائل Message queuing هو الأنسب[1].

٢/٢/٢/٤/٥ معايير عملية استلام حزم المعلومات الأرشيفية :

وهي المعايير الخاصة باستلام حزم المعلومات الأرشيفية من خلال وحدة الاستيعاب، وهي المعايير الخاصة بالتحديثات وتنسيقها.

٣/٢/٢/٤/٥ معايير تخزين حزم المعلومات الأرشيفية :

لتخزين كميات كبيرة من البيانات فإن نموذج قواعد البيانات العلائقية Relational database هو السائد حاليًا[1] ومتطلبات عملية الحفظ لحزم المعلومات الأرشيفية مقيد بعدة عوامل كالخصائص الخاصة بناتج المكتبة الرقمية؛ وناتج قاعدة البيانات التابعة وأجهزة الحفظ الدائمة. وأحد المتطلبات الرئيسية للتخزين هو أن تكون القدرة التخزينية للأجهزة أو البرامج الداعمة في معدل Tera-byte.

ويلاحظ أن هذا لا يتم قبل التحديد للمطلب الخاص بقاعدة البيانات، حيث إن قاعدة البيانات يجب أن تتضمن محددات مادية مرجعية لحزم المعلومات الأرشيفية على نظام الملفات، وإذا تم تخزين حزم المعلومات الأرشيفية في قاعدة البيانات فإن تخزين الحد الأقصى وحجم التعامل بالحد

---

(١) Jeff Rothenberg . An Experiment in Using Emulation to Preserve Digital Publication, RAND Europe, NEDLIB REPORT SERIES, Koninklijke Bibliotheek, Den Haag, 2000. http://www.kb.nl/coop/nedlib/

(١) Jeff Rothenberg Avoiding Technological Quicksand: Finding a Viable Technical foundation for Digital Preservation. op.cit.

الأدنى هما من العوامل الهامة[٢].

٣/٢/٤/٥ معايير حزم المعلومات الموزعة :

تعمل هذه المعايير ضمن عملية إتاحة المنشور الإلكتروني والميتاداتا المتعلقة، وتكون مقيدة وفق شروط وصلاحيات محددة بدقة.

ولتوليد حزم المعلومات الموزعة، فيجب قبول النظام لطلبات التوزيع والنشر، حيث يتم استرجاع حزم المعلومات الأرشيفية من المخزن الأرشيفي، ويتم نسخها في منطقة التجميع، ثم تستمر العمليات الأخرى كالتحويل من صيغة إلى صيغة أخرى.

وليس كل الصيغ يمكن تحويلها لصيغ أخرى دون فقد معلومات، والمثال على ذلك عند تحويل صفحات الويب إلى ASCII فإن رسومات الصفحات لا يمكن أن تحول لهذه الصيغة؛ لذلك فقد تتقيد بعض الصيغ بأشكال أخرى من الصيغ[١].

٥/٥ إضافة المنشورات الإلكترونية الجديدة :

من المهام الأولى المطلوبة من مدير الأرشيف :

---

(٢) National Library of Netherlands . The Deposit System for Electronic Publications (DSEP). A Process Model.- NEDLIB REPORT SERIES, Koninklijke Bibliotheck, Den Haag, 2000.
http://www.kb.nl/coop/nedlib/.

(١) Consultative Committee for Space Data Systems. Reference Model for an Open Archival Information System (OAIS), Draft Recommendation for Space Data System Standards op.cit.

- أن ينشئ سجل فهرس بالببليوجرافيا الوطنية.
- أن يحفظ ويرتب كل المراسلات المتعلقة والتي تتم بين المكتبة والناشرين، حيث إن هذه المراسلات تتضمن المناقشات والحوارات المتعلقة بقضايا قد تكون مهمة للأرشيف في التخطيط للمستقبل.
- أن يفحص الخدمة المصممة لإنشاء محددات المصادر الرسمية الدائمة PURL لتضمين المنشورات الجديدة التي قد سجلت.
- جمع ميتاداتا الناشر.
- تحديد بنية الملفات الأكثر ملاءمة للموضوع وإصداراته.
- تنشيط البرنامج الخاص بالحصاد Harvesting، حيث يتمكن البرنامج عن طريق URL من معرفة مكان المنشور ليتم جمعه من مكانه، وفي حالة حدوث خطأ أثناء عملية الحصاد يتم تقديم تقرير للوحدة الإلكترونية من قبل إدارة وسائل تقنية المعلومات عن سبب الخطأ.
- إنشاء صفحة مدخل بالعنوان.
- إعلام الناشر بالروابط الجديدة المتاحة.

٦/٥ تحديث المنشورات الإلكترونية :

مهام التحديث تشكل حجمًا كبيرًا من الأعمال المستمرة بالوحدة الإلكترونية بالأرشيف، وهذه المهام قد تتضمن :

- تعقب الإصدارات المفقودة للدوريات الإلكترونية.
- إضافة المجلدات والإصدارات الجديدة للدوريات الإلكترونية والتي تم أخذها.

- إضافة الطبعات الجديدة أو الإصدارات الجديدة للمصنفات التي تم أخذها captured.
- إضافة الإصدارات الجديدة للسلاسل التي تم أخذها.
- تحويل المواد الرقمية إذا كانت غير قياسية.
- تحديث ميتاداتا (لكل من الاستخدام الخارجي والاستخدام القارئ)؛ ليتم توضيح الإضافات الخاصة بالمعلومات الأخرى عن الموضوع.
- مراجعة اللقطات snapshots اللاحقة للمواد الرقمية التي تم أخذها في مقابل اللقطات الأصلية أو السابقة والمستقرة بالأرشيف.
- تحديث تفاصيل صفحة المدخل بالعنوان، لتصبح الروابط الخاصة بخيارات الدفع أو العنوان البريدي للناشر قد تكون غير نشطة.

٧/٥ مواءمة المنشورات الإلكترونية :

تقع مهام مواءمة وتكييف المنشورات داخل الأرشيف على عاتق الوحدة الإلكترونية بالأرشيف، وهي تعمل على التأكد من جودة وكمال المحتوى وإطار كل مادة رقمية يتم أخذها. ومهام هذه العملية تتضمن :

- إزالة الوظائف الخاصة بعملية الدفع، كالاشتراك على الخط المباشر، حيث إن المنشور قد يكون متضمنًا لهذه الروابط الخاصة بالدفع في هذه الحالة تقوم المكتبة بإزالة نشاط الروابط الخاصة بذلك.
- حذف المحتوى المتكرر، كالمحتوى الذي تم حصاده مرتين، حيث يتم حذف URL والتي تمثل جزءًا واحدًا فقط لكل مادة رقمية.
- عدم تنشيط محث السحب Pull-dawn prompts الخاص ببرنامج

plug-ins حتى تكون الإصدارة متاحة دائمًا.

- حذف الأجزاء غير المرغوبة أو الغريبة من المنشورات.

٨/٥ حذف المنشورات الإلكترونية :

هو عملية إزالة المنشورات أو الاستبعاد من الأرشيف، وترى المكتبة الوطنية الأسترالية أن هذا قد يكون ضروريًا لعدة أسباب منها[١]:

- أخطاء التجميع التي لا تنطبق عليها المعايير.
- الأحكام القانونية التي تلزم بالحذف.
- اكتشاف إصدارة مطبوعة من المادة الإلكترونية المحفوظة، حيث تكون الأفضلية بالمكتبة للإصدارة المطبوعة.

أما المهام المتعلقة بعملية الحذف فتتضمن :

- إزالة كل المحتوى الأرشيفي تحت مستوى عنوان Persistent Uniform Resource Locator (PURL) (وذلك بإزالة المحددات PURLs الخاصة بها).
- تحديث الميتاداتا في الخدمة المسئولة عن إنشاء محددات المصادر الرسمية الدائمة PURLs للتخلص من PURL الخاصة بمنشورات داخل الأرشيف.

---

(١) National library of Australia. PANDORA Business Process Model. op.cit.

٩/٥ التعامل مع الكوارث الخاصة بالمنشورات الإلكترونية :

وظيفة التعامل مع الكوارث، تكون مزودة بآليات خاصة بنسخ المحتويات الرقمية لمجموعات الأرشيف، وتخزينها في أداة منفصلة بشكل مادي. ويتم إنجازها بشكل بسيط عن طريق نسخ محتويات الأرشيف على الوسائط التخزينية القابلة للنقل removable، وقد تنجز أيضًا عن طريق نقل الأجهزة[١].

ومن متطلبات عملية التعامل مع الكوارث النسخ الاحتياطي الكامل للبيانات، ولكن قد لا يكون مناسباً أن يتم إنشاء نسخ احتياطي كل يوم لكل البيانات المخزنة في نظام الإيداع، حيث يستحيل ذلك إذا كان نوع النسخ الاحتياطي هو الشريط Tape، لذلك يجب أن يكون الدعم الزائد Incremental backup على الأقل بشكل يومي أو كل ساعة، ومن الممكن أن يتم عمل النسخ الاحتياطي كاملاً مرة واحد كل أسبوع. كما يمكن استخدام طريقة مساعدة أخرى تساعد على إنجاز هذه العملية، وهي أن تكون كل البيانات المخزنة في نظام الإيداع منعكسة mirrored على موقع منفصل في مكان جغرافي آخر.

ويحتاج تحديد إستراتيجية النسخ الاحتياطي، إلى دراسة أكثر تعمقًا، حيث إن إستراتيجية النسخ الكامل يمكن أن تكون مصممة فقط تبعًا لأساليب بناء أجهزة بعينها وبرامج محددة لنظام الإيداع، حيث تكون محددة مسبقًا.

(١) Jeff Rothenberg. Avoiding Technological Quicksand: Finding a Viable Technical foundation for Digital Preservation. op.cit.

وهناك ثلاثة أنواع للنسخ الاحتياطي يستخدمها مشروع NEDLIB هي[1]:

(١) النسخ الاحتياطي الكامل full backup: وهو نسخ احتياطي كامل لكل الملفات الفردية.

(٢) التدعيم الاحتياطي بالزيادة incremental backup: ويشمل هذا الدعم الاحتياطي للملفات التي أنشئت أو تغيرت منذ آخر نسخ احتياطي (أي أن هذا النوع من النسخ يعد تحديثًا لآخر نسخ الاحتياطي) ويتم هذا النوع عن طريق تسجيل حالة كل ملف إما داخل برنامج النسخ الاحتياطي أو خلال استخدام خاصية الأرشيف للملفات. وفي حالة عدم وجود نسخة احتياطية سابقة فإن الدعم الاحتياطي الزائد يساوي النسخ الاحتياطي الكامل.

(٣) النسخ الاحتياطي التفاضلي differential backup: ويتضمن هذا النوع من النسخ الاحتياطي كل الملفات التي أنشئت أو كذلك تعديلها منذ آخر نسخ احتياطي كامل. والفرق بين النسخ الاحتياطي المدعم بالزيادة والنسخ الاحتياطي التفاضلي، هو أن النسخ الاحتياطي المدعم بالزيادة يحفظ الملفات التي تغيرت منذ آخر نسخ (كامل أو مدعم بالزيادة)، بينما النسخ التفاضلي يحفظ الملفات التي تغيرت منذ آخر نسخ احتياطي كامل. في بعض منشورات النسخ الاحتياطي التفاضلي يسمى النسخ الاحتياطي بالتدعيم الزائد التراكمي cumulative incremental backup.

أما إذا ما تم عمل نسخ احتياطي للبيانات في حالة الكوارث، فإنه يكون من المستحسن أن يخزن النسخ الاحتياطي في مكان جغرافي مختلف.

---

(١) National Library of Netherlands. NEDLIB Consortium. op. cit.

وتوجد أنواع مختلفة من استراتيجيات النسخ الاحتياطي، التي تستند على التباعد المكاني، وهي[1] :

- **النسخ الاحتياطي الدوري Periodic buckup**: يتم نسخ مطابق لكل شيء على فترات محددة، ويرسل إلى مكان آمن.
- التهجير على فترات دورية.
- دورة النسخ المستقبلية Roll-forward.

١٠/٥ إتاحة المنشورات الإلكترونية :

توجد مهام من شأنها أن تجعل المنشورات في الأرشيف سهلة الإتاحة للقارئ، وهذه المهام هي :

- إضافة المنشور الجديد لفهارس محركات البحث.
- أسر وجمع البرامج التي تدعم عرض المنشور.
- اختبار وفحص البرامج التي تم أسرها لعرض المنشور.
- تحويل المنشورات من صيغ البيانات غير القياسية إلي صيغ البيانات القياسية إذا تطلب الأمر.
- تعريف مختصر بمستوى الإتاحة للمنشور.

وتتكون عملية الإتاحة من عدة عمليات رئيسة هي :

- تنسيق الأنشطة الخاصة بالإتاحة.

(١) Jeff Rothenberg. Avoiding Technological Quicksand: Finding a Viable Technical foundation for Digital Preservation. op.cit.

- إنتاج حزم معلومات موزعة.
- تسليم الإجابات أو مجموعة النتائج، أو التقارير إلى المستفيدين.

وتوجد واجهة تعالج وتنسق أنشطة الإتاحة وطلبات المستفيدين، ويمكن تقسيمها إلى ثلاثة أنواع على النحو الآتي :

- **طلبات استفسار:** والتي تستثنى في إدارة البيانات، وتأتي بمجموعة نتائج متوسطة لتقدم للمستفيد.
- **طلبات تقارير:** والتي قد تستفسر عن عدد الاستفسارات، وتقدم تقارير جاهزة لتسلم للمستفيد.
- **الأوامر:** والتي تصل إما إلى إدارة البيانات أو المخزن الأرشيفي أو تصل إلى كليهما معًا ، لإعداد حزمة معلومات موزعة DIP مصاغة للتسليم عن طريق الخط المباشر أو عن طريق غير الخط المباشر Offline.

وفي مشروع OAIS هناك معياران أساسيان لإتاحة المنشورات الإلكترونية للمستفيدين، هما[1] :

أ - معايير معالجة الطلبات الاستفسارية: وهي الاستفسارات التي ترد من وحدة الوصول بالنظام. ويستخدم كل قواعد البيانات، وتعرض وجهة استفسارية structured query language (SQL) لتنفيذ استفسارات بخصوص البيانات التي تتضمنها قاعدة البيانات. وهناك بروتوكولان أساسيان لإتاحة المعلومات هما :

(١) Consultative Committee for Space Data Systems. Reference Model for an Open Archival Information System (OAIS), Draft Recommendation for Space Data System Standards. op.cit.

١- بروتوكول قياسي لاسترجاع المعلومات هو بروتوكول Z39.50. وهذا البروتوكول ذو مغزى بالنسبة للمستفيد النهائي. ومن أكثر الاحتمالات أن واجهة النظام الخاصة بعمل الحزم والتسليم Delivery & packaging تقوم بأداء الوصول مع تقديم قائمة بمحددات المنشورات ليتم استرجاعها.

٢- بروتوكول HTTP عن طريق مستعرض الويب، أو هو يستخدم للواجهات الخاصة بالمستفيدين لإدخال طلباتهم تستخدم والواجهات الأخرى كبروتوكول نقل الملفات FTP، أو بروتوكول اصطفاف الرسائل Message Queuing، ويمكن اعتبارهم أيضًا من البروتوكولات الهامة في عملية الإتاحة.

ب - معايير خدمة العميل: وتشير إلى عملية الدفع والتقاضي المالي Billing and payment process. ومن معايير التفاوض المالي على الخط المباشر بروتوكول التعامل الإلكتروني الآمن (Secure Electronic Transaction (SET، حيث إن مواصفات بروتوكول التعامل الإلكتروني الآمن SET هو معيار تقني مفتوح لصناعة التجارة وتطويرها عن طريق Visa and Master Card كطريقة للدفع الآمن والسهل على الإنترنت، والتحقق من حامل البطاقة بشكل صحيح هي عملية فريدة تتم عن طريق حلول أمان الإنترنت.

الخلاصة :

يحتاج تطبيق تشريع الإيداع القانوني بالمكتبات الوطنية إلى أدلة محددة لعمليات معالجة المنشورات المودعة وعمليات الإدارة التي تتضمن معالجات لهذه المنشورات أيضًا. وتكون هذه الأدلة متسقة مع إمكانات المكتبة الوطنية وقدراتها ودورها وأهدافها.

* * *

الفصل السادس

مقترح للإيداع القانوني للمنشورات الإلكترونية على الإنترنت

١/٦ المؤسسة المنوطة بمسئولية إيداع منشورات الإنترنت.

٢/٦ المنهجية التي تتبعها مؤسسة الإيداع في تطبيق الإيداع على منشورات الإنترنت.

الفصل السادس

مقترح للإيداع القانوني للمنشورات الإلكترونية على الإنترنت

٦/٠ تمهيد :

يضع هذا الفصل تصورًا لعملية الإيداع القانوني للمنشورات الإلكترونية على الإنترنت، مرتكز على دور مكتبة الإيداع في تعزيز هذا التصور.

ويتناول الفصل في ذلك الأساس القانوني الذي يؤطر لتشريع إيداع لمنشورات الإنترنت، والمنهجية التي يجب أن تتبعها مكتبة الإيداع في تنمية مجموعاتها والحفظ والتحديث والإتاحة.

١/٦ المؤسسة المنوطة بمسئولية إيداع منشورات الإنترنت :

يقترح الباحث أن تكون مكتبة الإيداع هي المؤسسة المنوطة بإيداع المنشورات الإلكترونية، ويرى الباحث أن مكتبة الإيداع هي المؤسسة التي يجدر بها القيام بهذا الدور لما لهذه المؤسسة من قوة إلزام ودور قيادي في الحفاظ على التراث الوطني للمخطوطات، والمطبوعات. وبما أن المنشورات الإلكترونية نوع متطور من وسائط المعلومات، فيكون لزامًا على مكتبة الإيداع القيام بهذا الدور بما لها من خلفية في إيداع الأنواع الأخرى من المنشورات. كما أن مكتبة الإيداع لديها الإمكانات للقيام بجمع المصادر الهامة وحفظها وتزويد المكتبة بها، ولديها الحق التشريعي في القيام بمتابعة نظام الإيداع، وكذلك لديها الخبرة والمسئولية للعمل على المستوى العالمي لبحث الحلول المقترحة واختيارها لبعض المشكلات.

ويمكن أن تشرك مكتبة الإيداع معها إحدى الهيئات أو مراكز المعلومات الحكومية في هذه المسئولية إذا توافر لهذه الأخيرة الخبرة التقنية والسيطرة الفعلية على المؤسسات والهيئات الحكومية والتي لها نسبة تمثيل عالية على الإنترنت. ويتم ذلك عن طريق إنشاء قسم جديد ذي بنية تقنية وإدارية تكون صالحة لأداء هذا الدور.

وفيما يلي المهام الإضافية المقترح أن تضطلع بها مكتبة الإيداع بالنسبة لإيداع المنشورات الإلكترونية على الإنترنت :

١. أن تعمل على الارتقاء بفكرة الأرشفة الرقمية وتطويرها.

٢. أن تدعم فكرة العمل من خلال البروتوكولات.

٣. أن تعمل على تقنين المواصفات والمعايير، وخاصة ميتاداتا المنشورات التي يتم حفظها.

٤. أن تعمل على علاج مشكلة الزوال السريع للبرامج والأجهزة.

٥. أن تعمل على حماية الحقوق والأمن .

٦. أن تقوم بدور المنسق للأدوار بين أطراف عملية الإيداع لمنشورات الإنترنت.

٧. أن تساهم بشكل فعال ومباشر في صياغة القوانين التي تساعدها في الإيداع.

٨. أن تعمل على امتلاك نظام أرشيفي بنائي.

٩. أن تعمل على صيانة الأرشيف بشكل دوري.

١٠. أن تعمل على وجود استراتيجيات إتاحة محددة للمنشورات للحفاظ

على الملكية الفكرية والملكيات الأخرى.

١١. أن تقوم بعملية الأخذ الأولي للمنشورات ووضعها في نظام حفظ التسجيلات الإلكترونية.

١٢. أن تعمل على تضمين المنشور البيانات التوثيقية والاستنادية حتى يعتد بالمنشور في شتى الأغراض.

١٣. أن تعمل على الاستمرارية التنظيمية للحفظ.

١٤. أن تقدم التدريب للأطراف الأخرى حول معالجة قضايا إيداع منشورات الإنترنت.

١٥. أن تتيح المنشورات الإلكترونية للمستفيدين وفق اتفاقيات حقوق الملكية المبرمة من الناشرين.

٦/١/١ الأساس القانوني :

تعمل مؤسسات الإيداع في كل الدول من خلال تشريعات محددة يتحدد فيها متطلباتها وواجباتها وطبيعة علاقاتها بالأطراف الأخرى، وبالتالي يكون لديها الأساس القانوني، كما تعمل مؤسسة الإيداع على إنشاء الأدلة واللوائح الداخلية التي تفسر القوانين وتحدد الإطار التنظيمي للمؤسسة داخليًا وما يتضمنه من توزيع الاختصاصات والمهام وتحديد العمليات الإجرائية وتقنينها للوصول إلى الهدف الرئيس للمؤسسة. ولكن مع كل هذا تواجه مؤسسة الإيداع في كثير من الدول قصورًا في التشريع، مما يجعل هذه المؤسسات تواجه الكثير من التحديات في القيام بأدوارها كاملة نتيجة لنقص الدعم التشريعي.

والحل الأمثل والأكثر فاعلية لهذه المشاكل القانونية التي تواجه مؤسسة

الإيداع هو صياغة تشريع وطني مستقل للإيداع القانوني ليستوعب هذا النوع من الوسائط الجديدة ولا يقف عند هذا الحد؛ بل ليشمل ما يستحدث من وسائط. ويجب أن يضع المشرع نصب عينيه أثناء صياغته للقانون النقاط التالية :

- أن يضع التشريع الجديد معيارية جديدة للإيداع يكون النشر فيها بدلاً عن الطباعة؛ أي أن تكون كل المواد التي تنشر بصرف النظر عن نوع الوسيط الناقل للإنتاج تكون خاضعة للإيداع، ومرجعية ذلك لسببين هما :
  - ألا تكون هناك ضرورة لتغيير القانون وتعديله مع ظهور كل تقنية جديدة.
  - أن تكون هذه المعيارية قريبة من المفاهيم الأساسية لحق المؤلف.
- أن يرتكز النص التشريعي على كلمتين مفتاحيتين هما " العمل، والمنشور" مع الإشارة والتركيز على نقطة هامة جدًا ، وهي "بغض النظر عن الوسيط".
- أن يعرف "العمل" بأنه كمية محددة من المعلومات التي يجب أن تكون وحدة نهائية ومستقلة.
- أن يعرف "المنشور" بأنه واحدة أو أكثر من نسخ العمل توضع للبيع أو التوزيع على الجمهور بطريقة أو بأخرى.
- أن يتسع الغرض الأساسي للإيداع القانوني من حفظ التراث الثقافي الوطني والقومي إلى اعتباره أداة منظمة تساعد على حرية المعلومات التي هي من المقومات الأساسية لمفهوم الديمقراطية. وذلك عن طريق

الوصول المقنن للمنشورات من خلال نظام الإيداع.

- أن يحافظ التشريع الجديد على حقوق الملكية الفكرية والحقوق الأخرى.
- أن يسمح التشريع الجديد بعقد اتفاقيات بين مؤسسة الإيداع والمودع من خلال الإطار العام لروح القانون.
- أن يلزم التشريع الجديد مؤسسة الإيداع بتخزين النسخ المودعة بمنطقتين جغرافيتين على الأقل.
- أن يلزم التشريع المودع بتقديم الدعم الكامل لمؤسسة الإيداع للقيام بأداء دورها.
- أن يقع الإلزام بالإيداع على المنتج النهائي للمنشور، وإذا لم يكن المنتج محددًا بوضوح يقع الإلزام على الناشر، ويعرف الناشر بأنه "الشخص الذي يحرك عملية التوزيع ويرعاها".
- أن يلزم التشريع مؤسسة الإيداع بحفظ المنشور بالشكل والكيفية المنشور بها.
- أن يلزم التشريع الأطراف المعنية بإنتاج المنشور بإبلاغ مؤسسة الإيداع بالمنشور وبالأسلوب والطريقة التي يمكنها من تحميل هذا المنشور من مكانه على الإنترنت لإيداعه.
- أن ينص التشريع صراحة على أن التجهيزات والتقنيات التي يحتاجها المنشور ما هي إلا جزء من المنشور يقع عليها ما يقع على المنشور نفسه من إلزام، ما لم تكن هذه التجهيزات والتقنيات غير متوفرة بشكل عام.

٢/٦ المنهجية التي تتبعها مؤسسة الإيداع في تطبيق الإيداع على

منشورات الإنترنت :

١/٢/٦ تنمية المجموعة الوطنية للمنشورات الإلكترونية :

يقترح الباحث أن تعتمد مكتبة الإيداع في تنمية مجموعاتها من منشورات الإنترنت على العناصر التالية :

- أن تكون التنمية لمجموعة الإيداع من منشورات الإنترنت وفقًا للحدود الجغرافية والموضوعية واللغوية التي ينص عليها التشريع، وإذا لم تحدد من خلال التشريع فيكون الالتزام بالحدود الجغرافية والموضوعية واللغوية للببليوجرافيا الوطنية.
- أن تكون السياسة الانتقائية هي السياسة المتبعة للإيداع باعتبارها السياسة الأنجح في ممارسات المكتبات الوطنية الأخرى.
- أن يطبق مستوى عاليًا من الانتقائية يفوق تلك التي تطبق على المطبوعات، وأن تتضمن معايير الانتقائية للمنشورات الإلكترونية المودعة النقاط التالية:
  - أن يكون المنشور وطنيًا.
  - أن تكون الأولوية للمنشورات الحكومية، وخاصةً المؤسسات الحكومية التي تدعم مكتبة الإيداع في أداء دورها، ومنشورات المؤسسات التعليمية، وإجراءات المؤتمرات، والدوريات الإلكترونية، والمواقع الموضوعية، والمواقع التي توثق القضايا الرئيسية للاهتمامات الاجتماعية والسياسة الحالية، والتقارير السنوية، والخرائط.
  - أن يتم جمع المنشور الإلكتروني في كل الصيغ المتاحة على الإنترنت إن أمكن

ذلك، وإن كان يصعب ذلك فيقع الانتقاء على صيغتين قياسيتين على الأقل.

- أن تكون المجلات الإلكترونية كاملة وليست مجموعة عناوين فرعية أو فهارس.
- أن يطبق المنهج الانتقائي على كل من المنشورات الإلكترونية المجانية والتجارية على حد سواء.

• أن يكون الاختيار للمنشورات الإلكترونية متخذاً المواد المستقرة أو الثابتة نقطة بداية.

▪ أن يتم اعتماد معيار محتوى المنشور.

▪ أن يحق لمكتبة الإيداع النسخ وإعادة تهيئة المنشورات المودعة وتنشيطها، وكذلك يحق لها تهجير المنشورات المودعة لأغراض الحفظ ومحاكاتها.

٢/٢/٦ معالجة المنشورات الإلكترونية المودعة بمكتبة الإيداع:

١/٢/٢/٦ عملية التسجيل والتدقيق الأولي للمنشورات الإلكترونية:

يقترح الباحث أن تقوم الوحدة الإلكترونية بمكتبة الإيداع والقائمة على إدارة عملية الإيداع للمنشورات الإلكترونية، بعملية التدقيق والفحص الأولي لمنشورات الإنترنت. حيث تقوم في البداية بمسح شبكة الإنترنت بشكل منتظم لتحديد المنشورات المعنية بالإيداع من جانب سياسة مكتبة الإيداع التابعة لها الوحدة، وذلك عن طريق وسائل تقنية كاستخدام روبوت مصمم خصيصًا لغرض الإحاطة بالمواد الجديدة على شبكة الإنترنت وفق الأدلة الانتقائية المحددة مسبقًا. ويقترح الباحث أن تمر عملية معالجة المنشورات في مؤسسة الإيداع وفق الخطوات التالية:

٢/٢/٢/٦ تحديــد متطلــبات عملــية التدقــيق الأولي للمنــشورات الإلكترونية وتسجيلها :

- أن تحدد معايير الانتقائية لمنشورات الإنترنت.
- أن ينشئ نظام لوصف منشورات الإنترنت ببليوجرافيًا.
- أن تحدد طرق لجمع منشورات الإنترنت، وتنميتها.
- أن تحدد أدوات ووسائل فحص أصالة منشورات الإنترنت.
- أن تراجع باستمرار التطورات المتعلقة بالقوانين، وخاصة ما يتعلق بحق المؤلف وقانون الإيداع.
- أن ينشئ أرشيف تشغيلي فعال.

٣/٢/٢/٦ خطوات عملية التدقيق الأولي للمنشورات الإلكترونية :

- أن تخضع المنشورات سواء كانت بمقابل أو باشتراك، أو أنها متاحة مجانًا للفحص الأولي.
- أن تخضع الأجهزة أو البرامج المرافقة للمنشور أيضًا للفحص الأولي.
- ألا تخضع المنشورات الإلكترونية المودعة لأي شكل من أشكال حماية النسخ، وذلك وفق سياسة الحفظ التي تقتضي إستراتيجيات تحول إلى صيغ وأشكال أخرى.
- أن تطبق الإجراءات نفسها، كما لو كانت مطبوعات يتم تسجيلها واستلامها والتأكد من آليات عمل الحزم الخارجية وتحديد أرقام إضافتها.
- أن يتم الفحص النوعي الكامل والاختبار الوظيفي لكل منشور للتأكد من:

- أن الوسيط في حالة فيزيقية جيدة.
- أن الوسيط في الشكل والصيغة المطلوبة.
- أن الوسيط في البيئة التقنية المحددة.
- أن الوسيط غير محمي ضد النسخ.
- أن الوسيط غير مشفر.
- أن الوسيط صالح استخدامه في بيئة تقنية غير قياسية.
- أن الوسيط لا يتضمن أي فيروسات.

- أن يتم إرسال تقرير للمودع يتضمن المشاكل التي تتمخض عن عملية الفحص الأولي وتحديد المطلوب منه.
- أن يتم الوقوف على المعلومات التوثيقية الكافية للمنشور للتمكن من القيام بعملية الحفظ وإستراتيجياته.
- أن يتم تحميل القوائم الفرعية للبيانات لمعرفة مدى إمكانية التحميل الشامل في المراحل الأخيرة لأغراض الحفظ.
- أن يتم إنشاء سجل تقني يحدد الإجراءات التركيبية، وكذلك البيئة التقنية للمنشور.
- أن تسجل العيوب أو المشاكل الوظيفية وأي معلومات إضافية يمكن أن تستخدم في المراحل اللاحقة كعملية الحفظ والوصول والإدارة وغيرها.

٤/٢/٢/٦ السيطرة النوعية على منشورات الإنترنت الجديدة :

يجب أن تتم السيطرة النوعية على المنشورات الجديدة وفق إحدى الطريقتين التاليتين، أو كلاهما معًا، وهما :

- الفحص المتصل link checking، وهي طريقة مفيدة في تحديد الملفات

المفقودة والتحديثات للإصدارات الجديدة.

- الفحص اليدوي.

ويقترح الباحث أن يقوم مسئولو الوحدة الإلكترونية بمكتبة الإيداع بتقييم كل منشور في مقابل أدلة الاختيار المحددة مسبقًا، وينتج عن عملية التقييم ثلاثة مخرجات، هي :

- منشورات مقبولة للإيداع.
- منشورات مرفوضة من الإيداع.
- منشورات لا تتضمن معلومات كافية حتى يتم اتخاذ قرار بشأنها؛ مما يؤدي إلى الاتصال بالناشر أو مراقبة الموقع.

ويتم تسجيل القرار الملائم في الأدوات الإدارية لنظام الإيداع، وفي حالة رفض المنشور للإيداع تدون أسباب الرفض.

٥/٢/٢/٦ تقرير عملية الفحص الأولي وتقرير الأرشفة للمنشور :

يقترح الباحث أن يعتمد تقرير الأرشفة للمنشور الإجابة عن كل الأسئلة التالية:

- هل تم تقييمه.
- هل يوجد إصدارة مطبوعة من المنشور ضمن مجموعة المكتبة.
- هل قام الناشر بنشر هذا المنشور في أحد الأشكال الإلكترونية الأخرى.

بعد الإجابة عن هذه الأسئلة تكون النتيجة أحد الأمرين التاليين :

- أن يندرج المنشور تحت عملية الإيداع ويخضع لباقي العمليات انتهاء بالتخزين.
- أن يتم رفض المنشور للإيداع.

ولكن يتم تسجيل نتائج عملية الفحص الأولي للمنشور، سواء كانت بالقبول أو بالرفض، ويتم إتاحة النتائج للكادر الإداري بالوحدة الإلكترونية في مكتبة الإيداع والمؤسسات والهيئات التابعة لها وشركائها.

٦/٢/٢/٦ عناصر عملية التسجيل :

وهذه العملية تتم بعد قبول المنشور للإيداع، وتتكون من العناصر التالية:

- أن تحدد المحددات الخاصة بالمنشور.
- أن تسجل الميتاداتا الوصفية للمنشور.
- أن يسجل الاتصال بالناشر.

٣/٢/٦ آليات السيطرة الببليوجرافية والمواصفات القياسية لمنشورات الإنترنت :

١/٣/٢/٦ إجراءات آليات السيطرة الببليوجرافية لمنشورات الإنترنت المودعة :

يقترح الباحث أن تعتمد مكتبة الإيداع الإجراءات التالية كآليات للسيطرة :

- أن تسجل منشورات الإنترنت بالببليوجرافيا الوطنية.
- أن يتم تضمين التسجيلات الببليوجرافية لمنشورات الإنترنت بفهرس مجموعة الإيداع بمكتبة الإيداع.
- أن تستند عملية إنشاء تسجيلات منشورات الإنترنت على الفهرسة المعيارية لهذا النوع من المنشورات.
- أن يتم إنشاء سجل تقني منفصل لتسجيل المرفقات البرامجية أو الأجهزة للمنشور المودع.
- أن يتم تسجيل وصف الصيغة التخزينية والوسيط لكل من النسخة

الأصلية والأرشيفية للمنشور.

- أن يتم تسجيل كل المعلومات الخاصة بالتركيب installation.
- أن يتم تسجيل أي اختلافات بين النسخة الأرشيفية والنسخة الأصلية.
- أن يتم تسجيل موقع النسخة الأرشيفية للمنشور بالأرشيف الخاص بمكتبة الإيداع.
- أن يتم تسجيل موقع النسخة الأصلية للمنشور المودع على شبكة الإنترنت.
- أن يتم تسجيل المحددات الدولية للمنشور، سواء على نمط الترقيم الدولي الموحد للكتاب ISBN، أو الترقيم الدولي الموحد للدوريات ISSN.
- أن يتم التعامل مع التسجيلات المتغيرة بشكل متكرر للمنشورات المودعة كما لو كانت منشورات متسلسلة.
- أن يتم وضع التسجيلة الخاصة بالمنشور الذي قد نشر بشكل أولي ويحتمل أن تطرأ عليه تعديلات تحت مدخل مفتوح "Open".

▪ أن يتم تسجيل عناصر ميتاداتا المعلومات التقديمية، وهي كالآتي :

- **متطلبات الأجهزة المحددة:** وتضم وصف التركيبية الداخلية غير القياسية أو متطلبات الأجهزة.
- **متطلبات المعالج الدقيق micro-processor المحددة:** وتضم وصف مجموعة تعليمات المعالج الدقيق المحددة (على سبيل المثال مجموعة تعليمات MMX).

- **متطلبات الوسائط المتعددة المحددة**: وتضم وصف متطلبات أجهزة الوسائط المتعددة غير القياسية.
- **المتطلبات المحيطة المحددة**: وتضم وصف الأدوات المحيطة غير القياسية (على سبيل المثال أداة التخزين ZIP).
- **نظام التشغيل**: وهو نظام التشغيل الذي يمكن للمنشور أن يعمل من خلاله.
- **المترجم والبرنامج الذي يحول الأوامر Interpreter and compiler**: وهو قطعة من برنامج يسمح بتحليل وتنفيذ كل بيان في البرنامج الأصلي، أو أن يسمح بترجمة البرنامج الذي يعد في لغة ذات مستوى عالٍ خلال لغة الآلة.
- **صيغة المادة Object Format**: ويعني اسم صيغة المادة.
- **التطبيق**: ويعني اسم وإصدارة التطبيق.

أن يتم تسجيل العناصر الواصفة للميتاداتا من المعلومات الحفظية للحزمة المعلوماتية، والتي هي كالآتي :

- **المعلومات الاستنادية Reference Information**: وهي المعلومات التي تعرف معلومات المحتوى.
- **المعرف المحدد Assigned Identifier**: أي المعرف الوحيد الذي يحدد معلومات المحتوى.
- **المحدد المصدري الرسمي URL**: وهو مكان الوثيقة على شبكة الويب العالمية.
- **معلومات التثبت Fixity Information**: وهي بيانات تستخدم لإثبات

أصالة الحزمة المعلوماتية الأرشيفية AIP.

- **الفحص الدقيق Checksum**: وهو شكل من أشكال الفحص الدقيق وطريقة بسيطة لحماية تكامل البيانات، بواسطة اكتشاف الأخطاء في البيانات التي يتم إرسالها.
- **ذاكرة التغيير change history**: وهي معلومات حول كل تغيير يحدث في المادة الرقمية والتغييرات التابعة في ميتاداتا الخاصة بالحفظ طويل الأجل.
- **الميتاداتا الرئيسية المعنية**: وهي معلومات حول التغيير الذي يحدث للمادة الرقمية.
- **الأداة tool**: وهي الأداة التي تستخدم لتفعيل التحويل أو النقل في المادة الرقمية.
- **العاكس reverse**: وهو يشير بوضوح إما إلى محتوى الإصدارة السابقة للمادة الرقمية إذا تمت أرشفتها، أو يشير بوضوح إلى أداة التشغيل التحويلي الخلفي.
- **ميتاداتا المعنية الأخرى**: معلومات حول المظاهر الأخرى للتغيير التي تحدث في المادة الرقمية.

- أن يتم استخلاص المعلومات الوصفية من حزمة المعلومات الأرشيفية.

٢/٣/٢/٦ المواصفات القياسية للعمليات الإجرائية للمنشورات المودعة :

يقترح الباحث أن تعتمد مكتبة الإيداع المواصفات القياسية كإجراءات للإيداع على النحو التالي :

- أن يتم العمل وفقًا للمعايير القياسية للعملية الاتصالية بالمنتج أو الناشر للمنشور خلال العملية الإجرائية الأولى وهي الاستيعاب، وذلك عن طريق استخدام البروتوكولات.
- أن يتم تسلم حزم المعلومات الكبيرة الواردة بالمنشورات.
- أن يتم التعامل مع المنشورات التي تعمل على الأجهزة المختلفة.
- أن يتم استخدام معايير التأمين النوعي للمنشورات الإلكترونية، مثل معيار فحص تركيبة حزمة المعلومات الواردة، ومعيار اكتشاف الأخطاء.
- أن يتم استخدام معايير توليد حزم المعلومات الأرشيفية.
- أن يتم استخدام معايير توليد حزم المعلومات الوصفية.
- أن يتم استخدام معايير تناسق التحديثات للمنشورات الإنترنت المودعة والمسئولة عن نقل حزم المعلومات الأرشيفية إلى المخزن الأرشيفي ونقل حزم المعلومات الوصفية إلى إدارة البيانات.
- أن تستخدم معايير عمليات التخزين الأرشيفي، مثل معايير استلام حزم المعلومات الأرشيفية من وحدة الاستيعاب، ومعايير تخزين حزم المعلومات الأرشيفية، ومعايير إدارة التسلسل الهرمي للتخزين، ومعايير تحديث الوسائط، ومعايير اكتشاف الأخطاء، ومعايير التعامل مع الكوارث.
- أن تستخدم معايير إتاحة حزم المعلومات الأرشيفية وجعلها متاحة.
- أن تستخدم معايير عملية إدارة البيانات، مثل معايير إدارة وظائف قاعدة

البيانات بالأرشيف، ومعايير معالجة الطلبات الاستفسارية، ومعايير تحديث قواعد البيانات.

- أن تستخدم معايير عملية الإتاحة كمعايير تنسيق أنشطة الوصول.
- أن تستخدم معايير توليد حزم المعلومات الموزعة.
- أن تستخدم معايير عملية الإدارة، مثل معايير اتفاقيات التفاوض مع المنتجين أو الناشرين على الإيداع لمنشوراتهم، ومعايير إدارة التناسق والتكوين لنظام الإيداع، ومعايير المحافظة على معايير الأرشيف وسياساته وتطويرها، ومعايير عملية مراجعة الاستلام، ومعايير التفاعل مع الإدارة، ومعايير تنشيط الطلبات المخزنة، ومعايير خدمة العميل، ومعايير مراقبة تغيرات مجتمع المستفيدين.
- أن تستخدم معايير مراقبة التغييرات في مختلف وحدات النظام ووجهاته.
- أن تستخدم معايير عملية الحفظ، مثل معايير حفظ الوسيط، ومعايير حفظ التقنية، ومعايير الحفظ الفكري.
- أن تستخدم معايير تصميم بنية نظام الإيداع للمنشورات الإنترنت.
- أن تستخدم معايير تحديد المستفيد وتفاعل النظام.
- أن تستخدم معايير مواصفات بناء تقنية المعلومات.

٤/٢/٦ تخزين المنشورات الإلكترونية المودعة وصيانتها :

يقترح الباحث أن تتبع مكتبة الإيداع لعملية تخزين المنشورات الإلكترونية المودعة الإجراءات التالية :

- أن يتم تحديد مكانين لتخزين المنشورات الإلكترونية المودعة على أن تكون

مكتبة الإيداع أحدهما.

- أن يتم تحديد نظام التخزين للمنشورات الإلكترونية المودعة.
- أن تجري تجارب صغيرة في المرحلة الأولى لتقييم خيارات الإدارة وتكلفة الأنواع المختلفة للتخزين، وكذلك خيارات الإتاحة، حيث إن هناك عدة عوامل هامة في هذه المرحلة، هي :

- كمية الاستخدام المتوقعة.
- ترتيبات الأمن المتطلبة كأن بسمح للمستفيد بأن يتعامل مع المنشورات، إذا لم يسمح بذلك، فإن الإتاحة على الخط المباشر أو بمساعدة الموظفين في التحميل والتنزيل هي خيارات مطروحة.
- الاشتراطات التي تكون من قبل أصحاب حقوق التأليف كعدم إجازة الإتاحة عبر الشبكة، أو أن تخزن المنشورات الملغية منفصلة عن المنشورات الحالية.
- الأخذ في الاعتبار إمكانية تحويل كل البيانات من المنشورات المودعة إلى صيغة أو أكثر من الصيغ المعيارية، وهنا توجد عدة عوامل لابد من أخذها في الاعتبار هي :
- مدى إمكانية تشجيع الناشرين أن ينشروا في عدد محدد من الصيغ المعيارية.
- مدى إمكانية موافقة الناشرين على تحويل بيانات منشوراتهم لصيغ معيارية.
- من المحتمل أن يكون من أكثر الطرق الاقتصادية في عملية إطالة الأمد

بالنسبة لحفظ المنشورات الإلكترونية وصيانتها أن يتم اعتماد نظام تخزين ذي صيغة موحدة وذلك يكون في البداية على الأقل.

- تخزن المواد في بيئة مستقرة من حيث درجة الحرارة والرطوبة، حيث بالنسبة للوسائط الممغنطة تكون ١٨° (٣٥-٤٠٪)، أما بالنسبة للوسائط الضوئية فتكون (١٨-٢٢)° (٤٠- ٤٥٪).
- أن تخزن المواد المودعة في بيئة آمنة ومستقرة لضمان عدم تأثر الأجهزة والبرمجيات.
- أن يتم اعتماد النسخ الاحتياطي بنظام التخزين للمواد الإلكترونية المودعة.
- أن تستخدم الأجهزة والوسائط التخزينية الأكثر ثباتًا والأطول عمرًا.
- أن يكون الهيكل البنائي للمخزن من نوع المخزن ذي الشبكة المحلية Storage Area Network (SAN) ، بحيث يكون نظام الملفات قابعًا بشكل مستمر على الخادم التطبيقي.
- أن يتم تحديد قاعدة البيانات والأجهزة التخزينية الدائمة والتي تكون قدراتها التخزينية في معدلات تيرا بايت tera byte.
- أن يتم تحديد الحد الأقصى للتخزين وكذلك الحد الأدنى للتعامل.
- أن تستجيب إدارة التخزين لتوصيات وتعليمات إدارة الاستيعاب بتخزين المنشورات الإلكترونية على الوسائط المحددة.
- أن تستخدم الأنواع الثلاث للنسخ الاحتياطي (الكامل، بالزيادة، والتفاضلي) ليكون التكامل فيما بينهم.
- أن تستخدم استراتيجيات النسخ الثلاث (الدورية ، والتهجير على

فترات، Roll forward) ليدعم بعضها بعضًا.

- أن تستخدم الطريقة المساعدة، وهي أن كل المنشورات والبيانات المودعة بنظام الإيداع يتم عكسها على موقع منفصل في مكان جغرافي آخر.
- أن توضع العوامل التالية والتي تؤثر على خيارات التخزين موضع الاهتمام في رسم السياسة التخزينية وكذلك في إدارتها، وهي :
  - كمية الاستخدام المتوقعة.
  - ترتيبات الأمن المتطلبة.
  - الشروط التي تكون من قبل أصحاب الحقوق.
  - إمكانات تحويل المنشورات المخزنة إلى صيغة أو أكثر من الصيغ المعيارية.
- أن تستخدم أنواع الوسائط الكثيرة للتخزين، وذلك حسب معايير التخزين في نظام الإيداع والتي يمكن إيجازها كالتالي :
  - الأقراص المغنطة يمكن استخدامها في تخزين البيانات التي تستخدم بشكل متكرر كمخزن مؤقت لحزم المعلومات الواردة (SIP)، وحزم البيانات الأرشيفية (AIP)، وحزم المعلومات الموزعة (DIPs)، خلال المراحل التشغيلية لعمليات نظام إيداع المنشورات الإلكترونية (DSEP).
  - الأقراص الضوئية Optical disk يمكن أن تستخدم في نظام إيداع المنشورات الإلكترونية لتخزين حزم المعلومات الأرشيفية AIP.
  - الأشرطة المغنطة يمكن أن تستخدم للأغراض الاحتياطية Backup أو تستخدمه وحدة لحفظ المنشور الرقمي.

٥/٢/٦ حفظ المنشورات الإلكترونية المودعة:

يقترح الباحث أن تتضمن عملية حفظ المنشورات الإلكترونية المودعة العناصر التالية :

- **الحفظ الفكري Intellectual preservation**، وهذا يعني المحافظة على التكامل والأصالة Integrity and Authenticity، حيث يجب تعريف هذا الجانب من الحفظ وتحليل مكوناته أو التضمينات الخاصة بوظيفة الحفظ طويل الأمد (LTP) Long Term Preservation.
- **حفظ الوسيط Medium Preservation**، أي جعله دائماً في حالة نشطة Refreshment of meduim والهدف هو جلب أفضل الممارسات الحالية.
- **حفظ التقنية**، أي التعامل مع زوال التقنيات. وقد عالج هذا الجانب من الحفظ طويل الأجل LTP، وهذا تضمن التحقق من مفهوم الحل المحتمل لتطبيق وظيفة الحفظ طويل الأجل وهي منهجية محاكاة الكمبيوتر الافتراضي العالمي لشركة IBM (IBM' Universal Virtual Computer emulation approach).

وأن تسعى مكتبة الإيداع من خلال عملية الحفظ هذه إلى ما يلي :

- أن تحافظ على مبادئ عملية حفظ المنشورات الإلكترونية المودعة وهي التعاون بين الأطراف، واستمرارية دور المنشئ، وتحديد الإستراتيجيات، والتوزيع للمسئوليات، والتقييم، وحماية الحقوق، استمرارية دعم الحكومة.
- أن يتم اعتماد إستراتيجيات الحفظ القياسية وهي التهجير والمحاكاة بما

يتناسب ونوعية المنشورات، وكذلك الظروف الاقتصادية والتقنية للمكتبة الوطنية.

٦/٢/٦ إدارة المنشورات الإلكترونية المودعة :

يقترح الباحث أن تتضمن عملية إدارة المنشورات الإلكترونية المودعة العناصر التالية:

- عملية إضافة المنشورات الإنترنت الجديدة، وتتضمن :

- إنشاء سجل فهرس بالببليوجرافيا الوطنية NBU.
- حفظ وترتيب كل المراسلات المتعلقة والتي تتم بين المكتبة والناشرين، حيث إن هذه المراسلات تتضمن المناقشات والحوارات المتعلقة بقضايا قد تكون مهمة للأرشيف في التخطيط للمستقبل.
- فحص الخدمة المصممة لإنشاء محددات المصادر الرسمية الدائمة PURL، لتضمين المنشورات الجديدة التي قد سجلت.
- جمع ميتاداتا الناشر.
- تحديد بنية الملفات الأكثر ملاءمة للموضوع وإصداراته.
- تنشيط البرنامج الخاص بالحصاد Harvesting، حيث يتمكن البرنامج عن طريق URL من معرفة مكان المنشور ليتم جمعه من مكانه، وفي حالة حدوث خطأ أثناء عملية الحصاد يتم تقديم تقرير للوحدة الإلكترونية من قبل إدارة وسائل تقنية المعلومات عن سبب الخطأ.
- إنشاء صفحة مدخل بالعنوان Title entry page.

- إعلام الناشر بالروابط الجديدة المتاحة.

• عملية تمكين الإتاحة للمنشورات داخل الأرشيف، وتتضمن :

- إضافة المنشور الجديد لفهارس محركات البحث.
- أخذ وجمع البرامج التي تدعم عرض المنشور.
- اختبار وفحص البرامج التي تم أخذها لعرض المنشور.
- تحويل المنشورات من صيغ البيانات غير القياسية إلى صيغ البيانات القياسية إذا تطلب الأمر.
- تعريف مختصر بمستوى الإتاحة للمنشور.

• عملية تحديث المنشورات في الأرشيف، وتتضمن :

- تعقب الإصدارات المفقودة للدوريات الإلكترونية.
- إضافة المجلدات والإصدارات الجديدة للدوريات الإلكترونية والتي تم أخذها.
- إضافة الطبعات الجديدة أو الإصدارات الجديدة للمصنفات التي تم أخذها captured.
- إضافة الإصدارات الجديدة للسلاسل التي تم أخذها.
- تحويل المواد الرقمية إذا كانت غير قياسية.
- تحديث الميتاداتا (لكل من الاستخدام الخارجي ولاستخدام القارئ) ليتم توضيح الإضافات الخاصة بالمعلومات الأخرى عن الموضوع.
- مراجعة اللقطات اللاحقة للمواد الرقمية التي تم أخذها في مقابل

اللقطات الأصلية أو السابقة والمستقرة بالأرشيف.

- تحديث تفاصيل صفحة المدخل بالعنوان، لتصبح الروابط الخاصة بخيارات الدفع أو العنوان البريدي للناشر قد تكون غير نشطة.

- عملية مواءمة المنشورات داخل الأرشيف، وتتضمن :

- إزالة الوظائف الخاصة بعملية الدفع، كالاشتراك على الخط المباشر، حيث إن المنشور قد يكون متضمنًا لهذه الروابط الخاصة بالدفع، في هذه الحالة تقوم المكتبة بإزالة نشاط الروابط الخاصة بذلك.

- حذف المحتوى المتكرر، كالمحتوى الذي تم حصاده مرتين، حيث يتم حذف URL واحدة، والتي تمثل جزءاً واحداً فقط لكل مادة رقمية.

- عدم تنشيط محث السحب Pull-dawn prompts الخاص ببرنامج plug-ins حتى تكون الإصدارة دائمًا موصولة.

- حذف الأجزاء غير المرغوبة أو الغريبة من المنشورات.

- عملية حذف المنشورات من الأرشيف وتتضمن :

- حذف المنشورات التي لا تتفق مع معايير الانتقاء، أو تخضع لأحكام قانونية تلزم بالحذف، أو اكتشاف إصدارة مطبوعة من المادة الإلكترونية المحفوظة، حيث تكون الأفضلية بالمكتبة للإصدارة المطبوعة.

- إزالة كل المحتوى الأرشيفي تحت مستوى عنوان PURL (وذلك بإزالة المحددات PURLs الخاصة بها).

- تحديث الميتاداتا المرتبطة بإنشاء محددات المصادر الرسمية الدائمة PURLs؛ للتخلص من PURL الخاصة بمنشورات داخل الأرشيف.

٦/٢/٦ إتاحة المنشورات الإلكترونية المودعة واسترجاعها :

يقترح الباحث أن تتضمن عملية إتاحة المنشورات الإلكترونية المودعة العناصر التالية:

أ- أن تعمل مؤسسة الإيداع وفق مبادئ عملية الإتاحة لمواد الإيداع الإلكترونية والتي يمكن تحديدها فيما يلي :

١- أن يكون الاستخدام للمنشور محددًا حسب المستوى المسموح به في تشريع حق المؤلف ما لم يذكر صاحب حق التأليف شروطًا أو صلاحيات للاستخدام أخرى.

٢- أن يؤخذ في الاعتبار كمية الدعم التي تقدم للمستفيد، كالأدلة والتعليمات المفيدة، وهل هذا الدعم سيكون على الخط المباشر Online أو أن يكون دون الخط المباشر Offline.

٣- أن تنشأ سياسة إتاحة، تحدد ما يمكن أن يتم وما لا يمكن أن يتم، وكذلك لتحديد حدود معقولة لتحميل المعلومات، سواء على الورق أو على القرص. كما يتم التأكد من أن القراء على وعي بشروط النسخ المفروضة بقانون حق المؤلف.

٤- أن تحدد بيئة آمنة في شكل منطقة خاصة لاستعمال المنشورات الإلكترونية المودعة بالإيداع القانوني لضمان إذعان المستفيدين لقانون حق المؤلف وتعليمات الإيداع.

٥- أن يؤخذ في الاعتبار إمكانية القيام بترتيبات خاصة للنسخ أو التحميل

التي تتم بهدف المعالجة من قبل الموظفين بناءً على طلب المستفيد.

٦- أن يتم التأكد من أن محطات العمل الفرعية تستعمل للاستشارة on-site consultation فقط، ولا تحتوي على أجهزة تمكن المستفيد من عمل نسخ أو تحميل في حالة ما يكون النسخ أو التحميل غير مسموح به.

٧- أن يتم التأكد من عدم تحميل أو تركيب أو تشغيل أي برامج تطبيقية أثناء الإتاحة.

٨- أن يتم التأكد من أن هناك فهرسًا كاملاً وكافيًا متاحًا للاستعمال.

٩- أن يؤخذ في الاعتبار إمكانية إتاحة تحميل المعلومات الببليوجرافية للمواد المودعة للمستفيد.

١٠- أن يتم التأكد من وضوح شروط استخدام مواد الإيداع لكل المستفيدين، وتزويدهم بتوجيهات مكتوبة.

ب - أن تعمل مكتبة الإيداع على انتهاج سياسة إتاحة ترتكز على الوصول الحر العالمي إلى كل المنشورات الإلكترونية بمجموعة الإيداع مع الحفاظ على الحقوق المتفاوض عليها والحقوق التي يكفلها القانون. ويمكن أن تتبع النقاط التالية :

١- أن يتم التزويد بوصول عالمي منصف للمنشورات الإلكترونية المشبكة.

٢- أن يكون من حيث المبدأ، كل المنشورات الإلكترونية المشبكة والتي تقوم مكتبة الإيداع على جمعها متاحة إلى المستفيدين بشكل عام

سواء من خلال الوصول الشبكي أو الوصول المكاني في المكتبة نفسها.

٣- أن تعترف مكتبة الإيداع باحتمالية أن يكون هناك تقييدات على الإتاحة لبعض المواد من وقت لآخر، وأن هذه التقييدات إذا وجدت ستكون لفترة محددة وهي الفترة التي تم التفاوض عليها مع الناشرين.

٤- أن تقوم مكتبة الإيداع بتزويد الإتاحة لمصادر معلوماتها الإلكترونية من خلال احترامها لحقوق الملكية الفكرية والتي يكفلها القانون.

٥- أن تقوم مكتبة الإيداع بتزويد الإتاحة الببليوجرافية للمنشورات الإلكترونية المشبكة بشكل عام من خلال قاعدة بيانات، وكذلك أيضًا الإنتاج المرتبط. وأن تعتمد مستويات الفهرسة المطبقة على المنشورات الإلكترونية المعايير نفسها المطبقة على الأشكال الأخرى، كما أن الإتاحة الببليوجرافية للمنشورات الإلكترونية يتم الحصول عليها من خلال مستوى الارتباط الذي يحتمل أن يزود بالوسائل الأخرى.

٦- أن تعمل مكتبة الإيداع على تنظيم وفهرسة المنشورات الإلكترونية وجعلها سهلة الوصول.

٧- أن تكون الإتاحة للمنشورات الإلكترونية المودعة والمقيدة الوصول العام على شبكة الإنترنت من خلال طرفيات داخل مكتبة الإيداع.

٨- أن تنشأ قاعدة بيانات ببليوجرافية للمنشورات الإلكترونية المودعة تكون متاحة بشكل عام للمستفيدين على موقع مكتبة الإيداع على

الإنترنت.

جـ - أن يـتم اسـتخدام المـناهـج المخـتلفة للتـزويد بالإتاحـة للمنـشورات الإلكترونية المشبكة حسب نوعية البيانات والمعلومات المراد إيصالها ، وهذا يتضح مما يأتي :

١- الإتاحـة المفـتوحة Open access حـيث لا يكـون هـنـاك أي نـوع مـن التقييدات على الإتاحة ويطبق ذلك على المستفيدين سواء داخل الموقع أو خارجه، وذلك في الحالات التي تكون فيها حقوق النشر للمنـشور قـد انـتهت أو في حالـة مـا يمـنح صـاحب حـق التألـيف ترخيصًا لمكتبة الإيداع بأن تجعل هذا المنشور متاحًا بشكل حر.

٢- الوصول التحكمي عن بعد Controlled remote access ، وهـو يتيح الوصول عن بعد لشخص محدد في وقت محدد ، أو أنه يتيح وصولاً عـن بعـد لمجمـوعات محـددة فقـط، كالمكتـبات المـسجلة، أو المستفيدين المسجلين. وأن هـذا المنهج قد يتيح وصولاً عن بعد بناءً علـى مـستويات المعلـومات المتبايـنة للمنـشور مـثل البـيانات البيليوجـرافية، وجـداول المحـتويات، والمستخلـصات، والمحـتويات الكاملة.

٣- الإتاحة ذات الفترة المستنفدة time-windowing: وهـي عبارة عن أن المنشور يخضع للتقييد في البداية ولفترة يتم التفاوض عليها ، وبعد انتهاء الفتـرة أو هـذا الإطار الـزمني المحـدد يتم إتاحـة الوصول عن بعد للمنشور.

٤- الإتاحـة الاستـشارية داخل الموقـع on-site consultation وهـي تسمح

للمستفيدين بالوصول للمنشور داخل مكتبة الإيداع فقط من خلال طرفيات موجودة داخل مبنى المكتبة. كما يمكن أن تعطي هذه المنهجية مستوى محسنًا من الإتاحة، وهو السماح للمنشورات أن ترسل بشكل إلكتروني للمكتبات المسجلة في شبكة المكتبات الوطنية لتزويد الإتاحة بالموقع من خلال شبكة المكتبات.

د - أن تضع مكتبة الإيداع الحلول المقترحة من قبل الناشرين موضع الدراسة والبحث، فقد يكون من هذه الحلول ما يلي :

١- التقييد يجب أن يستند على عدد مرات الدخول للمواد المودعة خلال إطار زمني معلوم.

٢ - وضع مستويات تفاضلية للإتاحة بناءً على مستوى المعلومات المعنية سواء كانت (بيانات ببليوجرافية، أو جداول المحتويات، أو مستخلصات، أو المحتوى الكامل للمنشور).

٣- تحويل الإتاحة Re-routing access من مكتبة الإيداع إلى مستودع الناشر طالما أن المنشورات المطلوبة محملة هناك بهذا المستودع، وفي هذه الحالة يتعامل المستفيد مع الناشر بشكل مباشر، ويكون دور مكتبة الإيداع هو التزويد بمكان الناشر link على الإنترنت، دون التزويد بالنسخة المودعة لديها.

هـ - أن يتضمن تشريع مكتبة الإيداع أن تقوم المكتبة بدور الوكيل لتوزيع المنشورات نيابة عن الناشر، ويتضمن ذلك :

١- تحديد الإتاحة المسموح بها من خلال تشريع حق المؤلف : Copyright، إذا لم يسمح صاحب حق التأليف بإجازات لأنواع

إضافية من الاستعمال.

٢- إقامة سياسات إتاحة بحيث تعرض ما يمكن عرضه، وكذلك إتاحة تحميل المعلومات بحدود معقولة، سواء كانت بطبعها على الورق أو بتحميلها على قرص، بحيث تكفل هذه الحدود أن يكون القراء مدركون لتقييدات النسخ والتي يحددها قانون حق المؤلف.

٣- إقامة بيئة آمنة في شكل منطقة خاصة لاستعمال المنشورات الإلكترونية المودعة خلال الإيداع القانوني حتى تضمن تلبية ما تتطلبه قواعد الإيداع وحقوق المؤلف.

٤- الأخذ في الاعتبار أيضاً، عمليات النسخ والتحميل التي قد يقوم بها الموظفون لأغراض الترتيب والتنظيم بناء على طلب المستفيدين.

٥- ضمان أن محطات العمل الفرعية يتم استعمالها للإشارة فقط داخل المكتبة، ولا يتم استعمالها للنسخ أو تحميل المنشورات الإلكترونية في حالة ما يكون النسخ والتحميل غير مصرح بهم.

٦- ضمان عدم التحميل للبرامج التطبيقية، والتي تعمل عن طريق التركيب Installation.

٧- أن يكون هناك فهرس ملائم متاح ومتوافر للاستخدام.

٨- الأخذ في الاعتبار احتمال أن يكون المتاح للمستفيد هي المعلومات الببليوجرافية في شكل تحميل ملفات حول مواد الإيداع المصدرية.

٩- أن تكون الشروط الخاصة باستخدام مواد الإيداع واضحة لكل المستفيدين وعن طريق التزويد بتوجيهات مكتوبة.

الخلاصة :

يجب أن تعمل مكتبة الإيداع عن طريق القنوات الشرعية لها على الاتصال بالسلطة التشريعية لصياغة تشريع للإيداع القانوني يكون مستقلاً عن القوانين المجاورة، ويكون شاملاً كافيًا لإيداع كل وسائط المعلومات لتجنب التعديل والتغيير في المستقبل.

* * *

النتائج

هدفت الدراسة إلى تحليل عملية الإيداع القانوني لمنشورات الإنترنت، والوقوف على مفهومه والعوامل الضرورية المساعدة للإيداع وتقدير الاحتياجات المطلوبة غير المتوفرة منها، ولتحقيق هذا الهدف فقد اتبع الباحث المنهج المقارن للتشريعات التي قامت بها الدول الرائدة في مجال الإيداع القانوني للمنشورات الإلكترونية على الإنترنت، ومنهج دراسة الحالة للتجارب الرائدة في هذا المجال، والمنهج الوصفي وبالتحديد نوع دراسات تحليل المضمون لنتائج دراسات وتجارب الدول المتقدمة في تطبيق الإيداع سواء كان التقدم من الناحية التشريعية أو من الناحية التطبيقية والتنظيمية للمراحل والعمليات الوظيفية لإيداع منشورات الإنترنت، فتركزت النتائج حول شرح للمفاهيم الجديدة لإيداع هذا النوع الجديد من المنشورات وكذلك - أيضًا- للوقوف على ما وصل إليه المشرع العربي في هذا المجال، والبيئة العربية ومدى تأهلها لتطبيق تشريع قانوني بإيداع منشورات الإنترنت. وبالتالي فقد انتهت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كما يلي :

أولاً: مستودعات الإيداع :

١- يعد وجود مكتبات الإيداع في أي دولة جزءًا أساسيًا من أساسي من التكوين الحضاري لها. ويعتبر إنشاء هذا النوع من المكتبات واجبًا قوميًا ، وذلك لطبيعة وأهمية الدور الذي تؤديه في حفظ التراث الوطني، والذي هو ذاكرة الأمة. وقد كان اتجاه معظم الدول نحو جعل مكتبة الإيداع هي المؤسسة المناط بها بحفظ التراث عامة. كما أن مكتبات الإيداع هي

أقـدر المؤسـسات علـى حفـظ التـراث الرقمـي، والـتعامل مـع المقـدرات الثقافية الوطنية بمختلف الاستراتيجيات.

٢- مـن المفيد أن تتعاون جهة أو جهتين مع مكتبة الإيداع في تكوين مستودع إيداعي، على أن تكون إحداها ذات صفة تشريعية، والأخرى ذات خبرة تقنية.

ثانيًا: المنشورات الإلكترونية :

٣- يـوجد للمنـشورات الإلكتـرونية خـصائص تميـزها عـن غيرهـا مـن أنـواع المنشورات، ولهـا مـراحل تطويـرية بـدأت ومـا زالـت مـستمرة فـيها. وهـذه الخـصائص وتلك المـراحل أنتجت العديد من أنواع المنشورات الإلكترونية الـتي تختلف عـن بعضها في طرق معالجتها. وتمثل المنشورات الإلكترونية على الإنترنت إحدى تلك الأنواع التي تتطلب معالجة خاصة في الإيداع.

ثالثًا: التشريعات :

٤- ما زالت التشريعات الخاصة بالإيداع القانوني للمنشورات الإلكترونية في مرحلة التحضير والنضج القانوني. ولا يوجد حتى الآن تشريع شامل لها، ومـا هـو موجـود حتى الآن يتداخل بشكل كبير مع تشريعات حقوق المؤلف وحقوق الملكية.

٥- يعـد التـشريعان النـرويجـي والدانمركي من أهم التشريعات التي غطت إيداع المنـشورات الإلكتـرونية علـى الإنتـرنت، وتعـتمد كـثير مـن الـدول علـى هـذين التشريعين في صياغة تشريعاتهم للإيداع القانوني لمنشورات الإنترنت.

٦- لا يـوجد حـتى الآن أي تـشريع صـريح في أي دولـة عـربية يغطـي إيـداع المنشورات الإلكترونية على الإنترنت.

٧- لم يتعـرض المـشرع العـربي في جـل تـشريعاته للمنـشورات الإلكتـرونية،

سواء فيما يتعلق بحرية تداول المعلومات أو حماية التجارة الإلكترونية أو حقوق التأليف وغيرها.

رابعًا: التجارب:

٨- بدأت المشروعات التجريبية الخاصة بإيداع المنشورات الإلكترونية على الإنترنت في كل من النرويج والدانمرك تالية للإطار النظري، فقد شرعوا في البداية في التعرف إلى المشكلات المتوقع حدوثها، ثم محاولة حلها قبل لجوئهم للتطبيق.

٩- بدأت المشروعات التجريبية الخاصة بإيداع المنشورات الإلكترونية على الإنترنت في كل من أستراليا وكندا سابقة للإطار النظري، فقد شرعوا في البداية في التعرف إلى الإشكاليات والقضايا التي تشكل تحديات الإيداع والأطر والاستراتيجيات المواجهة لهذه الإشكاليات.

١٠- لم تنتهج المؤسسات الوطنية للإيداع ألا وهي مكتبات الإيداع أي إطار تطبيقي للتحقق من المشكلات والتحديات التي تلائم إيداع هذا النوع من المنشورات، والتي تساعد على صياغة تشريع يغطي جميع الجوانب التي قد تؤثر على ديناميكية عملية إيداع هذا النوع من المنشورات.

خامسًا: الإستراتيجيات:

١١- تختلف الدول بعضها عن بعض في المناهج والاستراتيجيات المنظمة للإيداع القانوني لمنشورات الإنترنت؛ وقد تباينت المنهجيات بين حصرية وانتقائية، ولكن مع وجود هذه الاختلافات يكون الهدف

واحدًا وهو تكوين مجموعة إيداع من منشورات الإنترنت الوطنية لكل دولة، سواء كانت المجموعة شاملة أو انتقائية.

سادسًا: العمليات الإجرائية :

١٢- يمر إيداع منشورات الإنترنت بكثير من العمليات الإجرائية الوظيفية التي تتفاعل بعضها مع بعض داخل إطار تنظيمي دقيق. وهذا الإطار التنظيمي يعتمد على عدة عوامل وهي العوامل البشرية المدربة والأجهزة والبرامج الأساسية والمساعدة والعامل التشريعي الذي يعمل على تفعيل هذا الإطار ويمكنه من أداء عمله وفق إطار قانوني محدد الواجبات والحقوق لأطراف عملية الإيداع لمنشورات الإنترنت.

١٣- تعمل العمليات الإجرائية الوظيفية وفق أطر محددة، ومثال ذلك سياسة تنمية المجموعة الوطنية للمنشورات الإلكترونية، وسياسة الحفظ التي تفرض محددات على العمليات الإجرائية الوظيفية كأنواع المنشورات وأشكالها التي يتم تضمينها بالمستودع الرقمي، وكذلك الأمر يتدخل الإطار الإداري بشكل واسع في العمليات الإجرائية الوظيفية معدلاً الكيفية التي تتم بها، وأيضًا معدلاً العلاقات بين العمليات، وأيضًا منشئاً لعلاقات جديدة بين العمليات بعضها بين بعض، وكذلك العلاقات بين نظام الإيداع لمنشورات الإنترنت والنظم الأخرى للإيداع سواء كانت نظم إيداع المطبوعات أو غيرها، أو التدخل لربط أطراف عملية الإيداع جميعها بعضها مع بعض، كما تعمل هذه الأطر على التخطيط الاستراتيجي والتكتيكي لإيداع منشورات الإنترنت.

التوصيات

توصل الباحث إلى عدد من التوصيات يجملها فيما يلي :

١- أن يتم صياغة تشريع وطني مستقل للإيداع القانوني ليستوعب هذا النوع من الأوعية الجديدة ولا يقف عند هذا الحد؛ بل ليشمل ما يستحدث من أوعية. ويجب أن يضع المشرع نصب عينيه أثناء صياغته للقانون النقاط التالية:

- أن يتسع الغرض الأساس للإيداع القانوني من حفظ التراث الثقافي الوطني والقومي إلى اعتباره أداة منظمة تساعد على حرية المعلومات التي هي من المقومات الأساسية لمفهوم الديمقراطية، وذلك عن طريق الوصول المقنن للمنشورات من خلال نظام الإيداع.
- أن يلزم التشريع الجديد مؤسسة الإيداع بتخزين النسخ المودعة بمنطقتين جغرافيتين.
- أن يلزم التشريع المودع بتقديم الدعم الكامل لمؤسسة الإيداع للقيام بأداء دورها.
- أن يحافظ التشريع الجديد على حقوق الملكية الفكرية والحقوق الأخرى.
- أن يضع التشريع الجديد معيارية جديدة للإيداع تعتمد النشر بدلاً عن الطباعة. وأن يرتكز النص التشريعي على كلمتين مفتاحيتين هما

"العمل، والمنشور"، مع الإشارة والتركيز على نقطة مهمة جدًا وهي "بغض النظر عن الوسيط".

٢- أن تقوم مكتبة الإيداع بدور مؤسسة الإيداع لمنشورات الإنترنت باعتبارها أحد أنواع الوسائط الحاملة للتراث.

٣- أن تعمل مكتبة الإيداع على إنشاء وحدة إلكترونية تختص بإيداع المنشورات الإلكترونية المشبكة. وأن تقوم هذه الوحدة على إدارة عملية الإيداع للمنشورات الإلكترونية، بعملية التدقيق والفحص الأولي لمنشورات الإنترنت.

٤- أن يتم الاعتماد على المنهج الانتقائي دون المنهج الشمولي، وأن توضع أدلة انتقاء للمنشورات الإلكترونية من قبل مكتبة الإيداع تطبق مستوى عاليًا من الانتقائية تفوق تلك التي تطبق على المطبوعات، وأن تتضمن معايير الانتقائية للمنشورات الإلكترونية المودعة النقاط التالية :

- أن يكون المنشور وطنيًا.
- أن يتم اعتماد معيار محتوى المنشور.
- أن تكون الأولوية للمنشورات الحكومية، وخاصة المؤسسات الحكومية التي تدعم مكتبة الإيداع في أداء دورها، ومنشورات المؤسسات التعليمية، وإجراءات المؤتمرات، والدوريات الإلكترونية، والمواقع الموضوعية، والمواقع التي توثق القضايا الرئيسية للاهتمامات الاجتماعية والسياسة الحالية، والتقارير السنوية، والخرائط.
- أن تكون المجلات الإلكترونية كاملة وليست مجموعة عناوين فرعية أو فهارس.

- أن يطبق الاختيار على كل من المنشورات الإلكترونية المجانية والتجارية على حد سواء.
- أن يتخذ الاختيار للمنشورات الإلكترونية المواد المستقرة أو الثابتة نقطة بداية.
- أن يتم جمع المنشور الإلكتروني في كل الصيغ المتاحة على الإنترنت إن أمكن ذلك، وإن كان يصعب ذلك فيقع الانتقاء على صيغتين قياسيتين على الأقل.

٥- أن يتم التعامل مع العمليات الإجرائية لإيداع منشورات الإنترنت وفقًا للمعايير والمواصفات القياسية التي تصفها.

٦- أن يتم بناء قاعدة بيانات منفصلة تكون مخزنًا للميتاداتا، بالإضافة إلى إدخال ودمج الميتاداتا في المنشورات الإلكترونية المودعة نفسها. وبهذا تكون واصفات البيانات متواجدة تخزينيًا في مكانين مختلفين.

٧- أن يكون نظام الإيداع المستخدم في مكتبة الإيداع قادرًا على استخدام الميتاداتا استخدامًا آليًا، ويكون قادرًا على معالجة كميات كبيرة من المنشورات والبيانات.

٨- أن تعمل مكتبة الإيداع على توفير روبوت مصمم خصيصًا لغرض الإحاطة بالمواد الجديدة على شبكة الإنترنت وفق الأدلة الانتقائية المحددة مسبقًا.

٩- أن تعمل مكتبة الإيداع على تحديد نظام التخزين للمنشورات الإلكترونية المودعة، وذلك وفق الشروط التالية:

- أن يتم تحديد قاعدة البيانات والأجهزة التخزينية الدائمة والتي تكون قدراتها التخزينية في معدلات تيرا بايت tera byte.
- أن يتم اعتماد النسخ الاحتياطي بنظام التخزين للمواد الإلكترونية المودعة، على أن تستخدم الأنواع الثلاث للنسخ الاحتياطي (الكامل، وبالزيادة، والتفاضلي) ليكون التكامل فيما بينهم.
- أن تستخدم الأجهزة والوسائط التخزينية الأكثر ثباتًا والأطول عمرًا.
- أن يكون الهيكل البنائي للمخزن من نوع المخزن ذي الشبكة المحلية بحيث يكون نظام الملفات قابعًا بشكل مستمر على الخادم التطبيقي.
- أن تستخدم استراتيجيات النسخ الثلاث (الدورية، والتهجير على فترات، Roll forward) لتدعم بعضها بعضًا.
- أن تستخدم الطريقة المساعدة وهي أن كل المنشورات والبيانات المودعة بنظام الإيداع يتم عكسها على موقع منفصل في مكان جغرافي آخر.

١٠- أن تعمل مكتبة الإيداع على انتهاج سياسة الإتاحة لمنشورات الإنترنت المودعة تتركز على الوصول الحر العالمي إلى كل المنشورات الإلكترونية بمجموعة الإيداع مع الحفاظ على الحقوق المتفاوض عليها والحقوق التي يكفلها القانون. وأن تخضع شروط الإتاحة إلى ما يلي :

- أن توضع معايير لتقييدات وشروط الإتاحة.

- أن تكون الإتاحة للمنشورات الإلكترونية المودعة مقيدة الإتاحة العامة على شبكة الإنترنت، من خلال طرفيات داخل المكتبة ذاتها.
- أن توضع معايير لاستراتيجيات التفاوض مع أصحاب الحقوق.

١١- أن تضع مكتبة الإيداع الحلول المقترحة من قبل الناشرين موضع الدراسة والبحث، فقد يكون من هذه الحلول ما يلي:

- يجب أن يستند التقييد على عدد مرات الدخول للمواد المودعة خلال إطار زمني معلوم.
- وضع مستويات تفاضلية للوصول بناءً على مستوى المعلومات المعنية، سواء كانت (بيانات ببليوجرافية أو جداول المحتويات، أو مستخلصات، أو المحتوى الكامل للمنشور).
- تحويل الوصول Re-routing access من مكتبة الإيداع إلى مستودع الناشر طالما أن المنشورات المطلوبة محملة هناك بهذا المستودع، حيث يتعامل المستفيد في هذه الحالة مع الناشر بشكل مباشر، ويكون دور المكتبة هو التزويد بمكان الناشر عبر رابط على الإنترنت، دون التزويد بالنسخة المودعة لديها.

* * *

المراجع

أولاً : المراجع العربية :

- أبو بكر محمود الهوش. التقنية الحديثة في المعلومات والمكتبات: نحو استراتيجية عربية لمستقبل مجتمع المعلومات.- القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، ٢٠٠٢.- ٢٧١ص.
- أحمد أنور بدر. النشر الإلكتروني ومشكلاته المعاصرة.- ورقة بحثية ضمن أبحاث ودراسات المؤتمر الثاني لمركز بحوث نظم وخدمات المعلومات بالتعاون مع قسم المكتبات والوثائق والمعلومات/إعداد وتحرير محمد فتحي عبد الهادي.- القاهرة: المكتبة الأكاديمية، ١٩٩٩م .- ص ٢٥-٦٣.
- أحمد فايز أحمد سيد. الاستخدام العادل لحق التأليف في عصر المعلومات: دراسة مقارنة لنماذج من الدول المتقدمة والنامية/ إشراف أحمد أنور بدر، محمد جلال سيد غندور.- جامعة القاهرة- كلية الآداب فرع بني سويف - قسم المكتبات والوثائق.- أطروحة (ماجستير)، ٢٠٠٢م.- ٣٨٧ص.
- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم - إدارة التوثيق والمعلومات. الطريق السريعة للمعلومات في الوطن العربي: الواقع والآفاق/ إشراف الطاهر شقروش.- تونس: المنظمة، ١٩٩٩م.- ٣٧٨ص.
- أيمن فؤاد السيد. دار الكتب المصرية: تاريخها وتطورها.- بيروت: أوراق شرقية، ١٩٩٧م .- ٣٦٦ص.
- حشمت قاسم. مبادرات المكتبة الوطنية الكندية الخاصة بالمكتبة الرقمية.- دراسات عربية في مكتبات وعلم المعلومات.- مج٨ ، ع٢ (مايو ٢٠٠٣).- ص ١٤٥-١٨٠.
- حيدر بدوي صادق. تشريعات الاتصال. ورقة بحثية ضمن كتاب الطريق السريعة للمعلومات في الوطن العربي: الواقع والآفاق / إشراف الطاهر شقروش .- تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم - إدارة التوثيق والمعلومات، ١٩٩٩م .- ص ٢٤٧-٢٧٦.

- دار الكتب الوطنية الليبية. حول دار الكتب، تاريخ الاستشهاد ٢٠٠٣/٥/١٤م.
http://nll.8m.com/edaa.htm

- زين عبد الهادي. النشر الإلكتروني: التجارب العالمية مع التركيز على عمليات إعداد النص الإلكتروني .- الاتجاهات الحديثة في المكتبات والمعلومات .- مج ٦، ع١٢ (يوليو ١٩٩٩م).- ص ٣٧-٥٦.

- سعد محمد الهجرسي. الاتصالات والمعلومات والتقنيات التكنولوجية.- الإسكندرية: دار الثقافة العلمية، ٢٠٠٠م.- ٢٩٢ص.

- شريف كامل شاهين. مصادر المعلومات الإلكترونية في المكتبات ومراكز المعلومات.- القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠٠م.- ٣٥١ص.

- شعبان عبد العزيز خليفة. المكتبات الوطنية ودورها في تخطيط وتنفيذ سياسات المعلومات بالدولة.- أعمال الندوة العربية الثالثة التي نظمها الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات حول المعلومات في خدمة التنمية في البلاد العربية.- تونس: مركز الدراسات والبحوث العثمانية والموريسيكية والتوثيق والمعلومات، ١٩٩٣م.- ص ٧٣-٧٤.

- شعبان عبد العزيز خليفة. تشريعات الكتب والمكتبات والمعلومات في مصر، ٢جزء.- القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ١٩٩٧م.- ١٢٨١ص.

- صادق طاهر الحميري. النشر الإلكتروني وعالم من الحداثة والتجديد.- مجلة المعلومات- تكنولوجيا المعلومات: المركز الوطني للمعلومات، تاريخ الاستشهاد ٢٠٠٤/٧/٢٨م.
www.nic.gov.ye/SITE%20CONTAINTS/about%20nic/activites/magazines/information-1/technology2.htm ٢٣ -k

- صالح بن محمد المسند. تقنيات المعلومات والاتجاهات الراهنة في المكتبات ومراكز المعلومات .- دراسات عربية في المكتبات وعلم المعلومات .- مج٥، ع٣ (سبتمبر ٢٠٠٠م) .- ص١١- ٣٦.

- عمرو زكي .- التجارة الإلكترونية والقانون في مصر، تاريخ الاستشهاد ٢٠٠٤/١/١٢م.
http://www.ebd-con.com/presentation/Amr%20abd%20El-Metal.doc

- عيسى عيسى العسافين. المكتبة الوطنية في سوريا: تحليل للنظام الحالي والتخطيط لإنشاء نظام آلي/ إشراف شعبان عبدالعزيز خليفة.- جامعة القاهرة - كلية الآداب - قسم المكتبات والوثائق والمعلومات .- أطروحة (دكتوراة)، ١٩٩٨م.- ٤٨٩ص.

- فهد بن محمد الدرعان. إنتاج مكتبة الملك فهد الوطنية من الكتب: دراسة تحليلية نقدية.- دراسات عربية في المكتبات وعلم المعلومات .- مج٤ ،ع٣ (سبتمبر ١٩٩٨م).- ص ٩-٢٣.

- كامل أبو صقر. العولمة التجارية والإدارية والقانونية: رؤية إسلامية جديدة، الجزء الثاني، الأساليب والآليات والنظم / تأليف كامل أبو صقر.- بيروت: دار ومكتبة الهلال، دار الوسام، ٢٠٠١م.- ٥٩٠ ص.

- محمد حسام محمود لطفي. حقوق الملكية الفكرية: المفاهيم الأساسية، دراسة لأحكام القانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢م.- القاهرة، ٢٠٠٤م.- ٢٤٦ص.

- محمد خير عيسى رجب. المكتبة الوطنية الأردنية: واقع وطموحات.- الاتجاهات الحديثة في المكتبات والمعلومات.- مج٣، ع٥، ١٩٩٦م.- ص ٢٢٥- ٢٣١.

- محمد عبد اللطيف. النشر الإلكتروني بين الواقع والمأمول .- ملخص ورقة بحثية متضمن في كتاب الإتصالات والمعلومات والتطبيقات التكنولوجية/ تأليف سعد محمد الهجرسي .- الإسكندرية: دار الثقافة العلمية، ٢٠٠٠م.- ص ٢٧٨- ٢٨٢.

- محمد فتحي عبد الهادي. الندوة العلمية حول الاستخدام الآلي في المكتبات ومراكز المعلومات.-القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية، ١٩٩٨م.- ٢٢٦ص.

- نهلة فوزي مصطفى الجنيدي. الرقابة على الكتب: دراسة لمشكلات الحرية الفكرية والتشريعات المكتبية في بعض الدول الغربية والعربية/ إشراف شعبان عبد العزيز خليفة، ومحمد محمود السروجي، وعادل أحمد حشيش .- جامعة الإسكندرية - كلية الآداب - قسم المكتبات والمعلومات .- أطروحة (ماجستير)، ١٩٩٩م.- ٣٥٦ص.

- هاني شحادة الخوري. تكنولوجيا المعلومات والإنترنت، تاريخ الاستشهاد ٢٠٠٣/٨/٢٦م.
&file=categories&http://www.arabcin.net/modules.php?name=News
catid=7&op=newindex

- هدى محمد باطويل، منى داخل السريحي. النشر الإلكتروني: دراسة لأهم القضايا ذات العلاقة بعالم المكتبات والمعلومات .- الاتجاهات الحديثة في المكتبات والمعلومات .- مج ٩، ع١٧، ٢٠٠٢م.- ص ٢٣- ٥٤.

- هشام فتحي أحمد مكي. مواقع البيانات على الإنترنت: دراسة نظرية تطبيقية للمواقع المصرية توليفًا وتحسيبًا وإتاحة. جامعة القاهرة - كلية الآداب - قسم المكتبات والوثائق والمعلومات .- أطروحة (ماجستير)، ٢٠٠١م.- ١٧٩ص.

- يحيى جاد الله إبراهيم. الإفادة من الإنترنت في مصر: دراسة تحليلية لاستنباط أسس استراتيجية وطنية / إشراف محمد فتحي عبد الهادي .- جامعة القاهرة - كلية الآداب - قسم المكتبات والوثائق والمعلومات .- أطروحة (دكتوراة)، ٢٠٠١م .- ٣٠٣ص.

* * *

ثانياً : المراجع الإنجليزية :

- Adrian Cunningham, Margaret Phillips. Accountability and Accessibility: Ensuring the Evidence of e-Governance in Australia .- Aslib Proceedings, Vol.57 (4), 2005.- pp.301-317.
- Adrienne Muir. Digital Preservation: Awareness, Responsibility and Rights Issues.- Journal of Information Science, Vol.30 (1), 2004.- p.73.
- Alenka Kavcic- Colic. Archiving the Web – Some Legal Aspects .- Library Review, Vol.52 (5), 2003.- pp.203-208.
- Alice Prochaska. The British Library and its Digital Future as a Research Library.- Library Review, Vol.47 (5/6), 1998.- pp.311-316.
- Alison Chilvers. The Super-Metadata Framework for Managing Long-Term access to Digital Data objects: A Possible Way Forward with Specific Reference to the UK.- Journal of Documentation, Vol.58 (2), 2002.- pp. 146-174.
- Andrew Charles Worth. Legal Issues Relating to the Archiving of Internet Resources in the UK, EU, USA, and Australia: a Study Undertaken for the JISC and Welcome Trust, February, 2003.
  http://www.jisc.ac.uk/uploaded_documents/archiving_legal.pdf
- Birgit Henriksen. Legal Deposit from the Internet in Denmark: Experiences with the Law from 1997 and the Need for Adjustments, June, 2001.
  http://www.deflink.dk/upload/doc_filer/doc_alle/1023_BNH.doc
- Carol Van Nuys. Digital Documents Disappear Daily.- Paradigma, The National Library of Norway, The Rana Division
  http://www.nb.no/paradigma/eng_utskriftsvennlig.html
- Carol Van Nuys. The Paradigma Project: National Library of Norway.- RLG DIGINEWS, vol. 7 (2), April 15, 2002.
  http://www.rlg.org/legacy/preserv/diginews/diginews7-2.html#feature2.
- Catherine Lupovici Masanes. Metadata for Long Term Preservation.-NEDLIB REPORT SERIES, Koninklijke Bibliotheek, Den Haag,

2000.http://www.kb.nl/coop/nedlib/.

- Charles Omekwu. Current Issues in Accessing Documents Published in Developing Countries.- Interlending & Document Supply, Vol.31 (2), 2003.- pp.130-137.
- Colin Webb and Lidia Preiss. The PANDORA Archive and Other Digital Preservation: case studies at the nationallibrary of Australia. http://www.oclc.org/education/conferences/presentations/2001/preservation/preisswebb.htm
- Colin Webb and Lidia Preiss.- Who Will Save the Olympics: The PANDORA Archive and other Digital Preservation Case Studies at the National Library of Australia. http://www.oclc.org/events/presentations/symposium/preisswebb.shtm
- Colin Webb. Towards National Collection of Selected Australian Digital Publications, 18 Decemeber, 2000. http://www.rlg.org/events/pres-2000/webb.html
- Consultative Committee for Space Data System. Reference Model for an Open Archival Information Systems (OAIS), Draft Recommendation for Space Data System Standards, CCSDS 650.0-R-1, May 1999. http://www.ccsds.org/documents/pdf/CCSDS-650.0-R-1.pdf.
- Consultative Committee for Space Data Systems. Reference Model for an Open Archival information System (OAIS) Red book, 1999. http://www.ccsds.org/RP9905/650x0r1.pdf
- Dan Brickley. University of Bristol R.V. Guha, Epinions.-Resource Description Framework (RDF) Schema Specification 1.0.- W3C Candidate Recommendation, 27 March 2000. http://www.w3.org/TR/2000/CR-rdf-schema-20000327
- David Haynes. Responsibility for Digital Archiving and Long Term Access to Digital Data, British Library. JISC and NPO, 1997. http://www.ukoln.ac.uk/services/papers/bl/jisc-npo67/digital-preservation.htm
- David Seaman. The User Community as Responsibility and Resource: Building a Sustainable Digital Library, D-Lib Magazine, July/August 1997. http://www.dlib.org/dlib/july97/07seaman.html

- Deborah Woodyard. Digital Preservation: The Australian Experience, 2000.
http://www.nla.gov.au/nla/staffpaper/dw001004.html
- Deborah Woodyard. Significant Property: Digital Preservation at the British Library.- VINE, Vol.34 (1), 2004.- pp.17 – 20.
- Denmark's Electronic Research Library. Experiences and Conclusions from a Pilot Study: Web Archiving of the District and Country Eelections 2001 .- the pilot project " netarkivet.dk".
http://www.deflink.dk/upload/doc_filer/doc_alle/1023_BNH.doc
- Derek Law. Access to the World's Literature: the Global Strategy.- Library Review, Volume: 47 (5/6), 1998.- pp.296-300.
- Die Deutche Bibliothek. Submission of Online Publications to Die Deutche Bibliothek: Organisation and Technical Aspects of the Submission Process version (1,0), 2001.
http://deposit.ddb.de/netzpub/pdf/abgabe_netzpub_e.pdf
- Doug Hodges and Carrol D. Lunau. The National Library of Canada's Digital Library Initiatives.-Library Hi Tech, Vol.17 (2), 1999.- pp.152-164.
- Elizabeth Gadd and Charles Oppenheim, RoMEO studies 5: IPR issues facing OAI data and service providers.- Steve Probets. The Electronic Library, Vol.22 (2), 2004.- pp. 121-138.
- Elizabeth Martin. Management of Networked Electronic Publications: A Table of Status in Various Countries.- National Library of Canada, 2002.
http://www.nlc-bnc.ca/obj/r7/f2/r7-100-e.pdf
- Erik Oltmans and Hilde van Wijngaarden. Digital Preservation in Practice: the -Depot at the Koninklijke Bibliotheek.- VINE , Vol.34 (1), 2004.- pp.21-26.
- Erik Oltmans and Hilde van Wijngaarden. The KB e-Depot Digital Archiving Policy.- Library Hi Tech, Vol.24 (4), 2006.- pp.604-613.
- Eun-Ja Shin. Implementing a Collaborative Digital Repository: the dCollection Experience in South Korea.- Interlending & Document Supply, Vol.34 (4), 2006.- pp.160-163.

- Gavin Brindley and Adrienne Muir. Provision of Digital Preservation Metadata: a Role for ONIX?.- Steve Probets. Program: Electronic Library and Information Systems, Vol.38 (4), 2004.- pp.240-250.
- Gerard Van Treir. Access to Electronic Publication in TEL: a Common Interest of National Libraries and Publishers.- IFLA Conference 2002. http://www.ifla.org/IV/ifla68/papers/170-124e.pdf
- Henrik Dupont. Legal Deposit in Denmark: the New Law and Electronic Products. http://www.kb.nl/infolev/liber/articles/dupont11.htm
- Hilary Berthon and Colin Webb. The Moving Frontier: Archiving, Preservation and Tomorrow's Digital Heritage, 2000. http://www.nla.gov.au/nla/staffpaper/hberthon2.html
- Jaqueline Spence. Preserving the Cultural Heritage: An Investigation into the Feasibility of the OAIS Model for application in small Organisations.- Aslib Proceedings, Volume: 58 (6), 2006.- pp.513-524.
- Jeff Rothenberg. An Experiment in Using Emulation to Preserve Digital Publication, RAND Europe,NEDLIB REPORT SERIES, Koninklijke Bibliotheek, Den Haag, 2000. http://www.kb.nl/coop/nedlib/
- Jeff Rothenberg. Avoiding Technological Quicksand: Finding a Viable Technical foundation for Digital Preservation, A Report to the Council on Library and Information Resources, January 1999. http://www.clir.org/pubs/abstract/pub77.html
- Johan Steenbakkers. NEDLIB: Towards a Networked European Depository Library.- European Library Automation Group, 1998. http://www.clir.org/pubs/abstract/pub77.html
- Johan Steenbakkers. Pursuing Digital Continuity and Digital Archiving of Electronic Publication.- National Library of Natherlands, 2001. http://www.iatul.org/conference/proceedings/vol11/papers/Steenbakkers/Steenbakkers.htm

- Jonathan Bell and Stuart Lewis. Using OAI-PMH and METS for Exporting Metadata and Digital Objects between Repositories.- Program: Electronic Library and Information Systems, Vol.40 (3), 2006.- pp.268-276.
- Juha Hakala. Archiving the Web: European Experiences. Program: Electronic Library and Information Systems.- Vol.38 (3), 2004.- pp.176-183.
- Kjerste Rustad. Our Digital Heritage as Source Material to End-users: Collection of and Access to Net Publications in The National Library of Norway.- Journal of Digital Asset Management. Houndmills: May/Jul 2006.- Vol.2 (3/4), p.172.
- Lynne Brindley. Re-defining the Library.- Library Hi Tech, Vol.24 (4), 2006.- pp.484-495.
- Maria Luisa Calanag and Koichi Tabata Shigeo Sugimoto. Linking Preservation Metadata and Collection Management Policies.- Collection Building, Vol.23 (2), 2004.- pp.56-63.
- Mary Anne Kennan. Institutional Repositories: Review and an Information Systems Perspective.- Concepción Wilson. Library Management, Vol.27 (4/5), 2006.- pp. 236-248.
- Mel Collier. Development of a Business Plan for an International Co-operative Digital Library – The European Library (TEL).- Program: Electronic Library and Information Systems, Vol.38 (4), 2004.- pp.225-31.
- Mel Collier. The Business Aims of Eight National Libraries in Digital Library Co-operation: A Study Carried out for the Business Plan of The European Library (TEL) Project.- Journal of Documentation, Vol.61 (5), 2005.- pp.602-622.
- Mike Martin. The Archive Ingest Process, JPL Document D-7669
  http://ssdoo.gsfc.nasa.gov/nost/isoas/awiics/ingestmethodology.html.
- Najla Semple. Developing a Digital Preservation Strategy at Edinburgh University Library.- VINE, Vol.34 (1), 2004.-pp.33-37.
- National Library of Australia Guidelines For Selection of Online Australian Publications Intended for Preservation by the Library of Australia.- 17 July 2001.
  http://pandora.nla.gov.au/selectionguidelines.html

- National Library of Australia. Electronic Unit: Managing Web Resources of Persistent Access, March, 2001.
http://www.nla.gov.au/guidelines/persistence.html
- National Library of Australia. PANDORA Business Process Model, 17 July 2001.
http://pandora.nla.gov.au/bpm.htm
- National Library of Australia. Preserving Access to Digital Informations (PADI): Legal Deposit, 2002.
http://www.nla.gov.au/padi/topics/67.html
- National Library of Australia. Preserving Australian Physical Format Electronic Publications – Selection Guidelines.
http://www.nla.gov.au/policy/selectgl.html
- National Library of Australia. Statement of Principles for the Preservation of and Long Term access to Australian Digital Objects, 1999.
http://www.nla.gov.au/preserve/digital/princ.html
- National Library of Australia and Partners. Online Australian Publications: Selection Guidelines for Archiving and Preservation by the National Library of Australia, 2003.
http://pandora.nla.gov.au/selectionguidelines.html
- National Library of Canada. Electronic Publications Pilot Project Team, Electronic Collections Committee. Electronic Publications Pilot Project (EPPP): Final Report .- National Library of Canada, 1996.
http://www.collectionscanada.ca/obj/p4/f2/e-report.pdf
- National Library of Canada. Networked Electronic Publications Policy and Guidelines, October 1998.
http://www.nlc-bnc.ca/9/8/index-e.html.
- National Library of Canada. Positioning The National Library of Canada in the Digital Environment: Strategic Directions,
http://www.collectionscanada.ca/about-us/010/012010-1002-e.html
- National Library of Canada. Words That Matter Inc. For The National Library of Canada Electronic Publications Pilot Project (EPPP) Summary of Final Report, 2001.
http://www.nlc-bnc.ca/9/4/p4-201-e.html.

- National Library of Netherlands. Selection Criteria for the Deposit of Dutch Electronic Publications of the Koninklijke Bibliotheek in the Netherlands, 23 September 1997.
http://www.kb.nl/coop/nedlib/results/dnep-selection.rtf
- National Library of Netherlands. The Deposit System for Electronic Publications (DSEP). A Process Model.- NEDLIB REPORT SERIES, Koninklijke Bibliotheck, Den Haag, 2000.
http://www.kb.nl/coop/nedlib/
- National Library of Netherlands. NEDLIB Consortium. Standards for DESP: Satndards for the Implementation of a Deposit System for Electronic Publications (DESP).
http://www.kb.nl/coop/nedlib/results/dsepstandards.pdf
- National Library of Norway. National Progress Report of Norway (1998–2000)
http://www.kb.nl/infolev/liber/progress/19982000/norway12.html
- Neil Beagrie. National Digital Preservation Initiatives: an Overview of Developments in Australia, France, the Netherlands, and the United Kingdom and of related International Activity:- Council on Library and Information Resources, Washington, D. C., Library of Congress, April, 2003.
http://www.dlib.org/dlib/september99/vanderwerf/09vanderwerf.html
- Nicholas Joint. Legal Deposit and Collection Development in a Digital World.- Library Review, Vol.55 (8), 2006.- pp.468-473.
- Niels Erik Wille. Danish Libraries and the Copyright Law of 1995.- Dep. of Communication, Computer Science and Education, Roskilde University, Denmark.
http://www.deflink.dk/upload/doc_filer/doc_alle/1023_BNH.doc
- Online Dictionary of Library and Information Science. http://lu.com/odlis/
- Pam Gatenby. Digital Continuity: The Role of the National Library of Australia.- the Australian Library Journal, January 2002.

http://www.alia.org.au/alj/51.1/full.text/digital.continuity.html

- Pam Gatenby. Legal Deposit, Electronic Publications and Digital Archiving: The National Library of Australia's Experience.- August 2002. http://www.nla.gov.au/nla/staffpaper/2002/gatenby1.html
- Patricia Manson. Workshop on Issues in the Field of National Deposit Collections of Electronic Publication, December 18, 1995. http://www.cordis.lu/libraries/en/depo-rpt.html
- Paul Mc Cormick. Legal Deposit In Canada .- Information Resourse Management.- National Library Of Canada, December, 1999. http://collection.nlc-bnc.ca/100/200/301/nlc-bnc/legal_deposit-e/e-legal.htm
- Peter Johan Lor, Johannes Britz, and Henry Watermeyer. Everything for Ever? The Preservation of South African Websites for Future Research and Scholarship.- Journal of Information Science. Amsterdam: Feb 1, 2006.Vol.32 (1), p.39.
- Peter Johan Lor. Preserving African Digital Resources: is there a Role for Repository Libraries?.- Library Management, Vol.26 (1/2), 2005.- pp.63-72.
- R. Margrether. Legal Deposit in Denmark, June,1997. http://www.statsbiblioteket.dk/engelsk/legal/legal.htm
- Rajesh Chandrakar. An Approach to Mapping CCF to Dublin Core.- The Electronic Library, Vol.23 (5), 2005.- pp.577-590.
- Reinhard Altenhöner. Data for the future: The German Project "Co-operative Development of a Long-term Digital Information Archive" (kopal).- Library Hi Tech, Vol.24 (4), 2006.- pp.604-613
- RLG Working Group on Preservation Issues of Metadata: Final Report,May, 1998. http://www.rlg.org/preserv/presmeta.html
- Russel K, Sergeant D, Stone A, Weinberger R, and Day M. Metadata for Digital Preservation: the Cedars Outline Specification, March 2000.http://www.leeds.ac.uk/cedars/MD-STR~5.pdf
- Silivi Metsar. Estonion Resources on the Iinternet: Cataloging and Archiving.- National library of Estonia, 2001.

http://www.library.yale.edu/slavic/sk.html

- Svein Arne Brygfjeld. National Library of Norway Progress Report 2001, 13 May,2001.
  http://www.stk.cz/elag2001/Reports/NorwayNational_Library_of_Norwa.html
- Svein Arne Brygfjeld. Digital Legal Deposit and Digital National Library of Norway. This Presented in Nordunet 2000 Conference, Septamber 28- 30.
  http://www.csc.fi/nordunet2000/abstracts.phtml#3.
- Task Force on the Archiving of Digital Information. Preserving digital information: report of the Task Force on Archiving of Digital Information Commissioned by the Commission on Preservation and Access and the Research Libraries Group. Commission on Preservation and Access. Washington, D.C., 1996.
  http://www.rlg.org/ArchTF/
- TCP/IP Tutorial and Technical Overview, IBM Redbook, sixth edition, October 1998.
  http://www.redbook.ibm.com/abstracts/gg243376.html
- Titia Van der Werf-Davlaar. Long term Preservation of electronic publications: the NEDLIB project.- D-lib Magazine, Septamber,1999.
  http://www.dlib.org/dlib/september99/vanderwerf/09vanderwerf.html
- UNESCO. Working Group of the Conference of Directors of National Libraries (CDNL): the Legal Deposit of Electronic Publications.- United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization, 1996.
  http://www.unesco.org/webworld/memory/legaldep.html
- Warwick Cathro, Colin Webb, and Julie Whiting. Archiving The Web: The PANDORA Archive at the National library of Australia, 20 Nov 2001.
  http://www.nla.gov.au/nla/staffpaper/2001/cathro3.html
- Workshop on Issues in the Field of National Deposit. Collections of Electronic Publications.- luxembourg,1995.
  http://www.rlg.org/preserv/presmeta.html

قائمة المراجعة

الملحق رقم (١) قائمة بالمصطلحات الواردة بالكتاب (إنجليزي – عربي)

المصطلح باللغة الإنجليزية	الاختصار	المصطلح باللغة العربية
Active records		التسجيلات النشطة
Active Server Pages	ASP	صفحات الخام النشط
Archival Information Package	AIP	حزمة المعلومات الأرشيفية
Archival records		التسجيلات الأرشيفية
Archival Storage		التخزين الأرشيفي
Compact Disc	CD	قرص مضغوط
Compact Disc-AUDIO	CD-Audio	قرص صوت مضغوط
Compact Disc Digital Audio	CDDA	قرص صوت رقمي مضغوط
Compact Disc Interactive	CD-I	قرص مضغوط تفاعلي
Compact Disc-Read Only Memory	CD-ROM	قرص مضغوط للقراءة فقط
Compact Disc-Recordable	CD-R	قرص مضغوط قابل للتسجيل
Compact Disc ReWritable	CD-RW	قرص مضغوط يمكن الكتابة عليه أكثر من مرة
Content Information		معلومات المحتوى
Context Information		معلومات السياق
Deposit Library		مكتبة الإيداع
Descriptive Information		المعلومات الوصفية
Digital preservation		حفظ رقمي
Digital object		مادة رقمية
Digital Object Identifier	DOI	معرف المادة الرقمية
Digital publication		منشور رقمي
Digital publishing		نشر رقمي
Digital record		تسجيلة رقمية
Digital signature		توقيع رقمي
Dissemination Information Package	DIP	حزمة معلومات موزعة
Document identifier		معرف الوثيقة
Document Type Definition	DTD	تعريف نوع الوثيقة

المصطلح باللغة العربية	الاختصار	المصطلح باللغة الإنجليزية
معيار دوبلن كور	DC	**Dublin Core**
وثيقة ديناميكية		**Dynamic document**
وثيقة إلكترونية		**Electronic document**
منشور إلكتروني		**Electronic publication**
محاكاة		**Emulation**
الوصف الأرشيفي للغة التشفير (الترميز)	EAD	**Encoding Archival Description**
التشفير		**Encryption**
وثيقة سريعة الزوال		**Ephemeral document**
لغة الترميز القابلة للتوسع	XML	**eXtensible Markup Language**
بروتوكول نقل الملفات	FTP	**File Transfer Protocol**
حائط ناري للحماية من الهاكر		**Firewall**
معلومات تثبيتية		**Fixity Information**
هيئة أو شكل		**Format**
حصاد		**Harvesting**
وسائط فائقة		**Hypermedia**
نص فائق		**Hypertext**
لغة ترميز النص الفائق	HTML	**Hypertext Markup Language**
بروتوكول نقل النص الفائق	HTTP	**HyperText Transfer Protocol**
تسجيلات تفاعلية		**Inactive records**
معرف		**Identifier**
حزمة المعلومات		**Information Package**
بنية حزمة المعلومات		***Information Package Structure***
استيعاب		**Ingest**
الاتحاد العالمي لجمعيات ومعاهد المكتبات	IFLA	**International Federation of Library Associations and Institutions**
المنظمة العالمية للمعايير والموصفات	ISO	**International Organisation for Standardisation**
الوصف الببليوجرافي المعياري العالمي	ISBD	**International Standard Bibliographic Description**
الوصف الببليوجرافي المعياري العالمي (لملفات الكمبيوتر)	ISBD (CF)	**International Standard Bibliographic Description (Computer Files)**

المصطلح باللغة العربية	الاختصار	المصطلح باللغة الإنجليزية
الوصـــف الببليوجـــرافي المعـــياري العالمي (للمصادر الإلكترونية)	ISBD (ER)	International Standard Bibliographic Description (Electronic Resources)
الرقم المعياري الدولي للكتاب	ISBN	International Standard Book Number
الرقم المعياري الدولي النوت الموسيقية	ISMN	International Standard Music Number
الرقم المعياري الدولي للدوريات	ISSN	International Standard Serial Number
الاتحاد الدولي للاتصالات	ITU	International Telecommunications Union
بروتوكول وصول رسائل الإنترنت	IMAP	Internet Message Access Protocol
الإيداع القانوني		Legal Deposit
مكتبة الإيداع القانوني		Legal deposit library
الفهرسة المقروءة آليًا	MARC	MAchine Readable Cataloguing
لغة الترميز		Markup Language
الميتاداتا		Metadata
التهجير		Migration
مصنف		Monograph
الوصف الببليوجرافي متعدد المستويات		Multi-level bibliographic description
المصدر متعدد الأجزاء		Multi-part resource
وثيقة متعددة الوسائط		Multimedia Document
توسعات بريد الإنترنت متعدد الأغراض	MIME	Multipurpose Internet Mail Extensions
الأرشيف الوطني		National archives
منظمة معايير المعلومات الوطنية	NISO	National Information Standards Organisation
المنشور دون الخط المباشر		Off-line publication
فهـرس الوصـول العـام علـي الخـط المباشر	OPAC	On-line Public Access Catalogue
منشور الخط المباشر		On-line publication
نظام معلومات الأرشيف المفتوح	OAIS	Open Archival Information System
بنية الوثيقة المفتوحة	ODA	Open Document Architecture

المصطلح باللغة العربية	الاختصار	المصطلح باللغة الإنجليزية
المعايير المتحررة		Open standards
نظام التشغيل		Operating System
معلومات عمل الحزم		Packaging Information
محدد المصدر الرسمي الدائم	PURL	Persistent Uniform Resource Locator
نوع من أنواع الملفات القابلة للحمل	PDF	Portable Document Format
معلومات الوصف الحفظي	PDI	Preservation Description Information
التسجيلات الحفظية		Preserve records
منتج		Producer
لغة البرمجة		Programming language
بروتوكول		Protocol
شكل المنشور		Publication format
نوع المنشور		Publication type
نظام حفظ السجل		Record keeping system
نظام التسجيلات		Records system
المعلومات المرجعية		Reference Information
الوصول عن بعد		Remote access
مستودع		Repository
معلومات تقديمية		Representation Information
إعادة إنتاج		Reproduction
إطار وصف المصدر	RDF	Resource Description Framework
منشور دوري		Serial publication
برتوكول نقل البريد البسيط	SMTP	Simple Mail Transfer Protocol
المنشور الثابت أو الساكن		Static publication
حزمة المعلومات الموزعة	SIP	Submission Information Package
بروتوكول الإنترنت للتحكم في النقل	TCP/IP	Transmission Control Protocol/Internet Protocol
معرف المصدر الرسمي	URI	Uniform Resource Identifier
محدد المصدر الرسمي	URL	Uniform Resource Locator
اسم المصدر الرسمي	URN	Uniform Resource Name
شكل الحفظ الرسمي	UPF	Universal Preservation Format
الإيداع الطوعي		Voluntary deposit
الشبكة العنكبوتية العالمية	WWW	World Wide Web

الملحق رقم (٢) قائمة بالمصطلحات الواردة بالكتاب (عربي – إنجليزي)

المصطلح باللغة العربية	الاختصار	المصطلح باللغة الإنجليزية
الاتحاد الدولي للاتصالات	ITU	International Telecommunications Union
الاتحاد العالمي لجمعيات ومعاهد المكتبات	IFLA	International Federation of Library Associations and Institutions
الأرشيف الوطني		National archives
استيعاب		Ingest
اسم المصدر الرسمي	URN	Uniform Resource Name
إطار وصف المصدر	RDF	Resource Description Framework
إعادة إنتاج		Reproduction
الإيداع الطوعي		Voluntary deposit
الإيداع القانوني		Legal Deposit
بروتوكول		Protocol
بروتوكول الإنترنت للتحكم في النقل	TCP/IP	Transmission Control Protocol/Internet Protocol
بروتوكول نقل البريد البسيط	SMTP	Simple Mail Transfer Protocol
بروتوكول نقل الملفات	FTP	File Transfer Protocol
بروتوكول نقل النص الفائق	HTTP	HyperText Transfer Protocol
بروتوكول وصول رسائل الإنترنت	IMAP	Internet Message Access Protocol
بنية الوثيقة المفتوحة	ODA	Open Document Architecture
بنية حزمة المعلومات		*Information Package Structure*
التخزين الأرشيفي		Archival Storage
التسجيلات الأرشيفية		Archival records
التسجيلات الحفظية		Preserve records
التسجيلات النشطة		Active records
تسجيلات تفاعلية		Inactive records
تسجيلة رقمية		Digital record
التشفير		Encryption
تعريف نوع الوثيقة	DTD	Document Type Definition
التهجير		Migration

المصطلح باللغة العربية	الاختصار	المصطلح باللغة الإنجليزية
توسعات بريد الإنترنت متعدد الأغراض	MIME	Multipurpose Internet Mail Extensions
توقيع رقمي		Digital signature
حائط ناري للحماية من الهاكر		Firewall
حزمة المعلومات		Information Package
حزمة المعلومات الأرشيفية	AIP	Archival Information Package
حزمة المعلومات الموزعة	SIP	Submission Information Package
حزمة معلومات موزعة	DIP	Dissemination Information Package
حصاد		Harvesting
حفظ رقمي		Digital preservation
الرقم المعياري الدولي النوت الموسيقية	ISMN	International Standard Music Number
الرقم المعياري الدولي للدوريات	ISSN	International Standard Serial Number
الرقم المعياري الدولي للكتاب	ISBN	International Standard Book Number
الشبكة العنكبوتية العالمية	WWW	World Wide Web
شكل الحفظ الرسمي	UPF	Universal Preservation Format
شكل المنشور		Publication format
صفحات الخام النشط	ASP	Active Server Pages
فهرس الوصول العام علي الخط المباشر	OPAC	On-line Public Access Catalogue
الفهرسة المقروءة آليًا	MARC	MAchine Readable Cataloguing
قرص صوت رقمي مضغوط	CDDA	Compact Disc Digital Audio
قرص صوت مضغوط	CD-Audio	Compact Disc-AUDIO
قرص مضغوط	CD	Compact Disc
قرص مضغوط تفاعلي	CD-I	Compact Disc Interactive
قرص مضغوط قابل للتسجيل	CD-R	Compact Disc-Recordable
قرص مضغوط للقراءة فقط	CD-ROM	Compact Disc-Read Only Memory
قرص مضغوط يمكن الكتابة عليه أكثر من مرة	CD-RW	Compact Disc ReWritable
لغة البرمجة		Programming language
لغة الترميز		Markup Language
لغة الترميز القابلة للتوسع	XML	eXtensible Markup Language
لغة ترميز النص الفائق	HTML	Hypertext Markup Language
مادة رقمية		Digital object

المصطلح باللغة العربية	الاختصار	المصطلح باللغة الإنجليزية
محاكاة		Emulation
محدد المصدر الرسمي	URL	Uniform Resource Locator
محدد المصدر الرسمي الدائم	PURL	Persistent Uniform Resource Locator
مستودع		Repository
المصدر متعدد الأجزاء		Multi-part resource
مصنف		Monograph
المعايير المتحررة		Open standards
معرف		Identifier
معرف المادة الرقمية	DOI	Digital Object Identifier
معرف المصدر الرسمي	URI	Uniform Resource Identifier
معرف الوثيقة		Document identifier
معلومات السياق		Context Information
معلومات المحتوى		Content Information
المعلومات المرجعية		Reference Information
معلومات الوصف الحفظي	PDI	Preservation Description Information
المعلومات الوصفية		Descriptive Information
معلومات تثبيتية		Fixity Information
معلومات تقديمية		Representation Information
معلومات عمل الحزم		Packaging Information
معيار دوبلن كور	DC	Dublin Core
مكتبة الإيداع		Deposit Library
مكتبة الإيداع القانوني		Legal deposit library
منتج		Producer
المنشور الثابت أو الساكن		Static publication
منشور الخط المباشر		On-line publication
منشور إلكتروني		Electronic publication
منشور دوري		Serial publication
المنشور دون الخط المباشر		Off-line publication
منشور رقمي		Digital publication
المنظمة العالمية للمعايير والموصفات	ISO	International Organisation for Standardisation
منظمة معايير المعلومات الوطنية	NISO	National Information Standards Organisation
الميتاداتا		Metadata
نشر رقمي		Digital publishing

المصطلح باللغة العربية	الاختصار	المصطلح باللغة الإنجليزية
نص فائق		Hypertext
نظام التسجيلات		Records system
نظام التشغيل		Operating System
نظام حفظ السجل		Record keeping system
نظام معلومات الأرشيف المفتوح	OAIS	Open Archival Information System
نوع المنشور		Publication type
نوع من أنواع الملفات القابلة للحمل	PDF	Portable Document Format
هيئة أو شكل		Format
وثيقة إلكترونية		Electronic document
وثيقة ديناميكية		Dynamic document
وثيقة سريعة الزوال		Ephemeral document
وثيقة متعددة الوسائط		Multimedia Document
وسائط فائقة		Hypermedia
الوصف الأرشيفي للغة التشفير (الترميز)	EAD	Encoding Archival Description
الوصف الببليوجرافي المعياري العالمي	ISBD	International Standard Bibliographic Description
الوصف الببليوجرافي المعياري العالمي (للمصادر الإلكترونية)	ISBD(ER)	International Standard Bibliographic Description (Electronic Resources)
الوصف الببليوجرافي المعياري العالمي (الملفات الكمبيوتر)	ISBD (CF)	International Standard Bibliographic Description (Computer Files)
الوصف الببليوجرافي متعدد المستويات		Multi-level bibliographic description
الوصول عن بعد		Remote access

* * *

الكتاب

في ظل الثورة التقنية ، واجهت البيئة الإلكترونية قضية مهمة وهي التشريعات الخاصة بالإيداع القانوني للمنشورات الإلكترونية على الإنترنت ، باعتبار هذه المنشورات جزءاً مهماً من التراث الوطني لكل دولة.

وبعد المقدمة المنهجية يعالج الكتاب في ستة فصول الجوانب التشريعية والتطبيقية للإيداع القانوني للمنشورات الإلكترونية على الإنترنت.

ناقش الفصل الأول تاريخ الإيداع القانوني والمنشورات الإلكترونية ومفاهيمه . وتناول الفصل الثاني تشريعات الإيداع القانوني للمنشورات الإلكترونية على الإنترنت . ثم استعرض الفصل الثالث تجارب الإيداع القانوني للمنشورات الإلكترونية . وبحث الفصل الرابع تنمية المجموعة الوطنية للمنشورات الإلكترونية . ثم بحث الفصل الخامس إدارة المنشورات الإلكترونية على الإنترنت . وأخيراً قدم الفصل السادس مقترحاً للإيداع القانوني للمنشورات الإلكترونية على الإنترنت.

المؤلف

هاني محمد علي حماد.

- ولد في دمنهور بجمهورية مصر العربية ، عام ١٩٧٧م.
- ليسانس مكتبات ومعلومات - قسم المكتبات والمعلومات - جامعة جنوب الوادي ، عام ١٩٩٩م.
- ماجستير مكتبات - قسم المكتبات والوثائق - جامعة بني سويف ، عام ٢٠٠٧م.
- حضر عدداً من الدورات التقنية والمعلوماتية.
- يعمل حالياً مديراً لمكتبة كلية التجارة - جامعة سوهاج ، بجمهورية مصر العربية.

ردمك: ٥ - ٣٧٧ - ٠٠ - ٩٩٦٠ - ٩٧٨



ISBN: 978 - 9960 - 00 - 377 - 5